جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية 2012-2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة

إعداد
كرمل وليد حسن صبح

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2016م

تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية 2012-2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة

إعداد

كرمل وليد حسن صبح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/09/08م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. فريد أبو ضهير / ممتحناً داخلياً	.....

الاهداء

إلى القلب الطيب والسند الأكبر إلى المثل الأعلى.. والدي العزيز

إلى نبع الحب والحنان والدتي الحبيبة

إلى أخي (وفا) وأخواتي (ولاء وسارة)

الى طاقة الأمل (حمزة ومجدل)

إلى الصديقات (يارا ومرح صبح)

إلى بيتي الثاني جمعية الكمنجاتي

إلى الأخ والصديق اياد ستيتي وعائلته

إلى أرواح نفتقدها أسال الله تعالى ان يتغمدها برحمته (عمي صادق، والخالة سناء)

إلى كل من وقف بجانبي وساعدني على اتمام هذا العمل

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي منّ عليي ووفقني لإنهاء عملي المتواضع هذا، وأتقدم بخالص الشكر والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل والنصح وتفضّل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، الدكتور والمعلم الفاضل: د. رائد نعيرات، ولجنة الإشراف الذين أغنت ملاحظاتهم وحضورهم الرسالة. والشكر الجزيل لكافة الأساتذتي الأفاضل الذين كانوا منارة هذا الدرب، كما كان من الواجب عليّ تقديم الشكر والتقدير لكل من وقف بجانبي وساعدني ويسّر هذه المسيرة من أهل وأصدقاء وزملاء.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية 2012-2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: كرمل وليد حسن صبح **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: 8.9.2016 **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص	ي
الفصل الأول: الخطة والإطار المفاهيمي	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
اسئلة الدراسة	6
منهج الدراسة	7
الإطار النظري	7
أدوات التحليل	8
مجتمع الدراسة	9
عينة الدراسة	10
العينة الزمنية	10
الدراسات السابقة	10
فرضية الدراسة	13
فصول الدراسة	13
الإطار المفاهيمي	14
مفهوم الخطاب	15
الخطاب السياسي	16
خصائص الخطاب السياسي	17
تحليل الخطاب السياسي	19
منهجية تحليل الخطاب لدى ميشيل فوكو	20

الموضوع	الصفحة
استراتيجيات الخطاب السياسي	21
الخطاب السياسي الرسمي	22
الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني	22
مفهوم النخبة	22
أنماط النخبة	24
النخبة السياسية	25
السياسات العامة	27
خصائص السياسات العامة	29
عناصر السياسات العامة	30
السياسات العامة وعلاقتها في النخبة والخطاب السياسي	31
المصلحة العامة وتحديات الحالة الفلسطينية	32
تحديات الحالة الفلسطينية	33
الفصل الثاني: النخبة السياسية الفلسطينية: النشأة والتكوين	**35**
مقدمة	36
النخبة السياسية الفلسطينية	37
النخبة السياسية الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (نخبة المقاومة والتحرير)	37
مرحلة ما قبل النكبة	37
النخبة السياسية منذ عام (1948م – 1967م).. غياب الدولة الوطنية	40
النخبة الفلسطينية (1967–1994)– تشكل النخبة السياسية ومنظمة التحرير	41
النخب السياسية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (نخبة الدولة والتخلص من الاحتلال)	43
النخبة السياسية الراهنة– نخبة الحكم والمعارضة	44
أثر الانتخابات في الحالة الفلسطينية على النخب السياسية.. نخبة الانقسام	45
النخبة الفلسطينية المعولمة	48
مأزق النخبة السياسية الفلسطينية	51
الفصل الثالث: تأثير خطابات الرئيس أبو مازن من 2012–2015 ومشروع السلطة الوطنية الفلسطينة وأثره على النخبة السياسية	**54**

الموضوع	الصفحة
مقدمة	55
الانتخابات التشريعية الثانية والانقسام الفلسطيني وحكومة الوفاق الوطني	57
خطابات الرئيس محمود عباس في الإنقسام الفلسطيني لعام 2007	58
خطابات الرئيس محمود عباس في الإنقسام الفلسطيني لعام 2012	64
خطابات الرئيس محمود عباس في الإنقسام الفلسطيني لعام 2013	70
خطابات الرئيس محمود عباس في الإنقسام الفلسطيني لعام 2014	72
خطابات الرئيس محمود عباس في الإنقسام الفلسطيني لعام 2015	76
الرؤية السياسية لخطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالإنقسام الفلسطيني وتشكيل حكومة التوافق الوطني، في خطابات عام 2007 ومن 2012-2015	79
اللغة والتكرار	83
الرسالة التي حملتها الخطابات	84
خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالعدوان على غزة	85
الرؤية السياسية لخطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة من عام (2012-2015)	99
اللغة	101
التكرار والرسالة	102
المفاوضات وعملية السلام	102
الرؤية السياسية التي حملتها خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية من عام 2012- 2015:	131
التغيرات في الخطاب السياسي فيما يتعلق بعملية المفاوضات	132
اللغة والتكرار	134
خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالذهاب للأمم المتحدة	135
الرؤية السياسية التي حملتها خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالذهاب للأمم المتحدة	141
التكرار واللغة	143
الفصل الرابع: توجهات النخبة السياسية الفلسطينية تجاه الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس	**144**

الموضوع	الصفحة
مقدمة	145
تحليل النتائج	145
أولاً: خصائص العينة	145
ثانياً: تحليل بيانات الدراسة	148
النتائج	**172**
قائمة المصادر والمراجع	**174**
Abstract	**b**

تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية 2012-2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة

إعداد

كرمل وليد حسن صبح

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تفحص وجهة نظر النخبة السياسية الفلسطينية اتجاه الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي " خطاب الرئيس محمود عباس" في الفترة الممتدة بين 2012-2015، وذلك لأهمية الخطاب السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة من غياب سلطة المؤسسة وبالذات السلطة التشريعية الفلسطينية مما جعل الخطاب السياسي للرئيس يعبر ويوجه السياسة العامة الفلسطينية، ولأن هذه الفترة تضمنت تحولات ومستجدات سياسية على الساحة الفلسطينية.

لذا قامت الدراسة على فرضية أساسية تقول أن آلية صنع القرار السياسي الفلسطيني والذي يتصف بالفردية، أثر على الخطاب السياسي الرسمي وجعله يخاطب الخارج لا الداخل الفلسطيني بحيث أصبح لا يمثل أجندة فلسطينية مشتركة تساعد النخبة السياسية الفلسطينية للخروج ببرنامج سياسي موحد يمثل الكل الفلسطيني، مما أضعف تأييد النخبة السياسية لموقف الخطاب الرسمي وتشتيت توجهاتها نحو السياسة العامة.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الخطاب وذلك لتحليل الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي لمعرفة طبيعته، وبالتحديد الدور الذي يقوم به اتجاه النخبة السياسية الفلسطينية، ومدى تأثرها بطبيعته وانعكاساته على قراراتها السياسية، ومن خلال تحليل الخطاب السياسي تم تحديد أسئلة الاستبانة والتي من خلالها تمت دراسة مدى تأثير الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على تأييد النخبة السياسية لسياساتها العامة.

استخدمت الدراسة قياس الرأي كأداة لمعرفة تداعيات الخطاب السياسي الرسمي على النخبة السياسية الفلسطينية ومن خلال أسئلة واضحة موجهة ل200 شخص من النخبة السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتخرج بنتائج يمكن من خلالها معرفة نقاط الضعف والقوة للخطاب السياسي الرسمي ومدى تأثر النخبة السياسية فيه.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تتمحور حول طبيعة الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس خلال الفترة 2012-2015 والذي كان أقوى وأكثر شدة من حيث اللغة اتجاه الإسرائيليين، وذلك من خلال تحديد سقف زمني للاحتلال، وتوقف المفاوضات واستئنافها أكثر من مرة، والذهاب للأمم المتحدة والتوجه للمؤسسات الدولية خاصة بعد العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، إضافة إلى إظهار الخطاب السياسي الفلسطيني فردية في القرار، وذلك بتوجهه لخطاب الخارج دونما توازن مع الداخل الفلسطيني واحتياجاته، مما أضعف تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لموقف الخطاب وتشتت في توجهاتها نحو السياسة العامة، كما أظهرت النتائج بأن النخبة السياسية الفلسطينية أيدت أن الخطاب السياسي واكب الأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين وكان مستجيبا لها، وبأنه كان متوافقا في مضمونه مع الرسالة التي يقدمها، وأيدت النخبة الفلسطينية في الوقت ذاته بأنه لم يعبر عن آراء الفصائل الفلسطينية ومجموعها الوطني، ولم يعكس نبض الشارع الفلسطيني، وبأنه كان شعاراتي ويركز على الرمزية أكثر من الحلول، بالإضافة إلى غموضه في الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة.

قسمت الدراسة إلى أربع فصول: الفصل الأول تضمن خطة الدراسة والإطار النظري، والفصل الثاني تضمن النخبة السياسية الفلسطينية من حيث النشأة والتكوين، والفصل الثالث تضمن دراسة تأثير الخطاب السياسي الرسمي 2012-2015، ومشروع السلطة الفلسطينية على النخبة السياسية، والفصل الرابع تضمن توجهات النخبة السياسية الفلسطينية تجاه الخطاب السياسي للرئيس الفلسطيني.

الفصل الأول

الخطة والإطار المفاهيمي

الفصل الأول

الخطة والإطار المفاهيمي

مقدمة الدراسة

عمدت النخب الحاكمة عبر التاريخ إلى توظيف العديد من الأدوات من أجل تسويق برامجها، ومثّلت الخطابات السياسية أحد اهم هذه الادوات والوسائل، خاصة في ظل الظروف التي تحتدم فيها الصراعات والتجاذبات السياسية، وأصبح الخطاب السياسي يمثّل أفكارا ويحمل رسائل عديدة اتجاه أطراف مختلفة، هدفه التعبير عما يريد ولمن يريد، لتحقيق أهدافه ونشر رسالته وبالذات الحصول على دعم النخبة السياسية للسياسة العامة وتوجهاتها.

يعتبر الخطاب السياسي الرسمي الأكثر تأثيرا، كونه يتناول نصوصاً وسياسات وقرارات سياسية متعلقة بالعلاقات الإقليمية والدولية والاستراتيجية للسلطة الحاكمة للدولة، ويعد من خلال مضمونه وأهدافه مصدرا للتوجهات والتصورات الفكرية والسياسية الأيديولوجية، وتلجأ إليه السلطة لإضفاء المشروعية على قراراتها، ومشاركة الشعب فيها، إلا أن له دوره الخاص كونه صادر عن رئاسة الدولة.

احتل الخطاب الرسمي للرئيس الفلسطيني في هذه المرحلة 2012–2015 أهمية كبرى نتيجة لعدة عوامل، لعل أبرزها، أولا: غياب سلطة المؤسسة، وبالذات السلطة التشريعية الفلسطينية. فأَصبح خطاب الرئيس يعبر ويوجه بشكل كلي السياسة العامة الفلسطينية، إضافة إلى جملة الرسائل التي حملها الخطاب السياسي للرئيس الفلسطيني والتي كانت مثار جدل كبير في الساحة الفلسطينية، مما جعل النخب تطلق العديد من المسميات على الخطاب الرسمي للرئيس الفلسطيني، فتارة يتم وصفه بالقرار الفردي، وتارة بعدم التوازن بين الداخل والخارج، وتارة بعدم قدرته على التعبير عن الموقف المشترك للشعب الفلسطيني، وتارة أخرى بعدم الثبات، واخيرا بأنه خطاب لا يمتلك أحيانا أدوات تطبيقه.

تأييد ومساندة النخب للخطاب الرسمي الفلسطيني تعتبر قضية في غاية الأهمية بالنسبة للشعب والقيادة الفلسطينية نتيجة للمرحلة التي تعيشها الحالة الفلسطينية، فعدم ثبات الخطاب السياسي وشعور النخب بأن الخطاب السياسي لا يعبر عن همومها المشتركة وبالتالي غياب التأييد النخبوي قاد إلى غياب البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد.

أدى تغييب إشراك النخبة السياسية في القرارات السياسية إلى أن أصبح الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني لا يشكل بالنسبة للنخبة جرعة معلوماتية وبوصلة تقرأ من خلالها توجهات السلطة والمواقف والقرارات الرئاسية الصادرة عن الرئيس وتخص القضية الفلسطينية، وهذا ينافي الحالة الطبيعية حيث أن القيادة الفلسطينية بحاجة إلى تأييد النخبة للخطاب كونه يزيد مواقفها السياسية قوة خاصة في مرحلة تكوين الدولة الفلسطينية.

شهد الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني حالة تغير في الأعوام ما بين 2012-2015، مما جعل الخطاب الرسمي وتبعا لاستمرارية الاحداث يتغير من عام لآخر وبتفاوت، ففي الحروب على غزة انتقل الخطاب من التنديد بجرائم الاحتلال على القطاع في الحرب الثانية إلى لغة أكثر قوة ولدعوة الشعب لحراك في الضفة الغربية، ولتهديد ومحاسبة الاحتلال أمام المنظمات الدولية في الحرب التي تلتها، ومثلها فيما يتعلق بالمفاوضات ففي حين كانت المفاوضات الحل الوحيد للوصول إلى السلام في فلسطين، حمل عام 2014 توقف للمفاوضات وأصبح خطاب الرئيس يتجه نحو السلام وفق حدود زمنية محددة، واتفاقيات يجب الالتزام بها أو لا عودة للمفاوضات، وتوجه الخطاب الى محاكاة الساحة الدولية والذهاب للمنظمات والمؤسسات الدولية لمعاقبة الاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

تتطلب الحالة الفلسطينية اليوم حرفية في صنع القرارات السياسية قائمة على تحديد مسارات العمل الوطني وأولوياته، والتوافق على الثوابت الفلسطينية، وحسم المسائل المرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، وعلى استيعاب الجميع في المشروع الوطني الفلسطيني، وإشراك النخبة السياسية الفلسطينية في القرارات السياسية، وذلك للوصول إلى برنامج سياسي موحد فيما بينها قادر على التأثير في الآخرين في ظل الأحداث المفصلية الجارية على الساحة الفلسطينية

من أجل مرحلة التحرر الوطني (حرب، 2014)، وبخطاب فاقد للتوازن يتصف بالفردانية بمواقفه، لا يقوم على اشراك النخبة السياسية يجعل الحالة الفلسطينية في تراجع، ويجعل القيادة الفلسطينية فاقدة لتأييد النخبة السياسية والشعب الفلسطيني في مواقفها السياسية.

تفاوت الخطاب السياسي ما بين عام 2012–2015 وقاد إلى تشتيت آراء النخب وتوجهاتها مما قاد إلى وجود مواقف متناقضة للنخب الفلسطينية، ففي الوقت الذي أيدت فيه النخب الفلسطينية الرئيس في الذهاب للأمم المتحدة والحصول على العضوية، حملت موقفا مغايرا في السنوات الأخيرة رغم اقرارها بالتغيير الحادث في الخطاب الرسمي من حيث لغته القوية وغير المسبوقة، إلا أن البعض الآخر كان يرى بأن الخطاب يقدم تنازلات أكبر ولا يعبر عنها، وأجمعوا على أنه لا يمثل أجندة فلسطينية مشتركة تساعد النخبة السياسة الفلسطينية على الخروج ببرنامج سياسي موحد يمثل الكل الفلسطيني، وأخذت تعيب عليه حشد الخارج دون تحقيق التوازن الداخلي المنتظر، والحديث عن السلام كخيار وحيد دون الحديث عن أدواته وطرق الوصول إليه (عطاالله، 2014)، بالتالي ضعف تأييدها للمواقف السياسية الصادرة عن ذاك الخطاب.

باعتبار الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني يجب أن يشكل للنخبة السياسية بوصلة نحو المواقف السياسية والتوجهات بشأن القضية الفلسطينية فإن النخبة السياسية الفلسطينية وبطبيعة تفاوت الخطاب وتفاوت مواقفها بشأنه تقف أمام حقيقة أمرين: اشكالية صنع واتخاذ القرار، والرسائل والمواقف التي يحملها ذلك القرار من خلال الخطاب الرسمي ومدى تحقيقه لمطالبها وتطلعاتها، مما جعل الهوة بين الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي والنخبة السياسية الفلسطينية واسعة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة بأن خطاب الرئيس أبو مازن خلال فترة 2012–2015 قد تفاوت وبات يحمل لهجة أقوى اتجاه الاسرائيليين ويدعو للبحث عن السلام والتوجه للمؤسسات الدولية

من أجل تفعيل القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، إلا انه رغم ذلك أخذ بعين الاعتبار حشد الخارج دون التوازن مع الداخل والحديث المتكرر عن السلام كخيار وحيد دون البحث أو الحديث عن أدوات الضغط لأجل تحقيقه.

هذا بدوره ما يؤثر على موقف النخبة السياسية الفلسطينية اتجاه القضايا الفلسطينية ومدى تأييدها للخطاب السياسي الفلسطيني، فالخطاب والذي بدوره أن يحافظ على توازنه في القضايا الداخلية والخارجية الفلسطينية قد أخذ المنحى الخارجي وبتفرد، وهو بالتالي ما اضعف الداخل الفلسطيني وتحديدا النخبة السياسية في الوصول الى برنامج سياسي موحد تقود من خلاله الشعب الفلسطيني.

لذا تكمن مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: **هل أثر الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على ضعف تأييد النخبة السياسية للموقف السياسي الفلسطيني؟**

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الخطاب السياسي على الساحة السياسية، ودوره في إيصال الرسائل المختلفة للشعب وللنخبة السياسية والفاعلين في المجتمع، وايصال رسائله إلى العالم كافة، وما يزيد الدراسة أهمية كونها تتحدث عن خطاب سياسي رسمي، يصدر من الرئيس مباشرة، وهو بذلك يحمل قرارات وقضايا سياسية يشارك الشعب فيها، ويطلعه على آخر مستجدات الحياة السياسية.

تظهر الدراسة أهمية لأنها تتحدث عن خطاب سياسي رسمي بالفترة ما بين 2012-2015 حيث شهدت الساحة الفلسطينية أحداث مفصلية ومهمة وتعتبر نقطة تحوّل على الساحة الفلسطينية من الحروب على قطاع غزة إلى محاسبة الاحتلال أمام المنظمات والمؤسسات الدولية وما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية ومدى التزام الاحتلال بالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، فالدراسة تظهر طبيعة التحولات في الخطاب السياسي الفلسطيني، وأثره على أصحاب القرار والنخبة السياسية الفلسطينية وعلى سير العمل السياسي الفلسطيني.

كما أن طبيعة الدور الذي تقوم به النخبة السياسية الفلسطينية، وطبيعة تأثرها وتأثيرها بالأحداث الجارية بالساحة الفلسطينية واعتبارها للخطاب السياسي الرسمي مصدرا للمعلومات وتوجهاتها التي تتبعه يجعل هناك علاقة وثيقة ما بين النخبة السياسية والخطاب السياسي لا بد من معرفتها ومعرفة مدى الانسجام أو التباعد بينهما.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التعريف بالخطاب السياسي، وتحديدا الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني، والتعريف بالنخبة السياسية الفلسطينية.
2. تحديد تأثير الخطاب السياسي الرسمي على النخبة السياسية الفلسطينية في تأييدها للسياسات العامة.
3. دراسة العلاقة التي تربط بين الخطاب السياسي الرسمي والنخبة السياسية الفلسطينية وأسباب اتساع الفجوة بينهما؟

اسئلة الدراسة

هل أثر الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على ضعف تأييد النخبة السياسية للموقف السياسي الفلسطيني؟

تنبثق عنه عدة أسئلة ستجيب عليها الدراسة من خلال فصولها:

- ما الدور المميز الذي يلعبه الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على الساحة الفلسطينية والدولية؟
- ما علاقة الخطاب السياسي الرسمي بالنخبة السياسية الفلسطينية، وما مفهوم القيادة الفلسطينية؟

- ما أبرز المواقف والرسائل السياسية التي حملها الخطاب السياسي الرسمي بين عام 2012-2015؟

- ما هي تداعيات الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على النخبة السياسية الفلسطينية وكيف أثر على مواقفها من القضايا المركزية الفلسطينية والسياسات العامة الفلسطينية؟

منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على منهج تحليل الخطاب وذلك لتحليل الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي لمعرفة طبيعته، وبالتحديد الدور الذي يقوم به اتجاه النخبة السياسية الفلسطينية، ومدى تأثرها بطبيعته وانعكاساته على قراراتها السياسية، ومن خلال تحليل الخطاب السياسي سيتم تحديد أسئلة الاستبانة والتي من خلالها يتم قراءة دور الخطاب السياسي على النخبة السياسية الفلسطينية.

كما تقوم على المنهج التحليلي لدراسة الظاهرة في الواقع، ووصفها بدقة، والتعبير عنها من خلال تصنيف المعلومات وتنظيمها والسعي لفهم علاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر والوصول لاستنتاجات تسهم في تطوير الواقع المدروس.

الإطار النظري

يعتبر الخطاب السياسي مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات النظرية التي تحدد المقال المطلوب تحقيقه في الواقع، وتربط الماضي بالحاضر وتربط الحاضر بالمستقبل، وتحقق المشروع السياسي للزعيم أو التيار الحاكم.

تقوم الدراسة على معرفة تأثير الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على النخبة السياسية الفلسطينية وعلى مواقفها السياسية الفلسطينية، وبالتالي فإن الدراسة تقوم على البحث في الخطاب السياسي وتحليله ودراسته لمعرفة مدى تأثيره على حياة النخبة الفلسطينية والقضية.

بالنظر إلى الدراسات التي تتحدث عن نظريات الخطاب السياسي، عمل ميشيل فوكو على تأسيس مفهوم جديد للخطاب لا يقوم على أصول ألسنية أو منطقية، بل يتشكل أساسا من وحدات سماها بالمنطوقات، هذه المنطوقات تشكل منظومة منطوقية، تسمى بالتشكيلات الخطابية، وهذه التشكيلات تكون دائما في حقل خطابي معين، وتحكمها قوانين التكوين والتحويل (بغورة، 2000، صفحة 2).

يرى فوكو أن مرجعية الخطاب لا تعود إلى الذات أو إلى المؤسسة أو إلى الصدق المنطقي أو إلى قواعد البناء النحوي، وإنما إلى الممارسة، الممارسة الخطابية وغير الخطابية على أن لا نفهم العلاقة بين الممارسات على أساس السبب والنتيجة وإنما على أساس العلاقة التبادلية (بغورة، 2002، صفحة 2).

بالتالي فإن دراسة الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني وأثره على النخبة السياسية الفلسطينية في الأعوام ما بين 2012–2015 سيقوم على أساس العلاقة التبادلية، من خلال دراسة الخطاب السياسي الفلسطيني بناءً على عدة مؤشرات، ومن خلاله معرفة رأي النخبة السياسية ومدى تراجع تأييدها للخطاب السياسي وما الذي تعيبه عليه، لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تراجع تأييد النخبة السياسية للموقف السياسي الرسمي الصادر من خلال الخطاب وذلك ضمن أبرز الأحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية في الأعوام ما بين 2012–2015، من بينها توقف واستئناف المفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية، والحروب على قطاع غزة، والاتفاقات الفلسطينية مع المحتل ومدى التزامه بها، وعن الشرعية في لجوء الفلسطينيين للمنظمات الدولية لمعاقبة الاحتلال على جرائمه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني وتفعيل القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

أدوات التحليل

- قياس الرأي: يعتبر قياس الرأي أحد الأدوات المستخدمة في معرفة مدى تأثير وعلاقة كل من المتغير والتابع مع بعضهما، وذلك من خلال وضع اسئلة محددة وواضحة لفئة معينة في الدراسة.

يعد قياس الرأي حلقة الوصل بين صناعة القرار والرأي العام، ويلعب دورا هاما في أي مجتمع يتعرض لقضية ما، كما أن استطلاع الرأي يعطي مؤشرات هامة لصانع القرار تعكس مدى تحقيق سياساته لأهدافه ومدى تقبل المجتمع لهذه السياسات، فتمثل التغذية العكسية لأي قرار متخذ.

سيستخدم قياس الرأي لمعرفة تداعيات الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي على النخبة السياسية الفلسطينية، من خلال أسئلة واضحة تخرج بنتائج يمكن من خلالها معرفة نقاط الضعف والقوة للخطاب السياسي الرسمي، ومدى تأثر النخبة السياسية فيه وبالتالي الجمهور في الساحة الفلسطينية.

- تحليل المضمون: يستخدم تحليل المضمون في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجماهيري كالصحف والمجلات والكتب والبرامج أي للمحتوى الظاهر لوسيلة الاتصال، ومن خلال تحليل المضمون يمكن الوصول إلى خصائص الرسالة أو النص، المقدمات والظروف التي تقال فيها الرسالة، والأثر المتوقع لها، فتحليل المضمون هو منهج لاختبار الفروض وليس مجرد أداة لجمع البيانات (بدر، 1996، صفحة 335).

سيستخدم هذا المنهج لتحليل مضمون الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي الصادر عن الرئيس محمود عباس، لمعرفة طبيعة الخطاب الموضوع الذي يحمله أو (ماذا قيل)، وتأثيره على المستقبِل الممثل بكافة الشعب بنخبته ومثقفيه، من حيث تحليل الرسالة والموقف والحدث في الخطاب.

مجتمع الدراسة

النخبة السياسية الفلسطينية الفاعلة والتي في يدها التأثير في القرار السياسي، من أكاديميين ومحللين ونشطاء سياسيين وأعضاء في المجلس التشريعي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

عينة الدراسة

- الخطابات السياسية الفلسطينية الرسمية الصادرة عن الرئيس محمود عباس خلال خمس سنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

- والنخبة السياسية الفلسطينية ذات التأثير بالقرارات السياسية على الساحة الفلسطينية والبالغ عددهم 200 شخص أعمارهم من 23 عام ولغاية 73 عام، من الضفة الغربية وقطاع غزة.

العينة الزمنية

الخطابات الرسمية الفلسطينية الصادرة عن الرئيس محمود عباس في الفترة الزمنية ما بين 2012-2015.

الدراسات السابقة

دراسة جميل هلال، إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية (هلال، إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، 2013)

سعت هذه الدراسة لتشخيص مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، وتحديد مكانها اليوم من مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، علما بأن هذا المشروع يتعثر أمام الزحف الاستيطاني المتسارع الذي يجتاح مناطق الضفة الغربية عامة، والقدس الشرقية خاصة.

وتعالج الدراسة موضوع الانقسام الفلسطيني الذي ولد سلطتين متخاصمتين، وتعطيل المؤسسات، مثل منظمة التحرير والمجلس الوطني، وغياب حركة شعبية منظمة وفاعلة تضغط على فريقي الانقسام وتصوب المسار.

وهدفت الدراسة إلى القاء الضوء على حال النخبة السياسية الفلسطينية الراهنة ووضع النخبة الفلسطينية في سياقها التاريخي والمجتمعي من خلال ما يتعلق بحالة الانقسام الفلسطيني

والنخبة الفلسطينية والصراع القائم بينها سواء النخب في الحكم أو في المعارضة، والمخاطر التي تتعرض لها النخبة السياسية الفلسطينية من قبل الاستعمار.

تفترض الدراسة أن النخبة السياسية الفلسطينية في مأزق حقيقي، تكون بفعل تداخل عدة عوامل وتجاورها يتصل بعضها بقدرات النخبة القيادية والكفاحية والتمثيلية، ويتصل بعضها الآخر بعوامل موضوعية، وما يؤخذ عليها هو تعريفها للنخبة السياسية الفلسطينية وتجزأتها لها على أن الدراسة قائمة على من يشكلون النخبة السياسية الفاعلية هم فقط من في يدهم القرار السياسي.

دراسة سمر برغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، (برغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية، 2003)

تظهر الدراسة مفهوم النخبة وحركات التحرر ومنظمة التحرير، وتحدثت الدراسة عن الخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وتعرضت للنظام السياسي لسلطة الحكم الذاتي وعن بيئة النظام بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وعن المؤسسات السياسية في السلطة الوطنية.

وتخلص الدراسة بالقول ان هناك مجموعة من السلطة التنفيذية استولت على صناعة القرار السياسي وأصبحت قادرة على إلغاء أي فعالية للمحاسبة من السلطة التشريعية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من بينها أن الفكر السياسي الفلسطيني تطور عبر مراحله المختلفة تحت الضغط الخارجي، وبناءً عليه لم تغير النخب فكرها جراء تأمل نظري، بل استجابة للشروط الموضوعية.

دراسة جميل هلال، تكوين النخبة السياسية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، (هلال، تكوين النخبة الفلسطينية، 2002)

تقوم الدراسة على تحديد مفهوم النخب ودراسة بنية وديناميكيات النظام السياسي وعلاقته بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، وتظهر الدراسة بأن دراسة النخبة لا تنحصر في تحديد النخبة فقط بل بآليات تشكيلها وآليات استمرارها، واعادة انتاجها أو تجديدها.

وتنطلق هذه الدراسة من ان معرفة تكون النخب الفلسطينية الوطنيـــة وتحديـــد نشـــأتها الاجتماعية يستدعي وضعها في سياق تاريخي وسياسي واجتماعي، فلا وجود للنخـــب خـــارج وجود مؤسسات أو تشكيلات تنظيمية واجتماعية وتحديدا في المجالات السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية.

دراسة حسن خضر، بعنوان "خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية"، (خضر، خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية،2003):

ترصد الدراسة عملية النشوء والتحول الذي طرأ وما يزال على تشكيل النخبة الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، ولكونها تمتد عبر فترة زمنية عريضة مر خلالها الشعب الفلسطيني بأحداث جسيمة وتقلبات عديدة، وتطرح الورقة فرضيات من بينها خصوصية تكوين ونشوء النخبة الفلسطينية، وامكانية النظر إلى طريقة ادارة الصراع الخارجي، وطرح الأولويات القومية كتعبير عن الصراع داخل النخبة نفسها، وما ينجم عنه من تبدل مراكز القوة والنفـــوذ، وتلك ديناميات يمكن العثور على تجلياتها المباشرة في الخطاب السياسي، وفي الأهـــداف التـــي تضعها النخبة على الأجندة القومية، وفي الأدوات التي تستعين بها لتحقيق تلك الأهداف.

دراسة ميسون عمير، النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (عمير، النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية، 2012):

تبحث الدراسة النخبة السياسية من حيث مفهومهـــا ومـــداخلها والمتطلبـــات الفكريـــة والاجتماعية للنخبة السياسية، وواقع النخبة السياسية الفلســـطينية، ومفهـــوم الوحـــدة الوطنيـــة ومقوماتها، وقياس أثر النخبة التشريعية الفلسطينية على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وتكمن إشكالية الدراسة في التعرف على الأثر الذي أحدثته النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، باعتبارها مصفاة النخب السياسية للتنظيمات والقـــوى الفلســـطينية، ودورها في صياغة مفهوم الوحدة الوطنية، ولذلك تبحث الدراسة في سمات النخبـــة السياســـية الفلسطينية بشكل عام ونخبة المجلس التشريعي الفلسطيني بشكل خاص، وطبيعة التغيرات التـــي طرأت على النخب السياسية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو وبعد الانتخابات التشريعية الثانية.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن آلية صنع القرار السياسي الفلسطيني والذي يتصف بالفردية، أثر على الخطاب السياسي الرسمي وجعله يخاطب الخارج لا الداخل الفلسطيني بحيث أصبح لا يمثل أجندة فلسطينية مشتركة تساعد النخبة السياسية الفلسطينية للخروج ببرنامج سياسي موحد يمثل الكل الفلسطيني، مما أضعف تأييد النخبة السياسية لموقف الخطاب الرسمي وتشتيت توجهاتها نحو السياسة العامة.

فصول الدراسة

الفصل الأول: الخطة والإطار النظري

يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري والمفاهيم الرئيسية للدراسة من خلال تعريف كل من الخطاب السياسي الفلسطيني والنخبة السياسية الفلسطينية، والعلاقة التي تربط بينهما ودور كل منهما وأهميته.

الفصل الثاني: النخبة السياسية الفلسطينية النشأة والتكوين

دراسة النخبة السياسية الفلسطينية تاريخيا، من حيث نشاتها وتكوينها، وحتى اليوم لدراسة مدى تأثير الخطاب السياسي عليها خاصة في القضايا الأبرز على الساحة الفلسطينية، فيما يتعلق بالإنقسام الفلسطيني والعدوان على غزة والمفاوضات والذهاب للأمم المتحدة وبالتالي دورها في عملية السلام.

الفصل الثالث: تأثير الخطاب السياسي الرسمي 2012-2015 ومشروع السلطة الفلسطينية على النخبة السياسية

يتناول الفصل الثالث دور النخبة السياسية الفلسطينية وأهميتها ومدى تأثير الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي 2012-2015 عليها، من خلال تحليل الخطاب السياسي الرسمي في هذه الأعوام، من خلال أربعة قضايا، الإنقسام الفلسطيني والمفاوضات والعدوان على غزة،

والذهاب للأمم المتحدة، لمعرفة رؤية الخطابات في هذه القضايا، والرسائل التي حملتها، وطبيعة اللغة المستخدمة، للخروج بأسئلة توجه للنخبة لدراسة مدى تأثير الخطاب على تأييد النخبة للسياسة العامة للسلطة الفلسطينية.

الفصل الرابع: توجهات النخبة السياسية الفلسطينية تجاه الخطاب السياسي للرئيس الفلسطيني

يتناول الفصل الرابع نتائج تحليل استبيان مع النخبة السياسية الفلسطينية لمعرفة مدى تأثير الخطاب على مواقفها السياسية، ومدى اشراك النخبة في المواقف السياسية وفي الخطاب السياسي ومدى تحقيقه لتطلعاتها، وما يفترض به أن يكون للوصول الى مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي معرفة مدى تأثير الخطاب على تأييدها للسياسات العامة للسطلة الفلسطينية.

الإطار المفاهيمي

يلعب الإعلام دورا رئيسيا وأساسيا في التأثير على الرأي العام، بل وامتد أثره إلى معظم شرائح المجتمع لما يقدمه من مضامين إعلامية متعددة بعضها يلقى القبول والآخر يلقى الرفض، ويشمل الإعلام انماطا وانواعا متعددة يوصل من خلالها رسائله ومضامينه ويؤثر فيها في المجتمع، كما ويعتبر بالدرجة الأولى أداة سياسية في ظل الصراعات والتجاذبات السياسية، ووسيلة توظفها النخب السياسية على اختلاف برامجها للتعبير عن اتجاه معين للتأثير على المجتمع والرأي العام.

لجأت الحكومات في ضوء التغيرات والتحركات السياسية الكبيرة على الساحة الدولية إلى الوسائل الإعلامية من أجل الترويج لأيديولوجيتها وتحقيق غاياتها وأهدافها، واعتبر الإعلام السياسي أبرز أنماط الإعلام لدوره الكبير في التأثير بالآراء والأفكار لدى الرأي العام، ومساهمته في عملية صنع القرار السياسي، وأصبح يحظى باهتمام السياسيين كونه وسيلة للتعبير عن افكارهم وأنشطتهم وتطورها.

ويرتبط الإعلام السياسي بعلاقة وثيقة مع النظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأصبحت وسائل الإعلام أدوات تواصل بين الجماهير والنظام الحاكم صانع القرارات، وذلك من

خلال الخطاب السياسي القائم على الإقناع والحجة من اجل زيادة شرعية النظام الحاكم، والتأثير على النخبة السياسية والرأي العام.

وبناءً على ما سبق فإنه لا بد من الوقوف على بعض المصطلحات التي تقوم عليها الدراسة، من مفهوم الخطاب السياسي، والخطاب السياسي الرسمي، النخبة السياسية وتحديدا الفلسطينية.

مفهوم الخطاب

يعرّف الخطاب باللغة: فن مواجهة الآخرين بالكلام، أو هو نظام صياغة الكلام المؤثر في الآخرين وتنظيمه، والتوجه به إليهم بطريقة معينة تجعله قادرا على التأثير فيهم وإقناعهم بوجهة النظر التي يتبناها المخاطِب (الحميري، 2008، صفحة 12).

يعتبر الخطاب قديما بأنه عبارة عن مجموعة من الجمل تفهم كل منها على حدا، قائم على مجموعة من القواعد والترتيبات ويخضع للعمليات العقلية، إلا أن الباحثين أخذوا ينظرون له على أنه فعالية تواصلية قائمة بين المتكلم والمخاطب ويحدد شكلها بواسطة الغاية التي يقال فيها، ومن ثم أصبح وصفهم للخطاب على أنه "بنية كلية والطريقة التي بها تتشكل الجمل مكونة نظاما متتابعا تسهم به في تشكيل نسق كلي مغاير ومتحدد الخواص، وعلى نحو يمكن معه أن تتألف الجمل في خطاب بعينه لتشكل نصا منفردا، أو تتألف النصوص نفسها في نظام متتابع لتشكل خطابا أوسع ينطوي على أكثر من نص مفرد" (الحميري، 2008، صفحة 93).

يعرّف فوكو الخطاب على أنه عبارة عن شبكة علاقات القوة والسلطة والمعرفة، وأن نظام الخطاب ليس سوى نظام علاقات، وأن الخطاب يمارس سلطته من خلال النص (نص القول ونص الفعل)، وبالتالي فإن الخطاب يستمد سلطته من سلطة القائم على النص أو مؤلفه، أو الموقع الذي يحتله المؤلف في السلم الاجتماعي، من حيث كونه رجل دين، أو رجل سياسة، أو رجل اقتصاد، أو باسم المؤسسة التي ينتمي لها، أو يستمد سلطته من طبيعة الحالة التي يقال فيها (الحميري، 2008، صفحة 209).

من هنا يمكن القول، بأن الخطاب هو نص يفهم كبنية متكاملة، ويفهم من خلال الحالة الكلية التي قيل فيها، ومن خلال المتكلم به، وتتنوع أنواعه تبعا لقائله وحالة القول التي كتب من أجلها الخطاب، فالخطاب إما سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي.

تبعا للدراسة ومحاولة لفهم طبيعة الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي فإنه لا بد من التعريف بالخطاب السياسي، وأنواعه، وتعريف الخطاب السياسي الفلسطيني ومراحل تطوره.

الخطاب السياسي

يعرف الخطاب السياسي على أنه الفكر أو التوجه او الموقف حول أي موضوع أو تقنية فكرية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية يتم نشره أو بثه من خلال أي مادة أو تحليل أو تحقيق عبر وسائل الإعلام بغرض تحقيق هدف معين، وقد يكون مصدر ذلك فردا أو مؤسسة أو تنظيما سياسيا، فهو يشمل مضامين اقتصادية وثقافية واجتماعية لكن أنطلاقا من فكر وموقف سياسي معين (الحوثي، 1992، صفحة 231).

لذلك يختلف الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات، ليس من حيث البناء اللغوي أو الأسلوبي بل من حيث لغته التواصلية، فاللغة السياسية ورغم أنها تواصلية وتعتمد على الوضوح والمباشرة والإفهام والإقناع، إلا أنها تحتاج إلى فهم وتأمل وتأويل لما يتسم به الخطاب السياسي من دلالات بلغته السياسية الخاصة وحتى يكون أكثر تأثيرا في المتلقي (بوبكري،2013، صفحة 7).

ما يميز الخطاب السياسي بأن فهمه قائم وقفا على السياق الذي ألقي فيه الخطاب، فلا يحمل دائما معاني مباشرة ويقوم على الغموض والتضمين والأسلوب غير المباشر، والذي بدوره يساعد على تحقيق التواصل من خلال التأثير في المتلقي وإقناعه والاعتماد على فهمه الخاص.

الهدف من الخطاب السياسي قد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا او يكون له أكثر من هدف في وقت واحد، ويمكن أن يكون الهدف الإخبار والتوجيه والتوعية والتأثير بهدف خلق استجابات معينة بما في ذلك كسب أو تكوين أو توجيه، وقد يكون التثقيف بهدف تنمية الوعي في

موضوع أو قضية ما، وقد يكون الهدف منه الدعاية للتأثير في التوجيه أو السلوك واتخاذ الموقف والإقناع بفكرة أو موقف (الحوثي، 1992، صفحة 234).

خصائص الخطاب السياسي

يتميز الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات، بأنه يملك سلطة أقوى على المتلقي، وتأثيرا أكبر لامتلاكه للوسائل التي تجعله يتبوأ هذه المكانة، وتجعله خطابا إقناعيا بشكله ومضمونه (بوبكري، صفحة 98)، ومن هذه الخصائص:

1. أن الخطاب السياسي يعالج أهم المشاكل والقضايا على المستوى الداخلي والخارجي، ويمتلك سلطة ونفوذ مستمدة من الجهة الصادر عنها مما يجعله أكثر تأثيرا وانتشارا في أوساط المجتمع.

2. يهتم الخطاب السياسي بالقضايا التي تساهم في صنع القرارات الفاعلة في المجتمع، فيبقى مرتبطا بالظروف والأحداث السائدة في المجتمع وعلى الساحة السياسية.

3. الخطاب السياسي هو خطاب حجاجي شكلا ومضمونا، لارتباطه بالسياسة التي تمده بأهم المضامين والأفكار والقضايا المهمة، ويحمل المصطلحات والمعاني والدلالات التي تجعله أكثر تأثيرا على المتلقي وأكثر إقناعا، لتصاغ هذه الأفكار في خطاب متكامل يصاغ في قوالب لغوية وصيغ أسلوبية، ليزيد الأفكار قوة وتأثيرا.

4. يهدف الخطاب السياسي إلى التعبير عن وجهة نظر صاحبه وبسطها، فهو يتبع أسلوب الإقناع عن قصد ونية، فيلجأ إلى الأسلوب السهل الذي من الممكن أن يصل إلى أكبر قدر من الجمهور والإقناع والتأثير، فيجأ للتكرار والأساليب التي تحقق هذا الهدف.

5. يكثر الخطاب السياسي من مصطلحات الشعب والأمة والوطن والمصير المشترك، ويوظف ضمير "نحن"، فهو يحاول إبراز الذات المتكلمة ويحاول أن يخلق تواصل بين المتكلم والمتلقي.

6. الخطاب السياسي متغير بحسب الظروف والمتغيرات الاجتماعية والسياسية، وتختلف مفاهيمه من جماعة لأخرى، كما أنه يحاول أن يستخدم اللغة اليومية للتفاعل مع ما يعيشه الفرد في المجتمع، وذلك للاقتراب من الاحداث التي تحكم المجتمع.

7. الخطاب السياسي قصدي ويحمل مضامين يريد ايصالها للجمهور وإقناعه بها، فهو غير عفوي وينظر للأمور ويعالج القضايا ويطرحها من زاوية السلطة، وبالتالي فمصداقية الخطاب رهينة بما تفرضه السلطة، والصواب والحقيقة في الخطاب تحددهما السلطة، كما أن الخطاب السياسي خالي من المشاعر ولا يعبر عن ذاته الفطرية أو ذات قائله، ويمارس عن تدريب وتوجيه وتلقين.

8. يرتبط الخطاب السياسي بالموقف الذي صنع لأجله، والظروف والتغيرات الواقعة والتي جاء الخطاب ليعبر عنها، وبمجرد أن تختفي هذه الظروف يختفي الخطاب ويفقد قوته.

9. يحقق الخطاب السياسي هدفه المنشود من خلال ما يكتسبه من رسمية يستمدها من السلطة التي ينتمي إليها مما يجعله يفرض مصداقية لتحقيق هدفه، وهو أحادي النظرة يقوم على الاستفراد بالرأي العام من خلال استبعاده للرأي الآخر، بحكم ما يتمتع به من سلطة.

10. يحظى بجمهور كبير، ويختلف المتلقي لهذا الخطاب، من حيث كونه متلقٍ مقصود من الخطاب أو مستمع للخطاب، أو مباشر أو غير مباشر، أو داخلي أو خارجي بحسب الشأن الذي قيل فيه الخطاب.

بحسب هذه المميزات التي يتميز فيها الخطاب السياسي، فإنه ومن خلال ما يستمده من سلطته يحاول ان يكون الأكثر تأثيرا وإقناعا، قائما على قضية أو موقف ما، يريد من خلال الخطاب توصيله لأكبر قدر من جمهور المجتمع، محاولا إقناعه بأن هذا هو الصواب مستبعدا الآخر، وبالتالي فالخطاب السياسي يحظى بخصوصية عن غيره من الخطابات، لارتباطه بالتغيرات الجارية على الساحة وبما يمتاز به من ديناميكية تجعل منه مستمرا منتظرا ذا جمهور

واسع، وبالتالي فإن الخطاب حتى يكون سياسيا يجب أن يمتلك تلك الميزات، لأنه بحاجة للتأثير في المجتمع أكثر من غيره.

تحليل الخطاب السياسي

كون الخطاب السياسي قائماً على علاقة تبادلية بينه وبين الفعل، فإن كل فعل لغوي ينبثق عن ذات لا يمكن أن يُعرف إلا في علاقته مع الآخر، ولفهم تلك العلاقة فإن الخطاب السياسي تهيمن عليه ثلاث وجهات نظر في تحليله بما يتعلق بالحقل السياسي: وجهة نظر ماكس فيبر وهانا آرندت وجورجن هابرماس (شارودو، 2014، صفحة 131):

يرى ماكس فيبر بأن السلطة السياسية مرتبطة بالعنف والهيمنة، وأن العلاقات الإنسانية قائمة على العلاقة بين المسيطر والخاضع، فالسلطة تفرض هينمتها من خلال العنف الذي يأخذ طابع الشرعية ويفرض على الآخر بأنه خاضع.

أما هانت آرندت فترى العكس، وأن السلطة السياسية تنبثق عن توافق لإرادة البشر في العيش المشترك، وأن العلاقات بين البشر قائمة على التشارك وبشكل جماعي من أجل تنظيم سلوكهم، والسلطة تعرف من خلال هذه العلاقة، فكل سلطة هي سلطة فعل مشترك، لا التي تقوم على العنف بل التي تنتج عن إرادة مشتركة.

أما جورجن هابرماس فيجمع بين وجهتي النظر السابقتين، فيرى أن هناك نوعين من السلطة لا بد من التفريق بينهما، وهما سلطة تواصلية يمنحها الشعب الوجود وبعيدة عن كل هيمنة، وتقوم في حيز عام لغاية اتخاذ القرار، وبهذا يعتبر هذا الحيز غير منظم، أما السلطة الإدارية فهي النوع الآخر والتي تتطلب علاقات هيمنة لتنظيم العمل الاجتماعي وبواسطة القوانين وتجنب كل ما يعيق أداء السلطة أو العمل، وأنها تقوم على الشرعية المستندة للإرادة الشعبية.

بحسب باتريك شارودو فإن الخطاب السياسي قائم على نموذجين: فعالية القول وفعالية الفعل السياسي، ففعالية القول هي التي تسيطر فيها اللغة في الخطاب من خلال ما يستخدم فيه

من "تلاعب، محاباة، تهديد، وعيد" فالرهان قائم على فرض الرأي، أما فعالية الفعل فيشكل العمل الحيز الذي تمارس فيه السلطة الفعل بين السياسي والمواطن الذي يطلب الحسابات، قائما على السيطرة من خلال التنظيم والجزاء والمطالبة، فنوع يتوجه نحو الأفكار ونوع نحو القائمين عليها (شارودو، 2014، صفحة 133).

منهجية تحليل الخطاب لدى ميشيل فوكو

هنالك عدة مناهج لتحليل الخطاب السياسي، وذلك لتصبح الأمور أكثر وضوحا فتحليل الخطاب هو القدرة على الكشف عن الروابط الممكنة بين ما هو متحقق وبين ما هو موجود ضمن مجموعة علاقات مستترة وذلك لا يتم إلا بعد فك المركب إلى أجزائه التي يتكون منها، أحد هذه المناهج منهجية تحليل الخطاب لدى ميشيل فوكو (زواوي، 2012، صفحة 24).

بيّن فوكو أن تحليل الخطاب لا يتناول اللغة بل يقوم على التحليل التاريخي للخطابات، هذا التحليل الذي يتطلب اخراج الخطاب من نطاق اللغة الضيق لوضعه في صيرورة التاريخ فتحليل الخطاب يعتمد على الوصف الأريكولوجي والجنيالوجي، الأول بوصفه للوثيقة أو "الأرشيف" أي الوجود المتراكم للخطابات، والثاني تحليل الخطاب بناءا على ثلاثة مجالات السلطة والمعرفة والجسد (زواوي، 2012، صفحة 28).

وعملية تحليل الخطاب كما يراها فوكو تسير على النحو الآتي (زواوي، 2012، صفحة 30):

- عندما نحلل قضايا معينة، فإننا سنركز على المركز الذي تحتله داخل الصيغة الخطابية، وهذه هي وظيفة الأركيولوجيا.
- وما أن ينجز عمل الأكيولوجي حتى يصير بوسع الباحث الجنيالوجي أن يتساءل عن ماهية الدور التاريخي والسياسي الذي تلعبه العلوم التي يدرسها، فالجنيالوجيا تتناول مفاهيم السلطة التي يمتلكها الخطاب وكيفية الكشف عنها.

يرى فوكو أن عملية تحليل الخطاب قائمة على تأويله وفك رموزه أي ليس الوقوف على المعاني الظاهرة والمباشرة فقط، أو كما تظهر في وعي المنتج للخطاب بل البحث إلى العمق لإيضاح ما يقف خلف إنتاجه من شروط محددة وقاهرة.

من خلال المنهجية التي وضعها فوكو لنفسه في تناول الخطاب سواء في المرحلة الأركيولوجية الأولى أو في المرحلة الجنيالوجية المتأخرة فهو منهج ملائم لتناول الخطاب السياسي الرسمي وبخاصة ما يتعلق بظروف انتاج الخطاب وآلياته والسلطة التي تنبثق عنه من خلال دراسته عبر ثلاثة سنوات متأخرة.

بناءً على ما سبق من تحليلات الخطاب السياسي، فإن الخطاب السياسي يدرس من خلال تحليله القائم على فعالية القول وما يسيطر عليه من لغة، وفعالية الفعل ومدى تطبيق صاحب الخطاب لأقواله التي لا تعرضه لمحاسبة المواطن أو الجمهور المتلقي للخطاب السياسي، سواءً أكان مواطنا أو نخبة حاكمة.

استراتيجيات الخطاب السياسي

يصدر الخطاب السياسي بطبيعته إلى خطاب سياسي من خارج السلطة ليقوم بدور الوصول للسلطة مثلا من خلال الترشيح للانتخابات، أو من داخل السلطة حين يصدر عن من في الحُكم مستخدما استراتيجيات مختلفة للتعبير والتأثير، منها كلام الوعود، وكلام القرار، وكلام التبرير، وكلام الخداع.

كلام الوعود: يكون كلام الخطاب مثاليا وواقعيا أي يوفق بين المتناقضات، وعليه في نفس الوقت أن يكون مقنعا في نظر المواطنين، وبذلك يجب على المتحدث أن يكون صادقا ليبني شخصية يمكن من خلالها إقناع أكبر عدد ممكن بمشروعها، وأن تصل إلى جمهورها من خلال استخدام العقل تارة والانفعال تارة أخرى.

كلام القرار: كلام فعل في جوهره، يقوم على موقف شرعي، ويشير إلى ثلاثة أمور في الحقل السياسي: إما ان هناك حالة فوضى اجتماعية أو موقفاً أو حادثة غير مقبولة، ويصدر عن هذا

الكلام تأكيدا مثل "لم تعد الأمور صالحة"، أو لاتخاذ قرار لحل المشكلة في نظام جديد ويقال مثلا "علينا أن نصلح"، كما يظهر الموقف المتخذ لتنفيذه كقرار التدخل أو عدم التدخل في نزاع ما.

كلام التبرير: ويظهر عندما يحتاج اتخاذ قرار ما إلى تبرير، أو تجديد للشرعية، بسبب تعرض القرار لانتقاد أو عدم رضا أو تساؤلات من قبل الجمهور أو الخصوم السياسيين، مما يتطلب خطابا سياسيا لتبرير الموقف أو التذكير بسبب وجوده، ولمنع أي احتجاجات، وذلك لمواجهة ما قد يواجهه من انتقادات خصومه أو تأثيرات الإعلام أو الحركات الاجتماعية.

الخطاب السياسي الرسمي

إن الخطاب السياسي الرسمي هو كل إنتاج ذهني منطوق ومكتوب يصدر عن فرد أو جماعة حقيقية أو اعتبارية كالمؤسسات الرسمية بما يمثل الدولة من خطابات الرئيس ودستور الدولة، على أساس أن المقصود بالرسمي هو صاحب الحكم أو الحاكم والمأذون له التعامل باسم الدولة (عبيد، 2012، صفحة 10).

الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني

يعتبر الخطاب الرسمي السياسي الفلسطيني هو كل كلام صادر عن رئاسة السلطة الفلسطينية الممثلة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، من خلال خطاباته السياسية بالأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية، خاصة في الأعوام ما بين 2012-2015 في الأحداث التي تتعلق بالقضية الفلسطينية على الساحة الدولية، والمفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية، والحروب على قطاع غزة.

مفهوم النخبة

تعرف النخبة عند الباحثين وفي القواميس العربية على أنها: انتخاب الشيء واختياره، ونخبة القوم هم خيارهم، وفي معجم المحيط تعرف النخبة: المختار من كل شيء.

ظهر مصطلح النخبة في القرن السابع عشر، وذلك لوصف البضائع ذات الجودة العالية، ثم أصبح يستخدم للتعبير عن الجماعات ذات المستوى الرفيع، مثل كبار العسكريين أو ذوي الأصول النبيلة، ويعود الفضل في انتشار مصطلح النخبة إلى الباحثين موسكا وباريتو، اللذين استخدماه في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية منذ أوائل القرن العشرين، على أن أي مجتمع يتكون من جماعتين جماعة حاكمة وجماعة محكومة، والحاكمة أصغر بكثير من المحكومة، وأطلق كل موسكا على الجماعة الأولى اسم الطبقة السياسية، وأسماها باريتو بالطبقة الحاكمة وأجمعا على أن النخبة هي أقلية من الأفراد تملك القدرة والثروة مما يجعلها تتميز عن غيرها (بدرالدين، 1991، صفحة 153).

أشغل مفهوم النخبة العديد من الباحثين مما أدى إلى ظهور تعريفات متعددة، ويجمل التعريفات الدكتور اكرام بدر الدين على أن الاختلاف في التعريف سببه بأن النخب تختلف من حيث الأصول الاجتماعية ومن حيث الحجم ودرجة الاستقلالية وغيرها من المتغيرات، ويذهب التعريف التقليدي للنخبة إلى أن النخبة هي مجموعة من الأفراد تمتلك قدرا من التأثير والنفوذ أكثر من الآخرين، ونظرا لتعددية التعريفات يميل البعض الى تعريف النخبة اعتمادا على أربعة أبعاد رئيسية، أولها مجموعة تمتلك خصائص وصفات تميزها عن غيرها، وثانيها أن النخبة ظاهرة اجتماعية تطلق على مجموعة من الأشخاص، وثالثها أنها تمتلك قدرات تمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين، ورابعها أن النخبة مفهوم نسبي، أي أنها تمارس تأثيرها في مجال معين، تمتلك فيه خصائص تجعلها أكثر قدرة من غيرها في التأثير فيه (بدر الدين، 1991، صفحة 154).

وتعرف النخبة على أنها جماعة من الأفراد الذين يحملون خصائص مميزة تؤهلهم للقيام بأدوار أكثر تأثيرا في مجتمعهم، ومدى انعكاس تأثيرهم على مجريات الأمور وبالتالي على عملية صنع القرار في مختلف مجالات الحياة (عاشور، 2009، صفحة 92).

يعرّف جميل هلال النخبة على أنها الأفراد التي تملك تأثيراً على مسار أو حركة أو تغيير في أي من الحقول، سواء في الحقل السياسي أكان في مجال ممارسة السلطة أم المعارضة

السياسية، أم في منظمات المجتمع المدني أو الأهلي، أم في الحقل الاقتصادي- المالي، أم في الحقل الثقافي والإعلامي وعلى صعيد التأثير في الرأي العام (هلال، 2002، صفحة 10).

تعتبر النخبة ظاهرة تتواجد في كافة التنظيمات الاجتماعية والسياسية للدولة وعلى جميع مستوياتها، وبذلك يكون للنخبة عدة أنماط، كون وجودها حتميا للتنظيم الاجتماعي بحيث يضع مجموعة من الأفراد قواعد وقوانين منظمة للعلاقات الاجتماعية والسياسية، وبذلك تقوم مجموعة محددة من الأفراد نيابة عن الجماعة ككل باتخاذ القرارات، وبالتالي فإن النخبة تكتسب صفة التنظيم.

أنماط النخبة

تبعا للنخبة لحتمية وجود النخبة في أي مجتمع من المجتمعات، فإن النخبة تحمل خمسة أنماط نخبوية، وهي النخبة المعتمدة على الرضا المتبادل والنخبة المتعددة، والسلطوية، والعسكرية، ونخبة الحكم الفردي (بدرالدين، 1991، صفحة 159).

- النخبة المعتمدة على الرضا المتبادل، وهي قائمة على التواصل بين أصحاب المراكز العليا في كافة جماعات النخب الرئيسية، وبناءا على مركز كل فرد من أعضاء النخبة وما يتولاه من مناصب، وذلك لعدم قدرة جماعة نخبوية واحدة بالتأثير على عملية صنع القرار، فتذهب لخيار الرضا المتبادل والاتصال فيما بينها للحفاظ على المؤسسات السياسية الموجودة.

- نمط النخبة المتعددة: وهو قائم أيضا على التفاعلات بين القادة الذين ينتمون إلى جميع التنظيمات والجماعات النخبوية، ولكن يختلف عن نمط الرضا المتبادل في أن النخبة تتخصص في اتجاه واحد وقطاع نخبوي معين.

- نمط النخبة السلطوية: وفيه يقوم أصحاب السلطة والنفوذ بين الجماعات النخبوية على التفاعل فيما بينهم، ويحملون تجانسا نسبيا من حيث الأصول الاجتماعية والنخبوية، وتلعب فيه السلطة التنفيذية دورا مهما ومحوريا، في حين السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع

المدني يهمش دورها، كالنخب الأكاديمية والنقابية والاعلامية، للتأثير على القضـــايا التـــي تعتبر قليلة الاهمية نسبيا.

- نمط النخبة العسكرية: وهو الذي تحتل فيه العناصر العسكرية الحكم، وتصبح فيه الجيوش أهم مصادر التجنيد النخبوي.
- نمط الحكم الفردي: والذي لا يعتمد على قواعد دستورية ومؤسسية راسخة تـــنظم نشـــاط وممارسات النخبة السياسية وخاصة الحاكم، وتغيب فيه دور المؤسسات السياسية، فـــالحكم فردي وتغيب فيه عملية المشاركة، وتصبح السياسة سياسة قصور، فهو يعبر عـــن نخبـــة صغيرة ذات نفوذ، وفيه يتم التعامل بين الزعماء دون التفاعل مـــع النخـــب الأخـــرى أو الجماعات الاخرى في المجتمع، وبالتالي لا تأخذ بالاعتبار مصـــالح ومشـــاكل الشـــرائح الاجتماعية والنخب الأخرى، وتجعل العملية السياسية تدور بيد الشخص صـــاحب النفـــوذ والسلطة.

وهذا النمط في النخب ذات الحكم الفردي هي ما سيتم التطرق لها في الدراسة، لمعرفة مدى تأثير نخبة الحكم الفردي على النخب السياسية الأخرى في الخطاب السياسي، بحيث تصبح العملية السياسية تدور بيد رئيس السلطة دون مراعاة النخب الأخرى في العملية السياسية ممـــا يظهر جليا في خطابات الرئاسة وبالتالي التأثير في العملية السياسية ككل.

النخبة السياسية

تعرف النخبة السياسية Political Elite بدلالة "الفئة الحاكمة" وتعـــرف علـــى أنهـــا المجموعة الحاكمة التي تسير القضايا السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وهي أقليـــة من أبناء المجتمع تتمتع بصفات ايجابية تمكنها من تحقيق الثبات والتماسك الذي يجعلها تشارك في الحكم لتحقيق الأهداف الأساسية.

فالنخبة السياسية هي النخبة القائدة والمخططة لحركة المجتمع والدولـــة بكـــل هياكلهـــا مستندة على آليات خاضعة لمجموعة من التقاليد الاجتماعية والقوانين السياســـية بـــين البنـــى السياسية المختلفة للدولة.

تختلف النخبة السياسية عن غيرها من النخب في طبيعة تأثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة ونفوذ، لذلك فإن أقوى النخب السياسية هي النخب التي يطلق عليها النخبة المركزية، وتتكون من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي هذه النخبة المركزية تدور نخب سياسية واجتماعية عديدة ومنها النخب الحزبية التي تتكون من قادة الأحزاب الرئيسية (عاشور،2009، صفحة 96).

يعرف هاولد لاسويل النخبة السياسية: بأنها تشمل الحائزين للقوة في الجسد السياسي وهم القادة والتكوينات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة والذين يتحملون مسؤولية اتجاهها خلال جيل محدد، فالنخبة السياسية هي قمة طبقة القوة، كما ويعرفها سي رايت ميلز: بأن النخبة السياسية تتكون من رجال في مناصب تسمح لهم بصنع قرارات لها نتائج وآثار كبرى، يقومون في تنظيم المجتمع الحديث، أما روبرت داهل فيعرف النخبة السياسية بأنها هي النخبة الحاكمة وجماعة الضبط والتوجيه في القضايا السياسية الكبرى في المجتمع.

وعرف لويل فيلد وجون هالي النخبة على أنها " مجموعة من الأشخاص الذين يتبوؤن مراكز استراتيجية في المنظمات البيروقراطية العامة والخاصة مثل الحكومات والأحزاب والبرلمانات والاتحادات ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية وجماعات المعارضة المنظمة، لما تشكله هذه المنظمات من قوة ومكانة كافية لتمنح الأشخاص قدرة التأثير على السياسة العامة بمدخلاتها ومخرجاتها بصورة فردية ومنظمة جادة" (حريق، 1980، صفحة 16).

تشترك جميع تعريفات رواد التيار التقليدي بأن النخبة هي الفئة القليلة من الناس التي تمتلك السلطة الحقيقية في الدولة وأن المجتمع ينقسم إلى فئتين: إحداهما الأكبر وتشكل الجموع أو العامة والفئة الثانية وهي الأقل عددا وتعتبر صاحبة السيطرة السياسية (البرغوثي 2009، صفحة 46).

غير أن رواد الفكر الحديث أضافوا شرائح جديدة للنخبة تشمل النخب المعارضة، وبذلك تعرف النخبة بأنها كل شخص مؤثر في صناعة القرار، وشكل النفوذ هو أحد معايير تعريفها،

فهم أصحاب النفوذ السياسي سواء في المناصب الرسمية أو خارجها، وهم من تتجاوز قراراتهم حدود المجال الخاص إلى المجال العام، ولا بد أنهم أشخاص يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية، ويملكون من ادوات السيطرة ما يعطيهم التميز أكثر، مثل السيطرة على الجيش أو المكانة الدينية أو التفوق العرقي أو القبلي مما يؤهلهم بالتالي لتمثيل المصالح العامة. (البرغوثي 2009، صفحة 47).

السياسات العامة

السياسة العامة هي الحلقات التي تربط بين الحكومة والبيئة المحيطة بها، والخطوط العريضة المحددة لكيفية تحقيق الاهداف العامة، والمشروعات المستقبلية التي تنوي الحكومة فعلها، والقواعد التنظيمية المعبرة عن فلسفة الدولة ووظائفها، والقرارات السياسية التي تنطلق وتتفرع منها القرارات التنظيمية، والفعل أو عدم الفعل الحكومي إزاء القضايا العامة (الكبيسي، 2008، صفحة 3).

كما تعتبر الأداة الرسمية لتنظيم حياة الشعوب والمجتمعات والمنظمات والمرشد التي تستهدي به الأجهزة الحكومية للنهوض ببرامجها، ومجموعة القوانين والأنظمة والقواعد الموجهة لأفعال الحكومة المتعلقة بالمجتمع، وفن الممكنات لموازنة المصالح وحل الخلافات والاتفاق على ما يرضي القوى المجتمعية ونتاج تفاعل السلطات الثلاث لمواجهة القضايا والمشكلات العامة والترجمة الرسمية لما ينص عليه دستور الدولة وفلسفتها وعقيدتها، وبرامج عمل تتبناها الجهات الحكومية وتلتزم بتنفيذها (الكبيسي، 2008، صفحة 4).

كما تعرف على أنها السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها، كما أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم أو تطوير بعض السياسات العامة، وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل النظام السياسي أي القياديين والحكام والملوك والرؤساء والمجالس والهيئات العامة، ضمن إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة (الخزرجي، 2004، صفحة 29).

إن السياسة العامة لا تكون موجهة لفرد أو لأحد بذاته، بل تؤثر بعمق في نمـــط حيـــاة المواطنين عامة، فهي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل، فهي عبارة عـــن اعمـــال وبرامج ذات أهداف محددة وواضحة وتصدر عن القادة الحكوميين، وتشمل مراســـيم صـــادرة بتشريع القوانين، وقرارات منفذة للقوانين (بلا، 2012، صفحة 131).

كما يعرفها آخرون على أنها تعني توجهات الحكومة عبـــر اتخـــاذ القـــرارات ورســـم السياسات في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والامن لبيئتهـــا ومجتمعها داخليا وخارجيا، وأنها اختيار الحكومة لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجـــال معـــين، بحيث يتضح من خلالها طبيعة أفكار الحكومة وتوجهاتها في محاولة ضبط الصراع بين المجتمع ومسؤولي المنظمات الحكومية وتنميط السلوك (الفهداوي، 2003، صفحة 46).

وتبعا لتعريف السياسات العامة فيما سبق، فإن هناك ناحية ايجابية تتمثل بالقرار والتوجه والتصرف، أو برامج وخدمات تقوم فيها الجهات الرسمية، وناحية أخرى هي الامتنـــاع عـــن التدخل والقيام ببعض التصرفات حتى أن السكوت ذاته قد يعتبر سياسة عامـــة، فلـــيس هنـــاك تعريف موحد يمكن تعميمه على جميع انواع السياسات العامة.

كما يقتضي التفريق بين مصطلح السياسات العامة وغيرها من المصطلحات، فلا بد من تحديد الفرق بين السياسة والتسييس والسياسات العامة، لأن التسييس نشاط يمارسه المشـــتغلون في العمل السياسي ليوصلهم لمواقع الحكم، وعندها تبدأ ممارستهم للسياسة العامـــة (الكبيســـي، 2008، صفحة 8).

فالسياسة (Policy)، والتسييس (politics) والسياسات (policies) وذلك لعدم الخلـــط بين مفهوم كل منهم وبين مفهوم السياسة والسياسات، أي بين المشتغلين في السياسة والمنتمـــين إلى الأحزاب السياسة وبين المعنيين لمناقشة السياسات العامة وتحليلها ودراســـتها وصـــناعتها وتقويمها، وهم من المختصيين والأكاديميين والباحثين الذين يسعون إلى تقليل دور السياسيين من إضفاء توجهاتهم على ما يتخذ من سياسات (المرجع السابق، صفحة 9).

خصائص السياسات العامة

تعددت خصائص السياسات العامة، منها ما يندرج تحت اتجاه صدورها وبيئتها وديمومتها كما يلي (الكبيسي، 2008):

- السياسات العامة عملية جماعية تؤثر فيها اتجاهات وأيدلوجيات وتخضع للمعرفة، والأطر النظرية والأساليب العقلانية.

- إنها تناقش ثم تقر ثم تصدر من جهات رسمية، لكن ذلك لا يمنع من بحثها ودراستها ومشاركة الكثيرين في بلورة أفكارها وبدائلها ممن هم غير رسميين.

- رغم أنها يفترض أن تتسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفاعليتها إلا أن ذلك لا يعني ديمومتها المطلقة، فقد تتغير الظروف والاحوال ويستجد منها ما يبرر موقفها أو تعديلها ولكن ذلك يستلزم صدور السياسة العامة البديلة من الجهة التي أصدرتها أو من جهة أعلى منها وخاصة في الظروف الطارئة.

- والسياسات لا تكون عامة إلا إذا كانت متوافقة مع بيئتها، وما يسودها من عقائد وآداب وقيم وثقافة ملبية لمطالبها وتطلعاتها، لكن ذلك لا يمنع من وجود من يعارضها أو يختلف معها لاعتبارات سياسية ومصلحية يفترض أن تكون المصلحة العامة أكبر وأهم منها.

ومن خصائص السياسات العامة ما يتعلق بدور النخبة السياسية فيها، والمراسيم والقرارات الصادرة عن القادة (الخزرجي، 2004):

- تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة أو المنقطعة، فهي على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.

- السياسة العامة كتفضيل نخبوي، وهنا ينبغي النظر للسياسة العامة ترجمة لتفضيلات وقيم الصفوة الحاكمة وليس لمطالب الجماهير، فالسياسات العامة تنساب من أعلى إلى أسفل أي

من النخبة إلى الجماهير، ويتوقف التغيير في السياسات العامة على التغيير في نظرة الصفوة إلى مصالحها، ولما كانت للصفوة مصلحة أكيدة في استمرار الوضع القائم لا يتوقع ان تشهد السياسة العامة تغييرا جوهريا، بل تعديلات جزئية.

عناصر السياسات العامة

تتمثل عناصرها بمطالب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، العوائد، وقد لا تظهر هذه العناصر بنفس الترتيب والتسلسل (اندرسون، 1999، صفحة 15):

- مطالب السياسة: وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الاهالي أم من الرسميين الفاعلين من النظام السياسي وذلك للتحرك إزاء قضية معينة، أو عدم التحرك في اتجاه ما، فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى إثارة الانتباه لسياسات عامة وتعد نقطة البدء في عملية صنعها.

- قرارات السياسة العامة: وتشمل ما يصدره صانعو القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار الايرادات الملكية والمراسيم والاوامر والتوجهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.

- الخطب والتصريحات الرسمية: وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة وتشمل الاوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها والاعمال الموجهة نحوها، وقد تكون هذه التوجهات غامضة أحيانا الأمر الذي يقود إلى اختلاف وجهات النظر أثناء تفسيرها، وكذلك يحدث حول ما تصدره مستويات حكومية مختلفة من التصريحات.

- مخرجات السياسة العامة: وهي الانعكاسات المحسومة الناتجة عن السياسات العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ولا

تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة بعيدة عن المتوقع تحقيقه، أو تنص عليه السياسات نفسها.

السياسات العامة وعلاقتها في النخبة والخطاب السياسي

تبعا لمفهوم السياسات العامة وعناصرها وخصائصها فإن السياسات العامة تصدر من الحكومة وتشمل قرارات لحفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا، فإما أن تقرر وتنفذ وإما تمتنع عن التدخل وفي كلتا الحالتين يعتبر ذلك سياسات عامة.

ولأن السياسات العامة تشمل برامج وقوانين فإن للنخبة السياسية دوراً كبيراً في المشاركة في صنعها من خلال نظرة النخبة لها تبعا للمصلحة العامة وليس للمصلحة الخاصة، وهو بدوره ما ينفي أن تكون السياسات العامة صنع قرار فردي من دون مشاركة النخبة أو التطلع لمتطلبات الجماهير، ويتم معرفة تلك القرارات المعبرة عن مطالب الجماهير والسياسات العامة من خلال الخطب والتصريحات الرسمية.

وتبعا لخصائص السياسة العامة وعناصرها فقد تم دراسة الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني الصادر عن الرئيس محمود عباس، من خلال عدة مؤشرات تربط السياسات العامة بالخطاب السياسي:

رغم أن السياسات العامة يفترض أن تكون ثابتة إلا أنها قد تتغير بسبب الظروف والأحوال في المجتمع، لذلك تلجأ الحكومة لإصدار سياسات عامة بديلة قد تكون من خلال الخطاب السياسي.

لذلك فإن الحالة الفلسطينية هي من أكثر الحالات التي تتعرض فيها السياسات العامة للتغيير تبعا لتعدد التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية وذلك لتحقيق المصلحة العامة الفلسطينية، ولذلك كان لا بد من تحديد مفهوم المصلحة العامة تبعا للحالة الفلسطينية، وأبرز التحديات على الساحة الفلسطينية، التي من شأنها أن تغير في السياسات العامة، والتي تمت دراستها من خلال الخطاب السياسي.

المصلحة العامة وتحديات الحالة الفلسطينية

تعددت مفاهيم المصلحة العامة، بحيث لم يكن هناك تعريف ثابت لها، ومن بين التعريفات العديدة لها فيعرف "جورج فيدل" المصلحة العامة حيث يقول "أن المصلحة العامة ذات مفهوم سياسي وقانوني في آن واحد، فمن الناحية السياسية يرى أنه لتعرف المقصود بالمصلحة العامة يجب تجنب الوقوع في أحد الخطأين التاليين:

أولهما: إنه لخطأ فادح أن يسود الاعتقاد بأن المصلحة العامة تعني مجموع مصالح الأفراد، وإلا كانت المصلحة العامة تشتمل على مصالح منتجي الكحوليات وضحايا هذه المنتجات ويمكن أن نقيس عليها مصلحة عناصر الإرهاب ومصالح ضحاياه.

ثانيهما: عدم الاعتقاد بأن المصلحة العامة تمت بصلة لمصلحة أفراد الجماعات المكونة للأمة. فلا يمكن اعتبار مصلحة معينة مصلحة عامة دون أن يكون لها أدنى أثر بالنسبة للأفراد الموجودين والذين سيوجدون في المستقبل. فالمصلحة العامة حسب هذا المفهوم ليست إلا حكما بين مختلف المصالح الفردية، فتارة تكون المصلحة العامة هي مصلحة الغالبية كما في نزع الملكية للمنفعة العامة وتارة لا يؤخذ في الاعتبار عدد المستفيدين منها، وإنما يجب التركيز على نوع الخدمة العامة المزمنة والمقدمة رغم قلة عدد المستفيدين.

أما من الناحية القانونية يتحدد المفهوم بناء على تدخل جهة معينة والاعتراف بها والتأكيد عليها، فأحيانا يكون الدستور هو المحدد لها والمقرر لوجودها، وأحيانا أخرى يكون المشرع العادي أو الإدارة في المجالات التي يتدخل فيها البرلمان.

إن المصلحة العامة الفلسطينية تعني أولا المصلحة الوطنية العليا التي تتمثل بإنهاء الإنقسام والوحدة للتصدي للاحتلال وممارساته بحق فلسطين، كما تتمثل بحكومة وحدة مشتركة ذات اهداف واضحة تعبر عن الكل الفلسطيني، وتبعا للتعريف السابق فإن المصلحة العامة يجب أن لا تكون تبعا لمصلحة جماعة معينة وتعتبر مصلحة عامة وإنما بقدر تأثيرها بالأفراد، لذلك فالمصلحة العامة الفلسطينية هي ما تؤثر في غالبية الشعب، وليس مصلحة جماعة معينة تتفرد

بالقرار السياسي إلا بمقدار ما تؤثر على حياة الفرد الفلسطيني، وبذلك فهي تعني المصالح الحيوية المباشرة للأغلبية الساحقة من جماهير الشعب التي تتعرض للإهمال في ظل آليات صنع القرار والتفرد الذي يسيطر عليه.

فخلال الانقسام الفلسطيني شلّ المجلس التشريعي وتعطلت الانتخابات، فغابت الرقابة البرلمانية على السلطة الفلسطينية، وتمركزت كافة السلطات والصلاحيات بما فيها التشريعية بأيدي السلطة التنفيذية.

تحديات الحالة الفلسطينية

إن ابرز التحديات التي تمر فيها القضية الفلسطينية، تبدأ من الاحتلال الصهيوني وممارساته على الأراضي الفلسطينية، مرورا بالاستيطان القائم بالتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية، واعتداءات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية والشباب الفلسطيني، والاعتداءات بحق المسجدالأقصى المبارك، ناهيك عن تراجع القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وعن سلم أولويات المجتمع الدولي، والتحديات التي واجهتها فلسطين إثر حصولها على صفة دولة مراقب مما يعني أن الأراضي التي احتلت عام 67 هي أراضي دولة تحت الاحتلال وليس متنازع عليها، مما أدى إلى قطيعة، كما زاد من عمق التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، ناهيك عن الحروب الاسرائيلية على قطاع غزة في غضون الاعوام 2008، 2012، 2014.

وعلى المستوى الداخلي فإن الساحة الفلسطينية ما زالت تعاني من غلبة المصلحة الفئوية على المصلحة العامة، وحكومتين اثنتين على أرض دولة واحدة، الضفة الغربية وقطاع غزة، عاجزين عن تحقيق المصلحة الوطنية بإجراء مصالحة وطنية حقيقية تنهي الإنقسام، أو السماح لحكومة التوافق الوطني بممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها، وغياب المؤسسات الفلسطينية وتمركز كافة الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية.

ولذلك فإن تحليل الخطاب السياسي سيقوم بناءً على دراسة الخطاب بموضوعات سياسية معينة ومعرفة مدى الاختلاف فيها من بين عام لآخر، خلال فترة (2012-2015).

- معرفة إذا كان الخطاب السياسي يشمل البرامج والأعمال التي تصدر عن الرئاسة والقوانين المشرعة التي تتعلق بالمجتمع، والتي تعتبر سياسات عامة.
- معرفة من خلال الخطاب إذا كان يحمل مطالب الجماهير وقيم النخبة الحاكمة، وإذا ما كان يعبر عن مصالح عامة لا خاصة.
- إذا كان الخطاب يشمل الدعوة للحراك إزاء قضية معينة، أو عدم التحرك في اتجاه ما.
- إذا ما كان الخطاب السياسي يغلب عليه الطابع الفردي أم لا، والقرارات فيه تتعلق بالمجتمع داخليا أم خارجيا.
- والسياسات العامة التي تظهر في الخطاب السياسي ومدى تحقيقها للمصلحة العامة الفلسطينية وطبيعة تلك السياسات، والمصلحة الوطنية العليا.
- وما إذا كان الخطاب السياسي يغطي ويشمل التحديات التي تواجه الحالة الفلسطينية.

وتبعا لما سبق فإن الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي سيُدرس بناءا على مدى استجابته لتوجهين، استجابة للمصلحة العامة الفلسطينية سواء داخليا أو خارجيا، ومدى استجابته للتحديات التي تمر فيها الحالة الفلسطينية من خلال القرارات الظاهرة في الخطاب السياسي.

الفصل الثاني

النخبة السياسية الفلسطينية:
النشأة والتكوين

الفصل الثاني

النخبة السياسية الفلسطينية: النشأة والتكوين

مقدمة

دراسة النخب هي دراسة في منظومة علاقات القوى في مجتمع ما وبالتالي دراسة بنية ديناميكيات النظام السياسي وعلاقة هذا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، تتميز النخب بطبيعة المواقع التي تشغلها فهي أكثر وضوحا في الحكم السياسي بحكم المناصب التي تتقلدها والنفوذ الذي تتمتع به، فموقعها المهم ومنصبها ما يميزها عن العامة.

يعتمد تحديد النخب الأولى على الموقع المؤشر لها في صنع السياسات أو التأثير فيها أو مواجهتها في أطر مؤسساتية لذلك فإن دراسة تكون النخب وخاصة الفلسطينية الوطنية يستدعي وضعها في سياق تاريخي سياسي واجتماعي، فلا وجود لنخب خارج مؤسسات أو تشكيلات تنظيمية أو اجتماعية لذلك لا بد من دراسة الحركة السياسية الفلسطينية والتحولات التي دخلت على المجتمع الفلسطيني، منذ أن فرض عليه الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني (هلال، 2002، صفحة 8).

إن الظروف والتحديات السياسية التي واجهت المجتمع الفلسطيني قبل النكبة وبعدها فرضت على النخب السياسية دورا استثنائيا، لذا ولمعرفة نشأة وتكوين النخب السياسية الفلسطينية لا بد من دراستها وفقا لطبيعة المرحلة التاريخية الفلسطينية واستكشاف آليات تشكل النخب السياسية الفلسطينية قبل العام 1948م، بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، ثم تأثير قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على تشكيل النخب.

إن وجود السلطة كممارسة سياسية داخل الدولة والمجتمعات والنظم السياسية يؤسس لوجود مجموعة من الأنساق والمؤسسات القائمة على اساس العلاقة السلطوية فيما بينهما، مما يعزز على نحو جلي وجود الحاكم والمحكوم بين مختلف المؤسسات الاجتماعية بمفهومها الشامل، داخل وخارج المنظومة السياسية متناغمة بذلك مع التقسيم الطبقي داخل المجتمع.

وتأتي النخبة السياسية كمفهوم حاول المختصون من خلاله تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة، تعيش في اطار النظام السياسي وتمارس نمطا من انماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذ ان الحاكم الفرد (عمليا) وعبر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية " النخبة السياسية" (خليفة، 2014).

أدى ذلك إلى ان تشارك هذه النخبة بفاعلية أكثر من غيرها من طبقات المجتمع في رسم الحراك السياسي داخل الدولة ومجتمعها السياسي بمختلف الاتجاهات سلبا أو ايجابا انطلاقا مما تمتلكه من مميزات مقارنة بغيرها من طبقات المجتمع ومن جملة هذا الحراك عملية التنمية السياسية، التي تشهدها بعض المجتمعات النامية في أنظمتها السياسية.

النخبة السياسية الفلسطينية

وبذلك فإن النخبة السياسية الفلسطينية لا بد أن توضع في سياق تاريخي وبالمراحل التي أدت إلى تشكل أو تغيير جذري في تكوين النخبة السياسية الفلسطينية والتي تتمثل بمرحلة ما قبل النكبة الفلسطينية ومرحلة الاستعمار الصهيوني أي ما بعد النكبة، ومرحلة النخبة السياسية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وما وصلت إليه النخبة السياسية حتى اليوم.

النخبة السياسية الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (نخبة المقاومة والتحرير)

تشكلت النخبة السياسية الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية تبعا للمراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين، وهي مرحلة ما قبل النكبة الفلسطينية، ومرحلة ما بعد النكبة من عام 1948 إلى عام 1967، وثم ما بعد تاريخ 1967 وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية.

- **مرحلة ما قبل النكبة**

حتى عام 1917 كان البناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني يتخذ صورة الإقطاع الهرمية، مع تغيرات بسيطة أضافتها الإصلاحات العثمانية، والتي أطلق عليها اسم التنظيمات،

هذه التنظيمات الإصلاحية كانت قد استبدلت شيوخ العشائر بجماعة من الأشـــراف والعـــائلات المالكة للأرض في فلسطين، وغداة احتلال بريطانيا كان المجتمع الفلسطيني يقسم إلى الـــوالي العثماني ومساعديه من العسكر والموظفين، والأشـــراف الـــذين لعبـــوا دورا فـــي الاقتصـــاد الفلسطيني، ودائما يروجون لأنفسهم على انهم لهم علاقة بالرسول صلى الله عليه وسلم، أو بأحد القادة المسلمين، ولا يدفعون الضرائب ويعفون من الخدمة العسكرية، كما يحصلون على الفوائد المادية(ذياب، 1995، صفحة 107).

كما كانت هناك العائلات المالكة للأرض والتي امتلكت مساحات شاسعة من الأراضـــي الفلسطينية، إضافة لفئة التجار في المدن، وهم الطبقة البرجوازية وطبقـــة الصـــناع وأصـــحاب الحرف، وكانت تعتمد هذه الفئة نظام العائلات المهنية المغلقة، والتي تحافظ على أسرار المهنة، والفلاحون وهي الفئة التي تعاني من الفقر والاضطهاد ودفع الضرائب، وكان الفارق بين أهـــل المدن والفلاحين كبيرا سواء في مستويات الإقتصاد أو التعليم والثقافة، وكانت ملكية الأراضـــي بيد الأشراف والعائلات، لأن الفلاحين كانت ملكياتهم صغيرة ومفتتة أو بـــدون أرض (عيـــوش وآخرون، 1995، ص109).

لقد امتلكت هذه العائلات الأراضي لأن الأرض حتى منتصف القرن التاسع عشر لم تكن ذات ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء، وحين صدر قانون الملكية العثماني عـــام 1858 أتـــاح إصدار صكوك ملكية الأراضي المزروعة وتسجيلها، فأحجم العديد من الفلاحـــين خوفـــا مـــن الضريبة عن تسجيل الأراضي التي يعملون فيها، مما أفقدهم فرصة امتلاكها، فتولت الحكومـــة العثمانية بيعها بالمزاد العلني، إلا أن بعض الفلاحين قاموا بتسجيل الأرض باسم أعيان المـــدن بسبب عدم قدرتهم على تحمل رسوم التسجيل، وفي الحالتين نشأت في أواخر الحكم العثماني فئة من كبار ملاك الأراضي امتلك بعضهم قرى بأكملها (هلال، 2002، صفحة 15).

وبذلك تهيأت قاعدة في فلسطين من كبار ملاكي الأراضي ومن العائلات أصحاب النفوذ كانوا قد شكلوا في فلسطين إطار النخبة السياسية والاقتصادية مع خضوع فلســـطين للانتـــداب البريطاني، من أمثال (آل طوقان، وعبد الهادي، والحسيني، والشوا)، وكبـــار التجـــار أمثـــال

(الخالدي والعلمي والدباغ والنمر والنشاشيبي) ومعظمهم من وجهاء المدن، وبذلك تداخلت طبقة التجار والملاكين للأراضي للتنافس من أجل أخذ موقع ضمن النخبة السياسية.

وبذلك يمكن القول بأن فترة ما قبل النكبة كانت النخبة السياسية هي من فئة الأعيان والوجهاء من كبار ملاك الأراضي وكبار التجار، وبقيت هذه النخبة أسيرة تكوينها الوجاهي العائلي وبالتالي لم تكن قادرة على التعامل مع تحديات الوضع الناشئ في فلسطين بفعل المشروع الصهيوني، كما لم تستطع أن تطرح حلولا للانقسامات التي وجدت في المجتمع الفلسطيني، بين مدينة وقرية والمدن الساحلية والجبلية والأسر المقدسية، بل ساهم في تعميقها أحيانا.

كانت النخب السياسية الفلسطينية قبل عام 1948 هي كحركة تحرر وطني، ووجدت نفسها في حالة صراع مع حركة استعمارية استيطانية تريد أن تقيم دولة يهودية في فلسطين، وما كانت إلا انعكاساً عن صراع بين العائلات المقدسية على النفوذ وأرادت أن تشكل حركة وطنية عبر العائلات، فسيطرت العائلات على معظم التشكيلات الحزبية والاجتماعية (عيوش وآخرون، 1995، ص109).

وتعتبر هذه النخبة هي النخبة الأولى في فلسطين، والتي سعت لتوسيع وتجديد رأسمالها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والايديولوجي فهي تريد المكانة الاجتماعية والدينية والتأثير العائلي والملكية.

واتسمت النخبة قبل عام 1948م بسيطرة العلاقات التنافسية بين أفراد النخبة السياسية على النفوذ السياسي وهو تنافس قائم على أسس قرابية لذلك لم تستطع التوحد على برنامج سياسي أو رؤية موحدة بل فقط على النفوذ، كما أنها تجاهلت الطبقة الوسطى المتعلمة، كما اتسمت النخب السياسية الأولى بسيطرة كبار التجار والملاك وغياب الطبقة العاملة والموظفين، هذا ما أدى إلى وقوع هزيمة في المشروع الوطني الفلسطيني وتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق مشروعها.

- **النخبة السياسية منذ عام (1948م – 1967م) .. غياب الدولة الوطنية**

إثر الحرب عام 1948م وهزيمة المشروع الوطني الفلسطيني وسيطرة اسرائيل على ثلاثة أرباع فلسطين الانتدابية تلاشى الحقل السياسي الوطني الفلسطيني، واختفت الحركة الوطنية السياسية ونخبتها وأحزابها وهي النخبة التي هيمنت على الحقل الوطني في مواجهة المشروع الصهيوني ولم يبق ما يشير إلى الحقل السياسي الفلسطيني، سوى حكومة عموم فلسطين التي أسستها الهيئة العربية العليا في غزة بعد فترة قصيرة من إعلان قيام دولة اسرائيل.

لم يكن هناك نخب سياسية فلسطينية خلال هذه الفترة بسبب غياب كيان وطني أو دولة وطنية، ومن هنا ارتبط تشكل النخب الفلسطينية في هذه الفترة بواقع كل تجمع فلسطيني أو بعلاقة هذا مع الكيانات الدولانية التي تحكمها، أي اسرائيل والفلسطينيين الذين شكلوا أقلية قومية، والأردن فيما يخص الضفة الغربية بعد ضمها ومصر فيما يخص قطاع غزة، ولبنان وسوريا فيما يخص الفلسطينيين الذين لجأوا إليها، لذلك كانت العلاقة مع النظامين الأردني والمصري هي من تحدد النخب المحلية وكانت الوسيلة الرئيسية في تحديد النخب هو التعيين في مناصب حكومية والتسهيلات المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال، وكالمرحلة التي سبقت فإن النخب كانت هي أيضا قائمة على ولاءات عشائرية وليست بناءً على نخب وطنية (هلال، 2002، صفحة 30).

وبهذه المرحلة كانت النخبة الفلسطينية التقليدية المهمينة حتى عام 1948م قد فقدت بعد النكبة أرضها ومجتمعها في المناطق التي تعرضت للتطهير العرقي، كما فقدت مكانتها السياسية والمعنوية بعد هزيمتها السياسية والعسكرية في الحرب، ولم يكن في الظروف الخاصة بالنظام الرسمي العربي أنذاك ما يمكن أن يمنحها الحماية ويمكنها من الاستمرار، لذلك يمكن القول أن تلك النخبة سقطت بسقوط فلسطين (خضر، 2003، صفحة 18).

احتفظت النخب الفلسطينية المحلية في هذه المرحلة بالبعد العائلي، بسبب غياب النظم السياسية التي تعتمد على مفهوم الشخصية الاعتبارية القانونية، ولم تشكل بينها رؤية مشتركة

واستندت إلى مواقعها في الأجهزة الحكومية لتتوالى دور الوسيط بين السكان والحكومة المركزية لتسهيل السيطرة والحكم لها، وبقيت هذه النخب العائلية ذات تأثير محلي فقط، لم يتجاوز نفوذها حدود الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومع انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في سنة 1965 وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964، تراجع دور النخب العائلية التقليدية، فتنامى دور منظمة التحرير بعد هزيمة حرب حزيران وسقوط الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي في عام 1967 (رمضان، 2012).

- **النخبة الفلسطينية (1967-1994) مرحلة تشكل النخبة السياسية الوطنية ومنظمة التحرير**

وجد الفلسطينييون أنفسهم بعد عام 1967 على مفترق جديد للطرق بما ينطوي عليه الأمر من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جذرية وذات آثار بعيدة المدى فقد انتهى الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة ليخضع هذان المجتمعان لحكم سلطة الاحتلال العسكري الاسرائيلي وليتعرضا لموجة جديدة من الهجرة في اتجاه الضفة الشرقية ودول عربية أخرى وهي هجرة ألحقت الضرر بمختلف الفئات الاجتماعية وتسببت في حرمان المجتمع من طاقات مهنية واقتصادية هامة.

أبرز ما يخص النخبة السياسية في هذه الفترة هو إعادة تشكيل الحقل السياسي الوطني ونخبه، فمع تأسيس منظمة التحرير عام 1964 أصبح الحديث عن نخبة سياسية وطنية حديث له معنى، ولذلك لا بد من الفصل بين مرحلتين: الأولى مرحلة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من جامعة الدول العربية وبقيود معينة، والثانية التي تلت حزب حزيران من عام 1967 واحتلال اسرائيل لكل أرض فلسطين التاريخية، ففي المرحلة الثانية تبلورت شخصية منظمة التحرير ككيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني ويتولى صناعة قرارات وتوجهات باسمه (هلال، 2002، صفحة 39).

تأسست المنظمة أولا بجهود نخب مختلطة في توجهاتها، نخب تحمل الفكر القومي وتؤمن بالقومية العربية وأهمية البعد العربي في معركة التحرير وهي النخبة الأولى التي أعلنت "الميثاق القومي الفلسطيني"، وهي من قيادات العمل الوطني في فلسطين قبل النكبة، وتعد من الفئات الأكبر عمرا من النخبة الثانية، التي كانت تحمل فكرا فلسطينيا مستقلا تنادي بالكفاح المسلح وتستمد جذورها من كافة التيارات الفكرية الفلسطينية، ويطلق عليها "التيار الوطني" أو "التيار الواقعي"، معبرا عن مصالح جمهور واسع من اللاجئين الشباب مطالبهم اجتماعية وطنية، لم يطرحوها بصورة ثورية كما فعل اليساريون، مما جعلهم مقبولين من الوجهات الفلسطينية التقليدية (البرغوثي، 2009، صفحة55).

إن لتشكيل المنظمة دلالات مهمة على صعيد تبلور آليات وطنية لتوليد النخبة السياسية. فقد أسست المرحلة الأولى من تشكيل منظمة التحريرآلية تشكيل وإعادة انتاج النخبة السياسية الفلسطينية، كما أرست فكرة وهيكلية المجلس الوطني الذي يجتمع دوريا ليناقش القضايا الوطنية ويبت بشأنها. كما وفرت مؤسسات منظمة التحرير صيغة مؤسساتية لتوليد الاجماع وتقنين الصراع بين أفراد أو مجموعات النخبة السياسية وتحديدا في المرحلة الثانية من تأسيس المنظمة.

وبرغم ذلك إلا أن المنظمة لم تأخذ صفتها الوطنية إلا في عام 1968، وقبل ذلك كانت تابعة للدول العربية، فقد تم تأسيسها بقرار من جامعة الدول العربية والتي عينت أحمد الشقيري رئيسا للمنظمة، وكانت ميزانياتها من الدول العربية وجيش التحرير الذي تم تشكيله آنذاك وكان تابعا للقيادة العربية المشتركة، حتى ميثاق المنظمة كان يسمى الميثاق القومي الفلسطيني، وكان المجلس الوطني الأول في غالبيته مشكل من شخصيات مستقلة من كل أماكن الشتات الفلسطني ومثلون طبقات المجتمع الفلسطني، واختارهم الشقيري بما يرضي الحكومات العربية (أبراش، 2013).

- **النخبة السياسية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (نخبة الدولة والتخلص من الاحتلال)**

بدأ تشكيل النخب السياسية بعد قيام سلطة فلسطينية وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في كانون الثاني 1996. فقد أدخلت آليات جديدة في تشكيل النخبة السياسية الفلسطينية. كما وفرت الإمكانية الوطنية لتشكيل النخبة الاقتصادية بعد أن ظهرت مقومات أولية لاقتصاد وطني له شيء من التخوم عن الاقتصادات المحيطة.

كان للتطورات الحاصلة بعد حرب حزيران دورا للمنظمة في تثبيت هامش ملموس من الاستقلالية التنظيمية والسياسية والمالية عن الدول العربية. بتعبير آخر تمكنت المنظمة وخلال فترة قصيرة جدا من تشييد حقل سياسي وطني بمؤسساته وقوانين اللعبة السياسية فيه واتحاداته وآليات صناعة القرار فيه وصياغة لغته الجديدة. وهنا يمكن الحديث عن نخبة سياسية فلسطينية لأول مرة منذ النكبة ارتبط وجودها بمشروع دولة وطنية مستقلة (خضر، 2003، صفحة 19).

عبرت منظمة التحرير عن تحول نوعي في تشكيل النخبة السياسية الفلسطينية فيما يتعلق بأربع جوانب مهمة في هذه المرحلة (ذياب، 1995، صفحة 42):

الجانب الأول: انتاجها لنخبة وطنية وحقل سياسي وطني وترتب على هذا تجديد مفردات الهوية الوطنية وايجاد شبكات من العلاقات والتضامنيات بين التجمعات الفلسطينية الرئيسية التي باتت بعد النكبة معزولة عن بعضها البعض ومتباينة الأوضاع والظروف والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجانب الثاني: تغيير التكوين الطبقي لهذه النخب، فأغلبية القيادات الأولى في فصائل المقاومة الفاعلة تنحدر من أصول برجوازية صغيرة حديثة وغالبيتها من خريجي جامعات القاهرة وبيروت ودمشق. لقد انهت هزيمة 1948 الحركة الوطنية الفلسطينية بتشكيلاتها العائلية الوجاهية القائمة أنذاك وجاءت منظمة التحرير لتصيغ حركة وطنية جديدة برموز قيادية جديدة تجاهلت العائلات ورموز النخبة السابقة.

الجانب الثالث: تحول في القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها منظمة التحرير وفصائلها وهي قاعدة اتسمت بدرجة من التنظيم والتعبئة الوطنية. فقد شكلت المخيمات الركيزة الأساسية لفصائل المقاومة، بالإضافة إلى شرائح من البرجوازية الصغيرة الحديثة، وبخاصة الطلبة الجامعيين والمهنيين وشرائح من العمال والمثقفين. كما تميزت فصائل المقاومة عن الحركة الوطنية لفترة ما قبل العام 1948 باهتمامها بالتنظيم القطاعي وبشكل خاص للطلبة والنساء والعمال.

الجانب الرابع: تحول في التكوين الفكري للقيادة الجديدة، فقد تأثرت قيادات منظمة التحرير وفصائلها بنجاح حركات التحرر في العديد من بلدان العالم الثالث في تحقيق الاستقلال والنضال ضد الاستعمار الاستيطاني، كما وفر وجود الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية فرصا عدة لتأهيل وتدريب وتعليم كادر واسع من كوادر المنظمة وفصائلها (ذياب، 1995، صفحة 44).

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ونتيجة للحراك السياسي والاجتماعي، كان هناك ثلاثة تقسيمات للنخب، أولها نخبة السلطة الفلسطينية، مشكلة القيادات التي تعمل في مجال المؤسسة الأمنية والبيروقراطية والاقتصادية الموالية للسلطة، والتي اعتمدت في تشكيل النخبة على العلاقات الزبائنية، وثانيها نخبة الحركات الاسلامية الأصولية المعارضة لتيار السلطة، وتبنت المقاومة خيارا استراتيجيا لمقاومة الاحتلال، وثالثها الشخصيات التي تحتل مواقع ذات مكانة متميزة في القطاعات والمؤسسات الاجتماعية والأكاديمية والمهنية والاقتصادية، وهذه المستويات للنخب سادها حالة من عدم الاستقرار والصراع التنافسي في الرؤى، كون التركيبة النخبوية الفلسطينية لا تحمل استقرار وانسجام في الرؤى السياسية (خضر،2003، صفحة 29).

النخبة السياسية الفلسطينية الراهنة – نخبة الحكم والمعارضة

بعد وضع النخبة السياسية في سياقها التاريخي والمجتمعي على مر الحقبات التاريخية التي مرت بها الحالة الفلسطينية، وهو ما يستدعي الالتفات إلى خصوصية الشرط الفلسطيني بإبعاد الإقليمية والدولية الأمر الذي يشير إلى ضرورة الانتباه لعامل ودور الفعل الذاتي دون اغفال محددات العوامل البنيوية.

يرى جميل هلال بأن النخبة السياسية (هلال، 2013، صفحة 2) في هـذه المرحلـة ، كانت تتعلق بحالة الانقسام التي وسمت النخبة الفلسطينية منذ بداية عقد التسعينيات بـين نخبـة حاكمة " حكم ذاتي محدود الصلاحيات" ونخبة معارضة نشأ الجزء الأكبر منها خارج منظمـة التحرير الفلسطينية (تيار الإسلام السياسي) وخارج مؤسسات السلطة الفلسطينية، وبقي الجـزء الآخر يتألف من اليسار والاتجاه الليبرالي داخل مؤسسات المنظمة، وبات حضوره شكليا دونما مشاركة في المواقع المقررة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، هذا الوضع تغيـر جـذريا بعـد انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات، ونشأ صراع بين النخب في كلا الحركتين فتح وحماس، إذ قاد الصراع بين الحركتين إلى انقسام وتولي للحكم كلاً في منطقة.

كما يلاحظ على النخبة الفلسطينية بما يتعلق بالحراك داخل النخب سواء بالحكم أو فـي المعارضة في الحقل السياسي الوطني، وهو حراك قد يتولد من صراع بين النخب أو ربما يأتي نتيجة انتخابات عامة أو وفاة أحد القادة أو أكثر، فمثلا لوحظ بعد وفاة ياسر عرفات والانتخابات التي جرت ببعض التغيرات التي طرأت على مواقع النخب السياسية منها، انتعاش وبروز للنخبة البرجوازية الفلسطينية وهي برجوازية تكونت خلال العقود الثلاث أو الأربعة الماضـية وفـي معظمها خارج الوطن، وعادت من الباب الاقتصادي.

- **أثر الانتخابات في الحالة الفلسطينية على النخب السياسية.. نخبة الانقسام**

جرت انتخابات سنة 1996 وسط خلاف حاد بين النخب السياسية في شأن مدلولات هذه الانتخابات ووظيفتها، كما حددت في اتفاق أوسلو. ولذا امتنع من المشاركة فيها تيـار الإسـلام السياسي (حماس والجهاد الإسلامي) وجـزء مـن اليسـار الفلسـطيني (الجبهتـان الشـعبية والديمقراطية)، وهكذا جاءت النتائج لتمنح تنظيما واحدا (حركة فتح) أغلبية ساحقة في عضوية المجلس التشريعي ولتكرس رئيس حركة فتح ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى احتفاظه برئاسة اللجنة التنفيذية. وبالتالي مأسسة نظام رئاسي بحيث تتركز في يد الـرئيس سلطات واسعة جدا (هلال، 2013، صفحة 14)، لكن العقبة الأساسـية أمـام إرسـاء نظـام

ديمقراطي تمثلت في مواصلة سيطرة الاحتلال الاستعماري الاستيطاني على الضفة والقطاع وفي منعه تحول سلطة الحكم الذاتي التي أُقميت عليهما إلى دولة مستقلة وذات سيادة وقابلة للاستمرار.

الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع والتي أجريت في كانون الثاني في عام 2006، والتي قادت إلى انشطار السلطة إلى سلطتين متعاديتين، الأولى بقيادة حركة حماس، والثانية تهيمن عليها حركة فتح.

أدت الانتخابات التشريعية الثانية إلى وصول النظام السياسي الفلسطيني إلى طريق مسدود ولم يعد قادرا على توفير اطار عام لإدارة الخلافات السياسية بين شركاء الحكم، فلجأ هذان الطرفان إلى استخادم العنف لحل خلافاتهم السياسية ووقعت أحداث مؤسفة في قطاع غزة، راح ضحيتها أكثر من 500 فلسطيني، وسيطرة حركة حماس على مؤسسات السلطة وأجهزتها في قطاع غزة وأصبح هناك حكومتين فلسطينيتين (جقمان وآخرون، 2013، صفحة 253).

وبذلك تعتبر الانتخابات التشريعية الثانية لسنة 2006 علامة فارقة في النظام السياسي الفلسطيني، فهي الأولى التي تمت بمشاركة معظم القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية والإسلامية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وتنافست فيها احدى عشرة قائمة حزبية، إضافة إلى العديد من المرشحين المستقلين مما أضفى عليها جوا غير مسبوق من المنافسة الحزبية والفصائلية والتعددية السياسية، واتسمت بمشاركة سياسية وشعبية عالية.

وطوال الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية انفردت حركة فتح في صياغة معالم النظام السياسي الفلسطيني كما هيمنت بشكل شبه مطلق على الجهاز البيروقراطي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك الأجهزة الأمنية المختلفة إضافة إلى سيطرتها على المال العام. في المقابل كانت حركة حماس معارضة لوجود السلطة الفلسطينية من أساسها باعتبارها أحد افرازات اتفاق أوسلو. لذا جاء فوز حركة حماس في الانتخابات الثانية وما ترتب على ذلك من قيامها بتشكيل حكومة ومحاولة إدارة أجهزة السلطة المختلفة ليشكل تحديا كبيرا للنظام السياسي

الفلسطيني وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية التي صيغت بشكل أحادي منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة ووفقا للاتفاقيات الدولية التي تم تشكيل السلطة الفلسطينية بموجبها (خضر، 2003، صفحة30).

حالة الانقسام هذه في النخبة الفلسطينية كانت بين نخبة حاكمة ونخبة معارضة مما أثر على جوانب عديدة في الساحة الفلسطينية سواء في الخطابات السياسية أو في دور الشباب والفصائل الفلسطينية.

حيث كان للشباب دور أبرز في هذه المرحلة المفصلية فقد أشارت استطلاعات الرأي وخطابات الشباب الفلسطيني وتحركاته إلى فقدان نسبة عالية منهم إلى الثقة في النخب السياسية التي تمثلها القيادات السياسية للسلطة المنظمة وقيادات التنظيمات السياسية الأخرى بسبب انسداد الأفق السياسي وغياب رؤية واضحة وبسبب الانقسام الجاري وانحصار فرص العمل نتيجة سطوة الاحتلال من جهة والأجهزة الأمنية الفلسطينية على المجتمع من جهة أخرى. ويشير أحد استطلاعات الرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن 64% من الشباب لا يثقون بالفصائل السياسية، مع وعيهم التام بأن الحرية التي يتطلعون إليها (القططي، 2016).

وتبرز حالة انعدام الثقة الشبابية بالنخب السياسية في رفض بعض المجموعات الشبابية (مثل شبكة الشباب الفلسطيني) سياسات هذه النخب ومواقفها، بما في ذلك توجه رئاسة السلطة الفلسطينية إلى طلب العضوية في الأمم المتحدة، وفي رفض مجموعات أخرى كرفض الحجاب والزي الشرعي على طالبات المدارس الحكومية في القطاع ورفعهم شعار "نعم للانتخابات،، لا للانقسام" (هلال، 2013، صفحة 74).

حالة التجاذبات بين التنظيمات السياسية الفلسطينية، وغياب المراجعة النقدية والشفافية وضعف الديمقراطية الداخلية لديها، وهيمنة القضية الوطنية على الهم العام، وغياب المركز السياسي– الثقافي الموحد للشعب الفلسطيني، وانسداد الأفق السياسي، وعوامل كلها ذات وقع مؤثر في تحركات الشباب. وهي عوامل ساهمت حتى اللحظة في تعطيل صوغ رؤية شبابية

موحدة، الأمر الذي أبقى الشباب من دون حركة موحدة، وحرمهم القدرة على التأثير في مجريات الفعل السياسي الفلسطيني.

كما كونت حالة الانقسام الفلسطيني وبفعل غياب أدوات الرقابة، مثل المجلس التشريعي، وفي ظل سيطرة حزب واحد على مقاليد الحكم، حول الحكومة نخب جديدة تحتكر مجالات العمل في السياسة والاقتصاد (أبو رمضان، 2012).

وقد أشار التحول الحاد في حالة الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس إلى عمق الأزمة التي ابتليت بها الحركة الفلسطينية ككل لتشمل جانبي الخط الأخضر والشتات، لقد باتت الحركة السياسية الفلسطينية تواجه الدولة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية من دون قيادة موحدة ومؤسسة وطنية جامعة وبلا رؤية واحدة ولا استراتيجية موحدة. وما عاد في الحقل السياسي بوصلة تشير إلى سبيل الخروج من الأزمة فطريق المفاوضات الذي سارت فيه قيادة فتح والسلطة في رام الله لم يوقف الاستيطان والاعتقال والحصار، وأصبح التوجه نحو عضوية في الأمم المتحدة للضغط على اسرائيل والبحث عن سقف زمني يمكن التحدث بناءا عليه أمرا صعبا لم تلتزم فيه لا الولايات المتحدة ولم يوقف من ممارسات الاحتلال، وحتى حركة حماس والتي رفضت اتفاق أوسلو وذهبت بمسار المقاومة المسلحة كطريق لتحرير فلسطين رافضة استراتيجية المفاوضات، هي أيضا كانت في مأزق حقيقي في تكلفة المقاومة المسلحة وسعت للهدنة بسبب ذلك مما جعل الأمر صعبا أيضا أمام أيدلوجيتها في التعامل مع الحالة الفلسطينية وكنخبة سياسية في الساحة الفلسطينية، وبذلك بات الإنقسام القائم في الحركة الفلسطينية هو ما شل إدراك النخب السياسية لمدى غنى التجربة الفلسطينية فيما يتعلق بتعدد أشكال المقاومة وتنوعها(عمير، 2012، صفحة 68).

- **النخبة الفلسطينية المعولمة**

تتكون النخبة المعولمة من شريحة كبيرة من قادة المنظمات غير الحكومية والقادة المحليين للمنظمات غير الحكومية الدولية (حنفي وطبر، 2006).

نشأت هذه النخبة من خلال تزايد دخول المنظمات الفلسطينية في صناعة المساعدات، وتتكون من ناشطين مرتبطين بالمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة والاجندات الدولية، ومفهوم النخبة هنا يشمل الطريقة التي حولت فيها هذه النخبة الاعلاقة بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية، وترتبط التحولات بالتغيّر الجوهري على الاقتصاد السياسي للمعونة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نتيجة أوسلو، الأمر الذي أدى إلى نشوء أشكال جديدة من رأس المال الاجتماعي والسياسي (جاد، 2013).

إن توافر أشكال جديدة للمساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية حفّز حالة من المنافسة بين المنظمات الفلسطينية، وأدى إلى كفاح من أجل البقاء المؤسسة بين ناشطي المنظمات غير الحكومية وبين النخبة التقليدية في الجمعيات الخيرية والقيادة الشعبية داخل المجتمعات المحلية. كما أدخل التمويل الذي يقدمه الغربيون معايير جديدة للتمويل، مما شكل تراتيب جديدة بين المنظمات وتقلصت الأموال لدى قليل من المنظمات المهنية على حساب الجمعيات الخيرية واللجان الشعبية (حنفي وطبر،2006).

مع التوفر المتزايد لمساعدات التنمية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية وتقلص توافر التمويل العربي وأشكال التمويل الأخرى، لم تنشأ تراتبية جديدة بين المنظمات فقط، بل ظهرت حالة جديدة من المنافسة، والتي قلبت نخبة المنظمات غير الحكومية الجديدة النخبة القديمة والمتمثلة بالجمعيات الخيرية أو النخبة الريفية عبر عملية تنافس على الاستمرارية التنظيمية. وفي الإطار الفلسطيني تعكس النخبة المعولمة للمنظمات غير الحكومية العملية الأوسع بما في ذلك الإطار الوطني الأشمل لعملية السلام والمساعدات الأجنبية لدعم الانتقال الى نظام ما بعد النزاع.

تميزت النخبة السياسية المعولمة بأنها تستلهم أجندات عالمية تنسجم انسجاما وثيقا مع نماذج التنمية التي تحظى باستحسان دولي، وذلك ضمن المجال الذي يشغله المانحون والمنظمات غير الحكومية، وهي بذلك ليست نخبة عالمية بل تنشئ علاقات مع فاعلين عالميين.

وتتميز النخبة الفلسطينية المعولمة بموقفها من عملية السلام، فهي تدعم عملية السلام، وتؤمن بأهمية منح هذه العملية والسلطة الوطنية الفلسطينية الوقت الكافي قبل إعادة النظر في المقاومة العنيفة للاحتلال الإسرائيلي، ويتركز التمويل الذي يقدمه المانحون على القدس والمدن الفلسطينية الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى نشوء نخبة حضرية أيضا في نفس الإطار(حنفي وبطر،2006).

وتبعا للأحداث الفلسطينية الجارية في السنوات الأخيرة، وحالة الانقسام التي حدثت بعد الانتخابات التشريعية الثانية، يرى محسن أبو رمضان بأن نخبة المنظمات الدولية هذه لم تؤدي دورا معارضا وفاعلا تجاه الانقسام، بل ظلت في دور الوساطة وتقيدم المقترحات لإنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الوطنية وضمان الحريات العامة (أبو رمضان، 2012).

وحول مدى ديمقراطية النخبة الفلسطينية المعولمة فذلك يندرج تحت جانبين الأول مدى التمييز بين المجتمع المدني والديمقراطية وضرورة عدم الخلط بين بناء المجتمع المدني وبناء الديمقراطية أو المساواة بينهما، فبناء الديمقراطية يتجاوز المجتمع المدني ويتطلب هياكل أوسع وإعادة في توزيع القوة بين الفاعلين الاجتماعيين، لذلك فالخلط بينهما يؤثر على مشاريع المنظات غير الحكومية وأنشطتها وعلى شخصية النخبة الجديدة، والجانب الثاني يتعلق بأن تشكيل نخبة ديمقراطية يتعلق بالممارسات الداخلية في المنظمات غير الحكومية وبناء عمل عام وليس صفة شخصية تنتهي بانتهاء أسماء مدرائها.

وبتحديد موقع النخبة المعولمة ضمن المشهد الوطني، فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تعتمد اعتمادا حصريا على المانحين الغربيين للتمويل تشكل نحو 20 بالمئة من كافة المنظمات (المركز الفلسطيني للإرشاد، 2006)، من جانب آخر فإن النخبة المعولمة لا تشكل كل قادة المنظمات غير الحكومية اللفلسطينية، وبحسب الدراسة لحنفي وبطر فإن المنظمات غير الحكومية والمنتمية الى الاتجاه الإسلامي في فلسطين تعتمد على التمويل المحلي ومن الشتات، والمنظمات الشعبية من السلطة الفلسطينية وقسما صغيرا من التمويل الغربي.

ولذلك فإن تكوّن اعتماد واسع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التمويل الخارجي ازداد من تحول العديد من المنظمات غير الحكومية وخاصة المرتبطة بالتنظيمات السياسية من منظمات ذات دور تعبوي وتمثيلي إلى منظمات مهنية غير مستندة إلى قاعدة اجتماعية، تقدم خدمات للجمهور ولا تملك صوتا موحدا او مطالب جماعية، وبذلك تبقى مسؤولة أمام مموليها وليس أمام جمهورها.

بحيث تظل مرهونة بالمانح، وفي ذات الوقت تقدم أفكارا للحصول على أموال، دونما التفكير في عملية جدية لبناء توافق وتفكير استراتيجي للوصول إلى اجندات صادرة عن المجتمع المدني المحلي(أبو حماد، 2011، صفحة 91).

مما جعل هناك هوة واسعة بين حاجة المجتمع المحلي والحركة الجماهيرية والتي من الضروري ان يعبر عنها العمل الاهلي وما بين الاجندة العالمية والمستفيدين منها من القائمين والعاملين في هذا القطاع. ومع ان هناك العديد من المؤسسات الواعية لخطورة هذا المسار المهادن او المجاري للأجندة الدولية، الا ان مؤسسات العمل الاهلي وبسبب عدم تمكنها من ترسيخ مفهوم التقوية والتمكين عند الانسان الفلسطيني ليدافع عن اولوياته الوطنية والتنموية ، اصبحت مجال للإنتفاع عند الانسان الفلسطيني وليس مؤسسات قاعدية واسعة تؤثر وتتأثر بمسار العمل التنموي الاهلي في فلسطين (المركز الفلسطيني للإرشاد،2006).

مأزق النخبة السياسية الفلسطينية

ويمكن قياس عدم تجانس وحالة التشظي بين النخب السياسية الفلسطينية من خلال المؤشرات الكمية التالية بحسب دراسة عياد البطنيجي عن نهاية النخب السياسية الفلسطينية (البطنيجي، 2008):

المؤشر الأول: يتعلق بالممارسة البرلمانية: عند تشخيص وتحليل سلوك النخب أثناء الممارسة البرلمانية سواء من خلال متابعة الجلسات أو من خلال التقارير الصادرة عن جلسات المجلس التشريعي وأدائه أو من خلال سلوك النواب في الجلسات، وذلك بعد الانتخابات التشريعية الثانية

كان هناك تغيب من بعض النواب عن الجلسات المقررة بالإضافة إلى حدة الخلافات التي كانت تنتاب جلسات المجلس التشريعي، كما أنه تكررت مقاطعة جلسات المجلس التشريعي عشرات المرات، وكانت النتيجة شلل تام في الحالة البرلمانية الفلسطينية، وبعض الاعتقالات التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي لنواب حماس في المجلس التشريعي، فرفضت حماس حضور الجلسات البرلمانية بحجة أن كتلة فتح البرلمانية يمكن أن تستغل غياب النواب عن كتلة حماس في إقرار تشريعات تخدم مصالحها، وهذا يعكس عدم الثقة بين النخب السياسية، ويعد هذا مؤشرا هاما بقياس غياب التجانس والاجماع والتوافق وعدم الثقة بين النخب السياسية.

المؤشر الثاني: غياب اللغة المشتركة والأهداف المشتركة والطموحات التي تسعى إليها النخب ويظهر ذلك من خلال تعدد الاستراتيجيات، فهي بعدد الفصائل الفلسطينية وكل واحدة منها تلغي الأخرى.

المؤشر الثالث: غياب التفاعل الشخصي بمعنى شبكات الاتصالات والصداقة والتأثير ودرجة الاتفاق بين النخب على الأهداف والسياسيات، والاحساس المتبادل بالثقة بين أعضاء النخبة، هي غائبة عن النخب الفلسطينية.

المؤشر الرابع: الثقافة السياسية للنخب فهي تتراوح بين ثقافة سياسية وطنية، تفصل السياسة عن الدين، وثقافة سياسية تدمج الدين بالسياسة، إلى أن وصل البعض لتقديس سلوكه السياسي، هذا التنافس بين الثقافات خلق تناقض وصراع بين النخب السياسية، وعلى شرعية من يمثل الفلسطينيين، وهذا التناقض أيضا انعكس على غياب الاهداف المشتركة.

كما أن في ظل غياب دولنة المجال السياسي ومع شكلانية السلطة فإن النخبة السياسية الفلسطينية تعتبر الفاعل السياسي الرئيس في عملية صنع القرار وهذا لا يعني أننا امام نخبة متجانسة أو يتميز أفرادها بالأفضلية والتفوق السياسي، هي نخبة يتم التعامل معها خارجيا كمسؤولة عن الشعب الفلسطيني، وعزز من مأزق النخبة غياب الدولة والتي بدروها تؤطر عمل

النخبة، ناهيك عن دور الأطراف الخارجية في تشكل النخب السياسية وضمان ديمومتها (ابراش، 2012)

فهذا التناقض والاختلاف بين النخب السياسية جعل هناك تعدد في مراكز صنع القـرار في الساحة الفلسطينية، مما أفقد النظام السياسي القيادة الواحدة وبالتالي فقدانه للسلطة الإكراهية التي بدونها يفقد النظام السياسي قدرته على الاستمرار والمحافظة على بقائه وكان هذا عـاملا وسببا رئيسيا في تفجير العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني في تفسير أزمـة النخبـة السياسية الفلسطينية.

الفصل الثالث

تأثير خطابات الرئيس أبو مازن من 2012-2015 ومشروع السلطة الوطنية الفلسطينة وأثره على النخبة السياسية

الفصل الثالث

تأثير خطابات الرئيس أبو مازن من 2012-2015 ومشروع السلطة الوطنية الفلسطينة وأثره على النخبة السياسية

مقدمة

منذ أن ظهر الخطر الصهيوني في فلسطين نهاية القرن التاسع عشر ممثلا بالاستيطان، ثم وعد بلفور، ثم تجسيده كيانا سياسيا بقيام دولة اسرائيل، أي منذ المرحلة الاولى التي ابتدأت من عام النكبة 1948، وامتدت حتى عام 1964 اتسمت بضياع الشعب الفلسطيني وهويته ومرجعياته الوطنية، في حين جاءت منظمة التحرير الفلسطيني وانطلاق الثورة المعاصرة التي فجرتها حركة فتح في الأول من يناير عام 1965 ليتحول الفلسطيني من مجرد لاجئ إلى مقاتل يريد استرداد وطنه وحقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال.

كما استمر نضال الشعب الفلسطيني وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في حروب طاحنة مع الاحتلال الاسرائيلي في لبنان وحتى الانتفاضة الفلسطينية نهاية عام 1987 لتعيد القضية الفلسطينية إلى وهجها ومكانها الطبيعي والصحيح، مما دفع العالم ليتحرك لايجاد حل لهذه القضية العادلة، فأقيم مؤتمر مدريد عام 1991 وبعدها اتفاق اوسلو عام 1993 وبدأت عملية المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، مما دفع اليمين الاسرائيلي لإفشال العملية السلمية وحل الدولتين، إلى أن قامت انتفاضة الأقصى عام 2000.

زاد كل الأمور الشائكة في القضية الفلسطينية سوءا ما حدث في عام 2007 من انقسام فلسطيني، ليستغل الاحتلال الاسرائيلي هذه النقطة في افشال عملية السلام والمفاوضات.

تتبع خصوصية المشروع الوطني الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 والاستمرار في عملية السلام إلى عاملين رئيسين: الأول طبيعة الصراع بين الكيان الصهيوني والشعب الفلسطيني، والثاني في ميزان القوى العالمي والإقليمي والعربي وانعكاسه

على ميزان القوى في فلسطين، فطبيعة الصراع أو جوهره قام على صراع وجود وليس صراع مع احتلال لجزء من الأرض أو حدود، وهذا ما يجعل المشروع الوطني الفلسطيني يختلف اختلافا نوعيا عن المشروع الوطني لحركات التحرر الوطنية عالميا ضد الاستعمار، ولذلك بقي المشروع الوطني الفلسطيني حتى اليوم متأخرا، فخصوصيته تأتي من المراحل التي وقع تحتها الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

أظهرت خطابات الرئيس محمود عباس في الفترة الواقعة بين 2012-2015 في كل مراحلها وتطوراتها وفي جميع أحداثها بأنها تصب في اتجاه واحد، وهو المشروع الوطني للسلطة الفلسطينية القائم على اقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 والتمسك بالمفاوضات من أجل سيادة السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.

إلا أن الخطاب حمل في هذه الفترة تغيرات وتفاوت تبعا لاستمرارية الاحداث على الساحة الفلسطينية من حيث رؤيته ولغته، ففي الحرب على غزة انتقل الخطاب من التنديد بجرائم الاحتلال على القطاع في الحرب الثانية إلى لغة أكثر قوة داعيا الشعب لحراك في الضفة الغربية وتهديد لمحاسبة الاحتلال أمام المنظمات الدولية في الحرب التي تلتها، ومثلها فيما يتعلق بالمفاوضات ففي حين كانت الحل الوحيد، حملت في هذه الفترة لغة أخرى نحو توقف المفاوضات، كما توجه الخطاب لمحاكاة الساحة الدولية والذهاب للمنظمات والمؤسسات الدولية خاصة بعد حصول فلسطين في هذه الفترة على عضوية مراقب في الأمم المتحدة.

سيبين هذا الفصل من خلال تحليل خطابات الرئيس محمود عباس كيفية انعكاس المشروع الوطني الفلسطيني في خطاباته، والرؤية السياسية الموجهة في كل الخطابات على مدار الأربع سنوات مضافة إليها خطاباته في عام 2007 ودراسة هذه الخطابات بناءا على مؤشرات من حيث الرسالة والمضمون واللغة والرؤية لصياغة اسئلة توجه للنخبة السياسية الفلسطينية لمعرفة مدى تأثير الخطاب السياسي على تأييدها للسياسة العامة الفلسطينية.

تعتبر هذه الفترة مراحل مفصلية في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي سواء تمثلت المرحلة بحدوث الانقسام الفلسطيني وبتجميد وتحريك المفاوضات وبالحروب الواقعة على قطاع غزة، واقامة حكومة توافق وطني واقامة مصالحة، والذهاب للأمم المتحدة للحصول على عضوية ولمحاسبة الاحتلال على جرائمه ضد الشعب الفلسطيني لتصب كلها نحو اقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967.

الانتخابات التشريعية الثانية والانقسام الفلسطيني وحكومة الوفاق الوطني

العملية الديمقراطية الفلسطينية والتي تمثلت بالإنتخابات التشريعية الثانية، أفرزت حالة غير مسبوقة في الوطن العربي حيث أعتبرت هذه الانتخابات الأولى التي تشارك فيها كافة التيارات والفصائل الفلسطينية، بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.

أجريت الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، والتي أجريت في كانون الثاني/ 2006، كانت نتائجها انشطار في السلطة الى سلطتين متعاديتين: الأولى بقيادة حركة "حماس" والثانية حركة "فتح".

ففي حزيران 2007 وصل النظام السياسي الفلسطيني إلى طريق مسدود ولم يعد قادر على توفير إطار عام لإدارة الخلافات السياسية بين شركاء الحكم، وتحديدا بين حركة فتح التي بيدها رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة حماس التي كانت تشكل الحكومة وتملك الأغلبية البرلمانية، فبعد فترة لم تدم طويلا من المناكفات القانونية والسياسية التي اعقبت الانتخابات التشريعية عام 2006، لجأ هذان الطرفان إلى استخدام العنف لحل خلافاتهما السياسية ووقعت أحداث مؤسفة في قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من 500 فلسطيني وتمخض عن ذلك سيطرة حركة حماس على مؤسسات السلطة وأجهزتها في قطاع غزة، وما أصبح يعرف بذلك الوقت بحالة الانقسام الفلسطيني وهي الحالة المتمثلة في توقف أعمال المجلس التشريعي ووجود حكومتين فلسطينيتين واحدة في الضفة والأخرى في غزة، كل منهما تدعي شرعية دستورية

وسياسية وتجد لنفسها النصوص القانونية التي تخدم وتبرر وجودها، وكل منهما تمارس أشكال القمع والتضييق والإقصاء على عناصر الطرف الآخر ومؤسساته (أبو فاشية وآخرون، 2013، صفحة 63).

هذا الانقسام الفلسطيني الذي حدث بعد الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006 كيف كان الخطاب السياسي الرسمي حوله في تلك المرحلة، وما التغيرات التي ظهرت في الخطابات السياسية فيما يتعلق بالانقسام الفلسطيني، وما السياسات التي ظهرت من خلال خطاب الرئيس محمود عباس لحل أزمة الانتخابات التشريعية التي نتج عنها انقسام سياسي، وما مدى تأثير ذلك على النخبة السياسية الفلسطينية وخطابها الموحد، وكيف كانت الرؤية السياسية من خلال الخطاب السياسي الرسمي والتي يجب أن تصب بالنهاية نحو السلام واقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967.

كانت الرؤية السياسية في جميع الخطابات الرسمية للرئيس محمود عباس في فترة الدراسة 2007 ومن عام 2012– 2015 واحدة، إلا أن اللغة والتكرار والمضمون الذي يتعلق في هذه القضية بالخطاب السياسي الرسمي تراوح، واخذ في كل محطة من المحطات شكلا ومضمونا مختلفا.

خطابات الرئيس محمود عباس في موضوع الإنقسام الفلسطيني لعام 2007

تطرقت خطابات الرئيس محمود عباس في مطلع عام 2007 حول تشكيل الحكومة الفلسطينية، والتي نشأت بعد انتخابات للمجلس التشريعي، وكان خطاب الرئيس حول التزام الحكومة المكلفة بالاتفاقيات والمرجعيات الفلسطينية والعربي والدولية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، بكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومرجعية السلطة الوطنية ومؤسساتها بما في ذلك الحكومة، ومنها خطاب الرئيس الذي تحدث فيه بأن "أية حكومة جديدة سواء كانت من التنظيمات السياسية أو من كفاءات وطنية، يجب أن يتضمن برنامجها الالتزام بكل ما تم توقيعه من تعهدات، وأن تكون قادرة على فك الحصار وفتح الآفاق أمام التسوية

السياسية، وإذا لم نتمكن من إقامة مثل هذه الحكومة، فإننا سنذهب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، ليقرر شعبنا الفلسطيني بحرية البرنامج والقيادة التي يريدها" (وفا، مركز المعلومات الفلسطيني، 2007، يناير).

حاول الرئيس من خلال خطاباته في عام 2007 إعطاء خيارات لحل الأزمة الفلسطينية التي حدثت بعد الانتخابات التشريعية الثانية وأدت إلى الإنقسام الفلسطيني وسيطرة حماس على قطاع غزة حيث قال في خطابه: " على أساس الخروج من المأزق الراهن، جاءت خياراتنا إما بتشكيل حكومة وحدة وطنية تستطيع كسر الحصار المفروض على شعبنا ورفع المعاناة عنه وتنقذ قضيتنا من التهميش أو الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة ليقرر شعبنا بصفته مصدر السلطات بحرية تامة البرنامج والقيادة التي يريدها وهذا حق طبيعي كفله لنا القانون الأساسي" (وفا، 2007، كانون الثاني).

كما حملت رسائل الخطابات في عام 2007 دعوة من الرئيس لوقف الاقتتال الداخلي بين الشعب الفلسطيني لما له من تبعات أمام مواجهة العدوان الاسرائيلي والذي يستهدف الشعب الفلسطيني ويسعى لتصفية قضيته الوطنية وكسر ارادته، كما ورد في خطابه " آن الأوان للتخلي عن عقلية الجمود والتحجر والجيتوية، عقلية الفئوية والانغلاق والإبعاد والتبعية لتجسيد الشراكة الوطنية الحقيقية بناء مؤسسياً وقانونياً وممارسةً وسلوكاً سياسياً واجتماعياً بما يمكننا من تعزيز مقومات صمود شعبنا لكسر الحصار الظالم، وإعادة قضية شعبنا إلى جدول الأعمال الدولي" (وفا، 2007، شباط).

ويحث الشعب الفلسطيني في خطابه على ضرورة عدم الانجرار لما يدفعه للاقتتال على حساب المشروع الوطني والقضية الفلسطينية، حيث يقول في خطابه "أؤكد على أننا بحاجة للحكمة والتبصر والتروي وعدم الانفعال أو الانجرار للكمائن المنصوبة لنا بردات فعلٍ ارتجالية غير مدروسة من بعضنا لإيقاع الخسائر السياسية في صفوفنا على حساب مسيرتنا التحررية وحقنا المشروع وقضيتنا الوطنية العادلة، ولدينا من تراكم التجارب الكفاحية والسياسية الناجحة ما يؤهلنا للخروج من هذا المأزق، بل هذا الإعصار الذي يلف بالمنطقة" (المرجع السابق نفسه).

طالب الرئيس محمود عباس المجتمع الدولي، خاصة اللجنة الرباعية الدولية وبشكل أخص الولايات المتحدة الأمريكية، بأن تمارس دورها كوسيط نزيه في الصراع يحترم ويتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، من أجل إنهاء الحصار الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وذلك للتمكن من معالجة القضايا التي تشهدها الساحة الفلسطيني فيما يتعلق بالإنقسام الفلسطيني والذي أسماه الفلتان الأمني "بحيث نتمكن من معالجة كل القضايا المطروحة على جدول أعمال الحكومة الجديدة وفي المقدمة إنهاء الفلتان الأمني والفوضى الداخلية، وفرض القانون، وذلك من خلال تطبيق الخطة الأمنية، دون أي تردد أو تأخير، لوأد الفتنة، واستبعاد شبح الاقتتال الداخلي، ونحافظ على التهدئة بشكل تام ونستأنف مسيرة الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سبيل التغلب على البطالة واتساع دائرة الفقر وحالة الانهيار الاجتماعي، وهجرة الكفاءات ورؤوس الأموال التي تزايدت معدلاتها بشكل خطير" (وفا، 2007، أيار).

وذلك من أجل ترتيب وتحصين الوضع الداخلي كما أسماه، على أساس أن الحوار وليس الاقتتال هو الطريق الوحيد لحل المأزق الفلسطيني "من أجل ترتيب وتحصين الوضع الداخلي الذي يشمل الحوار القائم بشأن تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وضمان مشاركة وطنية شاملة في أطرها، كما نحرص على توطيد وتمتين علاقاتنا مع كل الدول العربية والإسلامية والدولية، ونتمسك بقرارات الشرعية الدولية" (المرجع السابق نفسه).

استمر الرئيس حتى منتصف عام 2007 والخطاب الرئاسي الرسمي في يتعلق بموضوع الانقسام الفلسطيني حول الصعيد الداخلي مسيما إياه بالفلتان الأمني والحرب الأهلية والذي أدى لتدهور مكانة القضية الفلسطينية في العالم "وعلى صعيد وضعنا الداخلي، فإن ما يقلق الجميع هو ما اصطلح على تسميته بالفلتان الأمني، أو بتعبير أكثر تحديداً، وقوفنا جميعاً على حافة حرب أهلية، أولُ وأخطر مقدماتها، هو الاقتتال الكلامي غير المسؤول، والذي أدى إلى اقتتال دموي راح ضحيته العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى ناهيك عن تدهور مكانة قضيتنا في العالم، وتشويه صورتنا التي كانت طيلة مراحل كفاحنا الوطني ناصعة مشرقة ومشرفة" (وفا، 2007، حزيران).

خاطب الرئيس الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة ليضعه في صورة الحوار الذي يسعى إليه باعتباره في نظره الحل الأمثل والانسب لوقف الاقتتال الداخلي، وإلى الجهود التي يسعى من خلالها مع الدول العربية الأخرى لاجتياز هذه المرحلة والتي فشلت بعد عودة الاقتتال بعد الاتفاق الذي تم في مكة "عملت والعديد من إخواني، على وقف هذه الظاهرة وإلغائِها من الواقع الفلسطيني تماماً، ولقد أشرفت مباشرة على مئات بل آلاف ساعات الحوار لإنضاج تفاهم وطني يكون من الصفاء والوضوح عاملاً جوهرياً لإبعاد شبح الاقتتال إلى غير رجعة، ذهبت إلى الدوحة ودمشق، ومكة، والقاهرة بالإضافة إلى الحوار في رام الله وغزة، كنت مدركاً أن ما يوازي خطر الاحتلال ويزيد عليه، هو خطر الاقتتال، وبالفعل نجحنا في المرة الأولى، لنفاجأ باندلاع الاقتتال من جديد، وقد اتسمت الحلقة الثانية من الاقتتال بخطورة استثنائية كونها جاءت بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية (المرجع السابق نفسه).

دعا الرئيس إلى ترسيخ الوحدة والأخوة والوئام الداخلي الفلسطيني والتهدئة الداخلية من أجل الوصول إلى التهدئة الشاملة مع الجانب الاسرائيلي "ومع إدراكي لصعوبة الموقف، وتشابك القضايا، إلا أنني حرصت على تفكيك كل أزمة بعنايةٍ وصبر، مدركاً أهمية التهدئةِ الداخلية، والتهدئةِ مع الجانب الإسرائيلي من أجل مداواة جراحنا النازفة، وكذلك من أجل توفير الجهد والمناخ لخدمة قضيتنا التي تكاد تتوارى وتندثر وراء نار المواجهات والحرب والاقتتال". (المرجع السابق نفسه).

في أيلول وجه الرئيس خطاب للشعب الفلسطيني داعيا لتجنب الصدام مع حركة حماس والذي اسماها بحركة بالانقلابيين والميليشيات المسلحة " نحرص كل الحرص على حقن الدماء وعدم الانجرار لاستفزازات الانقلابيين وجرائمهم، فهؤلاء الذين تآمروا على الشرعية الوطنية وعلى وحدة الوطن وعلى المستقبل يعيشون اليوم عزلة خانقة بعد أن نبذتهم الجماهير ورفضت أكاذيبهم وإدعاءاتهم الباطلة وتَّمسحهم بالإسلام دين التسامح والمحبة والإخوة، لإخفاء جريمتهم وأفعالهم اليومية المستنكرة ضد أهلنا جمعياً في قطاع غزة" (وفا، 2007، أيلول).

"وأن الانقلابيين ليسوا إلا زمرة معزولة ومأجورة، وأن شعبنا يلفظها من بين صفوفه ويؤكد على الوحدة الوطنية وعلى وحدة أرضنا ومجتمعنا بعيداً عن هذه الزمرة المارقة التي أراقت الدم الفلسطيني أمام أنظار العالم كله" (المرجع السابق نفسه).

كون هذا الانقسام الحاصل في عام 2007 هو الاول من نوعه على الساحة الفلسطينية والتاريخ الوطني تحدث الرئيس في خطاب له بأن المسؤول عن الانقسام هي جماعات مأجورة تخون الوطن، "إن تاريخنا الوطني لم يعرف مثل هذا الإجرام ضد أبنائه إلا من المحتلين الإسرائيليين ومن هذه الفئة الضالة المأجورة التي خانت الأمانة وارتضت لنفسها أن تخون الوطن وأن تكون مجرد بيدق في يد المحتلين الإسرائيليين لتعطيل مشروعنا الوطني" (وفا، 2007، تشرين الثاني).

لم تتوقف مواضيع الخطابات حول الدعوة الى المصالحة والحوار لإنهاء الانقسام من قبل الرئيس محمود عباس بل توجهت نحو عدم فعل ذلك ضمن قبول الانقسام من أساسه والرضى به كأمر واقع وأن أي حوار سيكون شريطة عدم العودة نحو ما اسماه الانقلاب "نحن نؤكد هنا أن أية مصالحة أو حوار في ظل قبول الانقلاب العسكري كأمر واقع سوف يقود إلى تعميق الهوة وتكريس الانفصال، ويشجع الانقسامات، ولهذا أؤكد من على هذا المنبر المحترم والشقيق إننا نمد يدنا للحوار، شريطة احترام الشرعية والعودة عن الإنقلاب، وليس استخدام الإنقلاب ونتائجه الكارثية ورقة ضغط ومساومة تحت اسم الحوار غير المشروط" (وفا، 2007، تشرين الثاني).

حمل الرئيس في خطاباته في عام 2007 المسؤولية لحركة حماس على أنها أساس الانقلاب، " انقلاب على الشرعية نفذته حركة حماس، وقد قلنا أمامكم أننا نعتبر حماس جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ونحن مستعدون للحوار معها لإعادة اللحمة الفلسطينية، ولكن عليها التراجع عن انقلابها الأسود، لأنها ارتكبت حماقة، وجريمة بحق شعبنا، وقدمت هدية مجانية لإسرائيل كنا في غنى عنها" (وفا، 2007، تشرين الثاني).

أكد الرئيس في خطابه السياسي بأنه يلتزم في مسؤوليته الكاملة اتجاه قطاع غزة وأهله، "فنحن ملتزمون بالكامل بأهلنا هناك، وهمنا الأول مساعدتهم في كل القضايا، وحل مشاكلهم، فهناك مليون ونصف مليون فلسطيني في غزة، نقدم لهم كل ما نستطيع لتحسين حياتهم، واستمرارها رغم الأوضاع الصعبة، وسنستمر في ذلك. نحن في عراك مع الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً ضد إجراءاتها ضد شعبنا، ونطالبها دائماً، بإعادة فتح المعابر ووقف محاولات قطع المياه والكهرباء، ونركز على ضرورة إدخال كل المواد الغذائية والإنسانية إلى غزة، إن إسرائيل تقوم بعقوبات جماعية ضد شعبنا في غزة لا نقبلها ويجب ألا تفرض إطلاقا" (المرجع السابق نفسه).

تحدث في ذكرى الانطلاقة ونهاية العام عن موضوع الإنقسام بأن الوحدة الوطنية ضرورة تسعى لها منظمة التحرير الفلسطينية داعيا للتراجع عن الانقلاب الذي تتحمل مسؤوليته حركة حماس (وفا، 2007، كانون الأول).

"تعرضت وحدتنا الوطنية، إلى اهتزازات كثيرة وزُرِع داخل الجسد الفلسطيني آلاف الألغام، وتزاحمت في بيتنا الضيق الصغير كل أجندات الكون، غير أننا نجحنا وبفضل القيادة المستنيرة والمسؤولة لفتح ومنظمة التحرير، من تغليب مصلحتنا الفلسطينية الحقّة على كل الأجندات المدمرة، وتغليب عروبتنا النقية الصادقة على كل خلاف واختلاف، وحظينا باحترامٍ وتقديرٍ على مستوى العالم كله".

"التراجع عن الانقلاب أسهل وأفضل ألف مرة من استخدامه كمطلب للحوار، وقد أصبح واضحاً الآن أن نتائج ما أقدمت عليه حركة حماس في قطاعنا الحبيب قد زاد معاناة الناس، وأن المتاجرة بهذه المعاناة لن تجلب لحماس وقيادتها سوى المزيد من إدانة الشعب لها والابتعاد عنها، ومن المؤكد أن شعباً لا يستفيد من تجاربه ويتراجع عن السلبية منها يكون عرضة لأن يصبح الخطأ في حياته مثالاً يحتذى، فتصبح الأخطاء خطايا لا تغتفر".

"أتحدث عن بيتنا ووحدتنا الوطنية وأحلامنا المشتركة، فالأمر لا يتعلق بتنظيم معين سواء كان حماس أو أي فصيل آخر، فالشعب أكبر بكثير من كل هذا، ومصالحه أشد إلحاحاً

وحاجة للصيانة والاستكمال من مصلحة أي تشكيل أو فصيل، إنني أعترف بأننا لم نعط لمنظمة التحرير ما تستحق من اهتمام خلال السنوات القليلة الماضية، كما أننا دفعنا ثمناً باهظاً لسكوتنا عن سلبيات السلطة الوطنية وعدم مسارعتنا لتجاوزها".

"وأنا أعرف أن الانقلابيين ينشرون الأكاذيب في كل مكان، بالرغم من أنهم لا ينفقون شيئاً من الأموال التي تصلهم بوسائل غير مشروعة، إلا لتمويل القوة العسكرية الانقلابية التابعة لهم ولضمان ولاء بعض الأفراد الذين نصبهم الانقلابيون خارج القانون في مواقع القرار، وخاصة بعد استيلائهم على القضاء والبلديات والمؤسسات الحكومية.. وفوق هذا فإنهم يلجأون إلى كل الوسائل لسلب ما يمكن سلبه من أموال المواطنين عبر المتاجرة في السوق السوداء ومن خلال الأنفاق وسواها من الأساليب ".

خطابات الرئيس محمود عباس في موضوع الإنقسام الفلسطيني لعام 2012

كانت بداية خطابات الرئيس محمود عباس في 2012، تتحدث عن موضوع المصالحة، موضحا في خطابه أن فتح تريد المصالحة وحماس لا تريدها، بعدما أعادوا الوفود الذاهبة إلى غزة، ورد على من يقول أن ابو مازن لا يريد المصالحة من أجل المفاوضات، مؤكدا على أن الحل هو إجراء انتخابات "أن هناك أشخاصًا لا يريدون المصالحة، وبالذات إسرائيل ويمكن الأمريكان، ولكن هذا موضوع داخلي فلسطيني، لا علاقة لأحد به، نحن نريد أن نستمر في المصالحة حتى النهاية، وهذه هي الأسس، إذا وصلنا إلى الانتخابات، هذا أمر جيد. الذي ينجح في الانتخابات يأخذ كل شيء (وفا، 2012، كانون الثاني).

تحدث عن المصالحة والانقسام بالتفصيل في خطابا أمام مجلس الجامعة العربية في القاهرة، بأن قضية المصالحة الداخلية الفلسطينية بعد جهود مصر في إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني ولقاء أفراد من حماس في الدوحة، تم الاتفاق على تشكيل حكومة "وتوصلنا إلى نتيجة هي أننا نشكل حكومة، وتم الاتفاق، وربما يساعد أن أتولى أيضا رئاسة هذه الحكومة الانتقالية على أساس أنها ستكون مرحلة، ومن ثم تأتي الانتخابات، وتنتهي المرحلة الانتقالية. هذه

الحكومة التي اتفقنا عليها هي حكومة انتقالية تشكل من أشخاص مستقلين وتكنوقراط فنيين" (وفا، 2012، شباط).

وأن لهذه الحكومة مهمتين: الأولى: إجراء الانتخابات، والثانية: إعادة إعمار غزة على أساس مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد عشية الهجوم الكاسح على قطاع غـزة. واتفقـت الـدول المانحة في ذلك الوقت على رصد أكثر من أربعة مليارات دولار لإعادة إعمار غزة، إلا أن هذا الأمر لم يحصل به شيء. "إذاً مهمة هذه الحكومة هي إجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسـية، وللمجلس الوطني، وفي نفس الوقت أن نعمل من أجل تفعيل ما جرى في شرم الشيخ" (المرجع السابق نفسه).

مفصلا الرئيس في خطابه كيفية إجراء الانتخابات والتحضير لهـا مـن قبـل لجنـة الانتخابات، وذلك بالذهاب إلى قطاع غزة من أجل تسجيل المواليد الجديدة، التي أصبحت مؤهلة من أجل أن تقوم بدور الناخب، الأمر الذي لم يحصل منذ 2011، ولتقوم أيضا بتجديد سجلات الناخبين، "لدينا ما لا يقل عن 250–300 ألف يحتاجون إلى إعادة التسجيل؛ وبالتالي مهمة هذه اللجنة القيام بهذا العمل، وإذا انتهت هذه المهمة نكون قطعنا نصف الطريق؛ أما النصف الآخـر فهو يعتمد على الجانب الإسرائيلي، بمعنى لا بد أن توافق لنا إسرائيل على أن نجري الانتخابات في القدس الشرقية التي نطمع ونأمل أن تكون عاصمة لدولة فلسطين (المرجع السابق نفسه).

كانت خطابات الرئيس خاصة في ذكرى النكبة موجهة للشعب داخليا وتصف الوضـع الداخلي الفلسطيني، وشرح لآخر التطورات على الساحة الفلسطينية، يدعوا فيها الـرئيس إلـى تخطي الأزمة الفلسطينية وهو ما ورد في خطابه: " على الصعيد الداخلي لا بد من طي صفحة الانقسام السوداء بكل آلامها وإلى الأبد، وإعادة اللُحمة لوحدة الوطن والشعب، وذلك تأسيساً على ما اتفق عليه في القاهرة والدوحة بشأن تشكيل حكومة من شخصيات مستقلة، قَبلـتُ أن أكـون رئيساً لها لفترة انتقالية، تبدأ أولاً بتمكين لجنة الانتخابات المركزية من العمل وتسجيل أسـماء الناخبين وتجديد سجلهم في قطاع غزة، على أن تشرف الحكومة على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتعيد البناء في قطاع غزة" (وفا، 2012، أيار).

وبقي الخطاب الموجه داخليا للشعب الفلسطيني من قبل الرئيس محمود عباس يتحدث عن رفض حماس للمصالحة ومخالفتها للاتفاقات القائمة، وأن نقطة الخلاف هي ليست المقاومة، مؤكدا بأن المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار، التي يشارك فيها متضامنون أجانب ودعاة سلام إسرائيليون يتعرضون معنا للاعتداء من قبل قوات جيش الاحتلال، إضافة إلى مقاطعة منتجات المستوطنات داخل الوطن وفي الخارج، ومقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية المقامة في المستوطنات، هي المقاومة المطلوبة والتي يشارك فيها الآلاف من الأكاديميين والمثقفين والمواطنين العاديين الأوروبيين والإسرائيليين، بالإضافة إلى الفلسطينيين، وأن التمسك بالشرعية الدولية ومصداقية الخطاب الذي كسبت فلسطين عبره تأييد العالم، والذي أدى إلى اتهام الرئيس شخصياً من قبل مسؤولين إسرائيليين بشن حرب إرهابية دبلوماسية قانونية، وبأنه يريد عزل إسرائيل ونزع الشرعية عنها هي مقاومة أيضا. "فإن ما اتفق عليه في الدوحة عارضته وأعاقت تنفيذه قيادات من حركة 'حماس' في قطاع غزة تحت ذرائع وحجج واهية، مغلبة المصالح الفئوية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا، مستخدمة كلمة المقاومة، وكأنها نقطة الخلاف فلسطينياً، وهنا أود التذكير بأن مقاومة الاحتلال مفهوم شامل وواسع، أداوته ووسائله مختلفة، تحددها في كل مرحلة المصلحة الوطنية العليا، فنحن كنا المبادرين إلى المقاومة المسلحة طيلة سنوات طويلة، وبفضلها أنجزنا الاعتراف بحقوقنا، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بعد أن كانت المنظمة لسنوات طويلة تعتبر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها منظمة إرهابية" (وفا، 2012، أيار).

والقضية الثانية التي تطرق لها هي قضية المصالحة، والتي سلمتها جامعة الدول العربية إلى مصر واختتمت باتفاق بالدوحة " حماس والطرف القطري قالوا إنه لا بد من تشكيل حكومة انتقالية من المستقلين برئاستي، ووافقت على ذلك على مضض" (وفا، 2012، أيار).

وأن المصالحة لا تتم إلا من خلال الانتخابات وصناديق الاقتراع، ولأنها مصلحة وطنية فلسطينية، وتعيد للشعب والأرض والوطن اللحمة، " الانتخابات هي الأساس، وإذا أقرت وأقر

موعدها، ستكون هناك حكومة انتقالية من المستقلين والكفاءات الوطنية لفترة زمنية لا تزيد عن أشهر قليلة تجرى فيها الانتخابات، ومن ثم من جاء ليقول له الصندوق: أنت الذي نجحت، فهو الذي ينجح، ويكون صاحب القرار الأول والأخير" (وفا، 2012، حزيران).

كانت الخطابات بالدرجة الأولى تحمل المسؤولية لحركة حماس على أساس أنها هي من لا تريد الانتخابات أو تسيير عمل الانتخابات، وتطرق الرئيس محمود عباس لذلك بالتفصيل، على أساس أن اتفاق الدوحة واتفاق القاهرة هو إجراء انتخابات، " طب الآن نحن نقول: انتخابات. الانتخابات تحتاج إلى إعداد ليش؟ لأن غزة لم تسجل المواليد منذ الانقلاب، يعني اللي كان عمرو (12) سنة يوم الانقلاب هلا بطلعلوا ينتخب، اللي كان عمرو 15 سنة بطلعله إنه يرشح حاله، بس هدول مش مسجلين. قديش العدد؟ 300.000، فقلنا: لابد أن يتم تسجيل هؤلاء، ثم نذهب للانتخابات حتى بسألني أحد القادة العرب، بقولي: بلكي طلعوا هال 300.000 حماس، قلتلوا يطلعو حماس، ولا يطلعو إيش ما كان، أنا مش قائد فتح، أنا مسؤول عن كل الشعب الفلسطيني، بطلعوا حماس، بطلعوا جهاد، بطلعوا من وين ما طلعوا يطلعوا، أنا مالي دعوة، ما بهمني، أنا بهمني المواطن الفلسطيني يأخذ حقه وينتخب" (وفا، 2012، آب).

أكد الرئيس في خطاباته التي تتحدث عن الانتخابات بضرورة وجود لجنة للتحضير للانتخابات وتسجيل الناخبين في غزة، والتي تم ايقاف عملها وحمل الرئيس في نفس الخطاب مسؤولية توقيف عمل اللجنة لحركة حماس، " وفعلا للآن لا أعرف السبب الحقيقي الذي جعله يطلع واحد ولد اسمه (أبو زهري أو اسمه ما بعرف مين) ويقول: أوقفنا اللجنة عن العمل. أنا بقول: يا إخوان المصالحة تعني انتخابات، والانتخابات هي بوابة المصالحة، بس تغيروا رأيكم، وتسمحوا للجنة تروح وتسجل خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، ساعتها تبدأ العجلة تمشي، ونمشي من أجل الانتخابات" (المرجع السابق نفسه).

تكرر نفس الخطاب في أيلول حول دور اللجنة في التحضير للانتخابات وضرورة تسجيل الناخبين في غزة "نحن نقول اذا كانت هناك نية للمصالحة فهذه هي الطريق، وليست لدينا مشكلة أخرى، يعني عندما يتم التسجيل سنذهب إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية،

والمجلس الوطني بعد ذلك بـــ(3) أشهر من انتهاء مدة التسجيل، اذاً المسالة تتوقف عنـــد هـــذا الحد" (وفا، 2012، أيلول).

حرص الرئيس في خطاباته على تكرار أن منظمة التحرير الفلســـطينية هـــي الممثـــل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن أي محاولات من دول العالم للتعامل مع فلسطين علـــى أساس انها حكومتين هي محاولات تعمق الانقسام الفلسطيني، " رغم كل ما نشعر به من غضب نؤكد باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، الذي لا يقبـــل القسمة على اثنين ولن نقبل تقسيمه على إثنين، منظمة التحرير هي الممثل الشـــرعي والوحيـــد للشعب الفلسطيني، وبدون تردد، أننا متمسكون بهدف السلام وبالشـــرعية الدوليـــة ومواثيقهـــا وقراراتها قدر تمسكنا بحقوقنا الوطنية الثابتة، ومتمسكون بنبذ العنف ورفض الإرهاب بجميـــع أشكاله وخاصة إرهاب الدولة" (وفا، 2012، أيلول).

حملت خطابات الرئيس محمود عباس في العام 2012 الى جانب تأكيدها على ان منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وضرورة اجراء انتخابات لانهاء حالة الإنقســـام، إلى تأكيده على إن الشعب سيواصل بناء مؤسسات دولته، وسيواصل الجهد لتحقيق المصـــالحة الوطنية لاستعادة وحدة الوطن والشعب والمؤسسات، عبر الاحتكام إلـــى صـــناديق الاقتـــراع لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي، مؤكدا الرئيس في خطابه على أن خيار الشعب هو مواصلة المقاومة الشعبية السلمية، المقاومة الشعبية السلمية المتوافقة مع القانون الإنساني الـــدولي ضـــد الاحتلال وضد والاستيطان ومن أجل الحرية والاستقلال والسلام (المرجع السابق نفسه).

حملت خطابات الرئيس محمود عباس ثوابت وطنية يؤكد الرئيس على أنها هي نفســـها الثوابت التي كان يسير عليها الرئيس ياسر عرفات، والتي ما زالت تسير عليها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وحركة فتح، وهي الطريق نحو الانتخابات لحل المعضلة الفلسطينية وإنهاء الإنقسام، "على نهج ياسر عرفات وتمسكه بالثوابت الوطنية، نواصل في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وحركة 'فتح' مسيرتنا، فنحن متمسكون بالوحدة الوطنيـــة وبإنهـــاء

الانقسام وبالعودة إلى الشعب ليمارس حقه الديمقراطي في انتخابات حـــرة ونزيهـــة للرئاســـة وللمجلس التشريعي وللمجلس الوطني" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

وفي خطابات عام 2012 تطرق الرئيس لموضوع الذهاب للأمم المتحدة وهو الاستحقاق الذي حصلت عليه فلسطين، وبقي استحقاق المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الإنقسام "لنبـــدأ صفحة جديدة تبدأ بالأمم المتحدة ثم بالمصالحة الوطنية ثم بانجاز الاستقلال الوطني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

واستمر الخطاب يحمل نفس الفكرة بالهدف الاول نحو تحقيق المصالحة وإنهاء الإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين حركتي فتح وحماس والذي تطرق له في ذكرى الانطلاقة في "أمامنا استحقاق وطني يُجمع عليه شعبنا ويتمناه كل من يريد الخير لنا، وهو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، حتى نتمكن من البناء على ما أنجز من اعتراف بدولتنا، وما تحقق من صمود في وجه العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، والوحدة تعني الانتخابات والعودة إلى الشعب، وهو ما اتفق عليه في الدوحة، وما أقرته كل الفصائل والتنظيمات والشخصيات الوطنية في القاهرة، وعلى الذين أعاقوا سابقا عمل لجنة الانتخابات المركزية لتحديث سجلات الناخبين فـــي قطـــاع غزة، أن يتراجعوا لتبدأ اللجنة عملها فورا، بحيث نتمكن مـــن إجـــراء الانتخابـــات الرئاســـية والتشريعية وللمجلس الوطني في مدة أقصاها ستة أشهر بدءا من تاريخ انتهاء اللجنة من عملها" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

توعد الرئيس بأن يقف أمام كل من يحاول أن يغلب المصلحة الفئوية والفرديـــة علـــى مصلحة الوطن ويعطل من قيام المصالحة الوطنية الفلسطينية "لم يعد مسموحا لأحد أن يتلاعب بمصير الشعب والقضية بإبقاء الانقسام تحت أي ذريعة، والأجواء الإيجابية التي سادت مؤخرا، وسمحنا خلالها لحركة 'حماس' بتنظيم المهرجانات والاحتفالات بذكرى انطلاقتها فـــي مختلـــف أرجاء الضفة بكل حرية، كما غطى إعلامنا الرسمي، المرئي والمسموع كل هـــذه النشـــاطات، شعبنا لن يغفر لكل من يريد أن يعمق الانقسام وأن يُعلي المصلحة الفئوية والفردية على مصلحة الوطن" (المرجع السابق نفسه).

خطابات الرئيس محمود عباس في موضوع الإنقسام الفلسطيني لعام 2013

حملت خطابات عام 2013 فيما يتعلق بقضية الإنقسام الفلسطيني والمصالحة الوطنية الفلسطينية من قبل الرئيس محمود عباس عدة قضايا تتمثل أولا باشادته بدور مصر في العمل على انجاز المصالحة الوطنية كونها مطلب فلسطيني شعبي والتوجه لصناديق الاقتراع لحل الأزمة "إننا نعمل بكل إخلاص، للخروج من حالة الانقسام، والمضي قدماً نحو إنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية، التي هي هدف ومصلحة ومطلب فلسطيني شعبي، مشيدين بجهود الأشقاء والأصدقاء كافة وبخاصة في مصر، الذين عملوا ولا يزالون يعملون معنا من أجل إنجازها، ولعل أسرع وأقصر السبل للوصول إلى هذه الغاية المنشودة، هو أن نتوجه إلى صناديق الاقتراع ليقول الشعب، مصدر السلطات، وصاحب القرار كلمته عبر الانتخابات" (وفا، 2013، شباط).

أكد الرئيس في خطاباته بأن انجاز المصالحة الوطنية هو الطريق إلى السلام "نسعى جاهدين من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية التي تشكل مصدر قوة إضافية لنا، كي نكمل مسيرتنا في صنع السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة" (وفا، 2013، آذار).

وفي ذكرى النكبة وجه الرئيس خطابا للشعب الفلسطيني أكد فيه بأن المصالحة الوطنية الفلسطينية هي من أولوياته إلى جانب وقف العدوان على غزة "من أولوياتنا على المستوى الفلسطيني تتلخص في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة بين شطري الوطن، عبر التنفيذ الأمين لما اتفق عليه في الدوحة والقاهرة، أي تشكيل حكومة انتقالية من شخصيات مستقلة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر تجري خلالها الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، حتى يختار الشعب الفلسطيني من يقوده للمرحلة القادمة، والأولوية الثانية، هي توفير متطلبات الصمود والبقاء على الأرض بإنهاء الحصار الظالم لقطاع غزة، وبالحفاظ على أمن المواطن ودعم وتشجيع الاستثمار وحركة البناء والعمران لكي نفشل مخططات التهجير" (وفا، 2013، أيار).

سعى الرئيس في خطابه التأكيد للشعب الفلسطيني بأن قضية المصالحة تحتاج إلى نقطتين فقط، تم الاتفاق عليهما في كل من الدوحة ومصر، وهما: تشكيل حكومة انتقالية من المستقلين، وإجراء الانتخابات، "وعندما تتم الموافقة على إجراء الانتخابات سنذهب فورا إلى المصالحة" (وفا، 2013، أيار).

وعلى اعتبار أن المصالحة الفلسطينية هي الأولوية الأكبر فعليه يجب اجراء انتخابات لإضفاء جو ديمقراطي على القضية الفلسطينية، مؤكدا الرئيس على أن وضع الرئيس والمجلس التشريعي هو وضع غير ديمقراطي " وأننا بدأنا عهودنا منذ عام 1996 بالديمقراطية ونريد أن نستمر بالديمقراطية الآن وضعنا بصراحة غير ديمقراطي لا وضع الرئيس ولا وضع المجلس التشريعي غير ديمقراطي، نحن نطالب بالديمقراطية بمعنى الانتخابات الحرة النزيهة" (وفا، 2013، تموز).

ألقى الرئيس في اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح في دورته الثانية عشر خطابا تطرق فيه لموضوع المصالحة، وذلك من عدة جوانب، اولها عدم ابعاد حماس كونها جزءاً من الشعب الفلسطيني " فحماس جزء من الشعب الفلسطيني ليس لدينا سياسة الإقصاء أو الإبعاد أبدا، ونحن غدا أو بعد غد إذا وافقوا على الانتخابات يتفضلوا نجلس معهم ونتفاهم على كل شيء" (وفا، 2013، أيلول).

وأظهر نفس الخطاب بأن المصالحة لن تتم إلا بالشروط المتفق عليها في القاهرة والدوحة بين الطرفين "نحن نريد المصالحة بالشروط التي اتفقنا عليها في القاهرة والتي أعلنها خالد مشعل في القاهرة حدود 67: المقاومة الشعبية السلمية، وأبو مازن له الحق أن يفاوض وعندما ينتهي نتفق، ثم الانتخابات، هذه هي الشروط ليس هناك غيرها، مثلا لا يمكن أن نأتي ونقول لحماس عليكم أن تعترفوا بإسرائيل، لا يريدون أن يعترفوا، طبعا هم في مفاوضات مع إسرائيل وهي مستمرة ولم تنقطع، وهي تاريخية ولم تنقطع، ومع الأسف الشديد المفاوضات على الدولة ذات الحدود المؤقتة، لكن هم يقولون لا نريد أن نعترف" (وفا، 2013، أيلول).

خطابات الرئيس محمود عباس في موضوع الإنقسام الفلسطيني لعام 2014

كان خطاب الرئيس الرئيس محمود عباس أمام المجلس الثوري لحركة فتح في دورته الثالثة عشر يحمّل مسؤولية ما اسماه الإنقلاب لحركة حماس، ورفضها لحلول واتفاقيات الحكومة الفلسطينية في القاهرة والدوحة حول إجراء انتخابات، كما تحدث في خطابه بأن عملية المصالحة مرفوضة من قبل اسرائيل وامريكا، وعلى المصالحة أن تتم من أجل المصلحة الوطنية والوحدة الوطنية (وفا، 2014، آذار).

وفي خطاب أمام القمة العربية الخامسة والعشرين تحدث عن الصعيد الخارجي والداخلي لفلسطين، وعند التطرق للصعيد الداخلي تحدث عن أهمية الوحدة والمصالحة الوطنية "وعلى صعيد آخر، فإننا ماضون دون تردد في جهودنا لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية لاستعادة وحدة الأرض والشعب والمؤسسات" (وفا، 2014، آذار)، وذلك من خلال الالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة في القاهرة والدوحة حول ضرورة اجراء انتخابات.

وفي كلمة للرئيس محمود عباس في افتتاح الدورة 26 للمجلس المركزي والتي تحمل عنوان "دورة الأسرى وإنهاء الانقسام 27/ نيسان/2014" حمل الخطاب عدة محاور:

- اسرائيل وموافقتها على حالة الانقسام والانفصال التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والسبب هو المفاوضات " الإسرائيليون على مدى السنوات الماضية موافقون على الانفصال والانقسام، ومؤيدون وراعون وحامون للانفصال، والسبب هو أن إسرائيل كلما قلنا مفاوضات تقول مع من أتفاوض؟ مع غزة أم الضفة؟ وعملنا مصالحة وقالوا إما تختاروا حماس أو المفاوضات؟ وقلنا لهم هذا شيء وهذا شيء" (وفا، 2014، نيسان).

- ضرورة اجراء انتخابات للسير في عملية المصالحة الوطنية، وعن الاتفاقيات التي جرت بين الحكومة وكل من القاهرة والدوحة وحركة حماس، " فقد مضت 8 سنوات على الانتخابات الرئاسية، والتشريعية 7 سنوات، وآن الأوان لأن نجدد شرعيتنا، خاصة أن لدينا دولة، يجب على الفقهاء والحكماء أن يجتمعوا لنفهم ماذا يمكن أن نفعل، هل هو مجلس

تشريعي أم برلمان؟ هل هي انتخابات لرئيس دولة أم لـــرئيس ســـلطة؟" (وفـــا، 2014، نيسان).

أن من أولويات الحكومة الفلسطينية على الصعيد الداخلي بحسب خطاب الـــرئيس فـــي ذكرى النكبة هو إنهاء الإنقسام وتشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية من شخصيات مستقلة، تجري خلالها الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني "وهذه الحكومة سيكون برنامجها هـــو برنامجي سياسيا وأمنيا، فبذلك نستطيع نزع الذرائع وتجنب فرض عقوبات اقتصـــادية وتـــوفير متطلبات الصمود والبقاء على الأرض بإنهاء الحصار الظالم لقطاع غزة، والحفاظ علـــى أمـــن المواطن وتسهيل حركته وتشجيع الاستثمار وحركة البناء والعمران لكي نفشل كل المخططـــات المستفيدة حتى الآن من حالة الانقسام" (وفا، 2014، أيار).

وفي 2\6\2014 ألقى الرئيس محمود عباس كلمة متلفزة لشعبنا في الـــوطن والشـــتات يعلن إنهاء الانقسام واستعادة وحدة الوطن (وفا، 2014، حزيران).

اعلن الرئيس في خطابه عن تشكيل حكومة التوافق الوطني وبالتالي إنهاء حالة الإنقسام الذي الحق بالقضية الفلسطينية والوطنية أضرارا منذ عام 2007، وأعلن استعادة وحدة الـــوطن والمؤسسات، على اعتبار ما حدث هو ظاهرة دخيلة وغريبة على الشعب الفلسطيني ولن تتكرر، حيث ورد في خطابه "اليوم نعلن استعادة وحدة الوطن واستعادة وحدة المؤسسات، أمـــا وحـــدة الشعب فقد كانت وما زالت وستبقى على الدوام مصانة وعصية على الانقسام، فالمعاناة واحـــدة والحلم واحد والنضال موحد والهدف محدد ومشترك".

وتطرق الخطاب لأهمية الوحدة الوطنية كونهـــا الضـــمانة لتحقيـــق أهـــداف الشـــعب الفلسطيني، لأن الحوار واحترام المؤسسات وممارسة الخلاف والاختلاف داخل أطرها ووفـــق قوانينها، والاحتكام لصناديق الاقتراع وتغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الفئوية هي المرتكزات والمبادئ التي دعى الرئيس في خطابه وإلى العمل على تكريســـها وجعلهـــا ثقافـــة متجذرة لأبناء الشعب الفلسطيني، وممارستها وحمايتها.

حمل هذا الخطاب اصراراً على مواصلة اتمام المصالحة الوطنية وحكومة التوافق رغم التصريحات والمواقف الإسرائيلية الموجهة ضد اتفاق المصالحة والمهددة بمقاطعة الحكومة الجديدة وباتخاذ إجراءات تمس بالسلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، وهو ما يكشف نوايا الاحتلال الذي يريد تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني وليستمر بسياساته نحو مصادرة الأرض وبناء المستوطنات وتهويد القدس، وليواصل تعطيل ووأد أي تحرك دولي نحو تحقيق السلام.

تحدث الخطاب عن طبيعة حكومة التوافق المقامة والتي قال الرئيس بانها ستستمر كبقية الحكومات السابقة ووفقا لمبادئ وركائز الحكومات السابقة، وبما يشمل بناء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والمساءلة والمحاسبة وسيادة القانون واحترام القانون الدولي؛ هذا المبدأ العام؛ والذي يجب المحافظة عليه لاستمرار تنفيذ سياسات الحكومة السابقة (وفا، 2014، حزيران).

على أن الحكومة أيضا ستكون ملتزمة بمبدأ الدولتين على حدود 1967 وملتزمة بالاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ العنف واحترام الاتفاقات الموقعة بما فيها قرارات الرباعية الدولية والتنسيق الأمني مع الإسرائيليين و بالمقاومة الشعبية السلمية (المظاهرات الشعبية السلمية).

وفي حزيران حمل خطاب للرئيس محمود عباس نفس الحديث حول حكومة التوافق الوطني ودورها في ما أسماه انقلاب عام 2007، وتحدث عن الاتفاقيات الموقعة مع مصر التي ترعى المصالحة الوطنية، وما اتفق عليه في مكة المكرمة للسير في طريق المصالحة والاستمرار في الحوار " ثم استمر الحوار بيننا وبينهم إلى أن وقعنا اتفاقين في آن معا، يعني اتفاقين مختلفين يحملان نفس الموضوع: النقطة الأولى أن نشكل حكومة تكنوقراط من المستقلين، وبعد فترة قصيرة من 3 إلى 6 أشهر يمكن أن تجري الانتخابات لا أكثر ولا أقل، وتم هذا الاتفاق في الدوحة وفي القاهرة ومضت 3 سنوات دون أن يتحقق شيء" (وفا، 2014، حزيران).

وفي ذات الخطاب تحدث عن علاقة حكومة التوافق الوطني بسير عملية المفاوضات، على أن اسرائيل ترفض التفاوض مع حكومة التوافق والتي وافقت حماس على بنودها، وأن

اسرائيل قد خيرت الحكومة الفلسطينية: إما المفاوضات أو حماس، وتغير الحديث حول مع من التفاوض غزة أم الضفة إلى عدم الرغبة بالتفاوض مع حكومة متحدة، مؤكدا بالخطاب بأن هذا لن يعطل اقامة حكومة توافق وطني. "طبعا نحن اخترنا شعبنا ووحدتنا وقررنا أن نسير في المصالحة رغم أن إسرائيل تعارض هذا، شكلنا الحكومة دون أن يكون فيها أحد من أي تنظيم وبالذات من حماس، لا من قريب ولا من بعيد، وبرنامجها ملتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وينص البرنامج على أن الحكومة تعترف بإسرائيل ونحن معترفون بإسرائيل، والحكومة تنبذ الإرهاب ونحن ننبذ الإرهاب، الحكومة تعترف بالشرعية الدولية ونحن نعترف بالشرعية الدولية، ونحن أضفنا إلى ذلك أن الحكومة تؤمن بالمفاوضات وإن كانت لا تمارس هذه المفاوضات، ثم الحكومة تؤمن بالمقاومة السلمية الشعبية، وهناك نقطة غير شعبية وغير محبوبة أن الحكومة تؤمن بالتنسيق الأمني مع إسرائيل" (وفا، 2014، حزيران).

وفي العدوان على غزة في عام 2014 كان الخطاب يتحدث عن التمسك بحكومة الوفاق الوطني رغم التصعيد الاسرائيلي بحق شعب غزة والذي هو جزء لا يتجزأ من الكل الفلسطيني " منذ تشكيل حكومة التوافق الوطني وترحيب المجتمع الدولي بها، صعّدت الحكومة الإسرائيلية من خطابها ضد القيادة الفلسطينية، مع أننا بهذا القرار اخترنا الوحدة ونسعى للسلام مع إسرائيل، وكنت واضحاً أن غزة جزءٌ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن شعبنا واحد، وأن إنهاء الانقسام والمصالحة ليست ضد السلام إذا كان هناك شريك إسرائيلي" (وفا، 2014، تموز).

وفي خطاب آخر تبع تشكيل حكومة التوافق الوطني عاد الرئيس للحديث عن ما تم الاتفاق عليه حول بندين: حكومة الوفاق الوطني، والبند الثاني هو الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وذلك لإنجاز المصالحة (وفا، 2014، تشرين الأول).

وفي خطاب للرئيس في ذكرى استشهاد ياسر عرفات حمل الرئيس المسؤولية لحكومة حماس على أنها ضد المشروع الوطني والمصالحة على اعتبار أن اختطاف ثلاثة اسرائيليين واشعال الضفة الغربية وغزة ما هو إلا تخريب من قبلهم " اتفقنا أكثر من مرة أننا سائرون في طريق المصالحة، وشكلنا الحكومة، وفي 12-6 خطفوا ثلاثة إسرائيليين في الضفة لتخريب

المشروع الوطني، من هم ضحية هذا العدوان 2200 فلسطيني وبيوت للمساكين والفقراء لماذا حصل هذا؟ لتدمير أهلنا في غزة وتدمير المشروع الوطني الفلسطينية" (وفا، 2014، تشرين الثاني). كما قال "مثل هذه التصرفات لا توحي أنهم يريدون مصالحة ووحدة، نحن حريصون على المصالحة بين من هم في غزة والضفة، ليبقى شعبنا موحدا وهذا لا أناقش فيه، إن مثل هذه الإجراءات تعطل إعادة الإعمار، ونقل 100 ألف إنسان من الشوارع قبل الشتاء، لمصلحة من تعطيل هذا واتفقتم سريا مع روبرت سيري مندوب الأمم المتحدة لماذا التخريب والتعطيل، الخاسر الوحيد هو الشعب وأنتم جالسون في بيوتكم ومخابئكم لا هم لكم" (وفا، 2014، تشرين الثاني).

وفي ذكرى الانطلاقة في 31\12\2014 تحدث الرئيس في خطاب عن ضرورة وقف الحروب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة، والارتفاع عن المصالح الفئوية الضيقة، والشعارات الشعبوية، بإنجاز مصالحةٍ وطنيةٍ حقيقية تنهي الانقسام، وتمكن من الإسراع في إعادة إعمار قطاع غزة، من خلال تمكين حكومة التوافق الوطني من ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها كافة، بدءاً من الإشراف على المعابر، والإشراف على تنفيذ مشاريع إعادة الاعمار، بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما هو متفق عليه (وفا، 2014، كانون الأول).

مؤكدا على أن هذا يجب أن يتبعه توحيد للمؤسسات بما فيها المؤسسة الأمنية، فسلاحٌ شرعيٌ واحد وسلطةٌ شرعيةٌ واحدة، وإلا ميليشيات وفلتان أمني يرفضه الشعب الفلسطيني، ليكون مقدمة للاستحقاق الاهم وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.

خطابات الرئيس محمود عباس في موضوع الإنقسام الفلسطيني لعام 2015

اندرجت أكثر من رسالة في خطابات الرئيس محمود عباس لعام 2015 فيما يتعلق بقضية الانقسام الفلسطيني وحكومة التوافق الوطني، وصرح الرئيس من خلال خطاباته لنفس العام بالتالي:

- أن حكومة الوفاق الوطني غير مفعلة رغم الاتفاق مع حركة حماس بأن تكــون حكومــة الوفاق الوطني متواجدة على الحدود لنقل المواد إلى الداخل لمستحقيها، ولإدخال المساعدات لإعادة اعمار غزة، إلا أن المساعدات توقفت ولم تتمكن حكومة التوافق الوطني من القيــام بعملها "أحب أن أقول نحن اتفقنا على تشكيل حكومة وفاق وطني وهذه شكلت لكنها للأسف لم تفعّل لأن الحكومة ذهبت إلى غزة أول مرة وثاني مرة ولم تتح لها الظروف كي تمارس عملها، مع ذلك نقول إعادة الوحدة أو إنهاء الانقسام أمر مقدس يجب علينا أن نستمر فــي المساعي وألا نمل ولا نكل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية" (وفا، 2015، كانون الثاني).

- صرح الرئيس بأن حماس لا تريد انتخابات وحملها مسؤولية تعطيل ذلك، وأن الانتخابــات متوقفة على موافقة حماس "اتفقنا على نقطتين أساسيتين، وشكلنا حكومة بالتوافق ســميناها حكومة التوافق، النقطة الثانية الانتخابات التشريعية والرئاسية، أنا نجحت بالانتخابات عــام 2005، اليوم 2015 هل أخذت تفويضا لــ10 سنوات، وحماس فازت عــام 2006 فهــل أخذت تفويضا لــ9 سنوات، أتحداهم وأقول أنا ذاهب إلى الانتخابــات اليــوم وسأصــدر مرسوما إذا أعطت حماس موافقتها الرسمية على ذلك لرئيس لجنة الانتخابات حنا ناصــر" (وفا، 2015، آذار).

- عقبات تمنع حكومة الوفاق الوطني وتحول دون اعادة اعمار غزة، فقد صرح الرئيس بان حكومة الوفاق الوطني تواجه عقبات في ممارسة صلاحياتها وعقبات داخل غزة الا انهــا مستمرة في حملها وفي جهودها "ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق على تشكيل وفد من منظمة التحرير الفلسطينية للذهاب لغزة، وفي نفس الوقت ستستمر حكومة الوفاق الــوطني، فــي الاستمرار بدورها رغم العقبات، التي تعترض سبيلها في ممارسة صلاحياتها كاملة، وبسط سيطرتها على المعابر من أجل إعادة إعمار غزة، هناك عقبات موجودة في غــزة تمنــع حكومة الوفاق الوطني وتحول دون إعادة الإعمار" (وفا، 2015، آذار).

- الاحتلال المستفيد الاول من الانقسام، وتحدث الرئيس في خطابه الذي كان في ذكرى النكبة بأن إنهاء الانقسام يتطلب تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية، وأن المــزاودات

والتكفير والتخوين جريمة بحق شعبنا وتمزيق لوحدة نسيجه الاجتماعي، كما أن المسؤولية تقتضي عدم تعريض حياة المواطنين للخطر والمغامرة بمصيرهم، بل البحث عن سبل توفير مقومات صمودهم وبقائهم في أرضهم (وفا، 2015، أيار).

- تمكين دور حكومة الوفاق الوطني، خاصة الأمني، لاعادة اعمار غزة بعد ثلاث حروب عليها بعد الانقسام ليكون ذلك مقدمة للاستحقاق الأهم، وهو إجراء الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والمجلس الوطني، ليقول الشعب كلمته الفصل (وفا، 2015، أيار).

- حماس تتحمل مسؤولية الاستمرار في الانقسام، وتعطيل عمل حكومة الوفاق الوطني، فقد تحدث الرئيس في اجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في القاهرة عن قضيتين: السلام والمصالحة، وفي موضوع المصالحة صرح بالتالي: "عندما عقدنا اتفاق الشاطئ بعد اتفاق القاهرة، بعد اتفاق الدوحة، كان هناك تنفيذٌ لهذا الاتفاق، وهو تشكيل حكومة وفاق وطني، وشكلناها في 2014/6/2م؛ وفي 6/12 اختطفت حماس إسرائيليين، وأعلنت حماس أنها اختطفت لتثير الشعب وتثير الانتفاضة في الضفة الغربية وفي القدس والـ48، ثم حصل العدوان الإسرائيلي على القطاع، وتم عقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ، وقدمت التبرعات وتم الاتفاق على طريقة إعادة إعمار غزة وإدخال المواد، وحماس بعد أن اتفقت، رفضت؛ ووصلنا بعض الأموال من الدول العربية وبعض الدول غير العربية، تمكنا من خلالها إنقاذ 70% من البيوت المدمرة بشكل جزئي، ليعود الناس لبيوتهم؛ لكن ما زال هناك الآلاف يسكنون في الشوارع؛ لأن حماس لا تريد أن تسمح أن تنقل الأموال إلى السلطة ومنها للأمم المتحدة لتصرف ويعاد إنقاذ قطاع غزة" (وفا، 2015، آب).

- رفض اي حلول جزئية أو مؤقتة، فقد صرح في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك تحدث في جزء عن الصعيد الداخلي أن "لن نسمح بحلول مؤقتة أو دويلات مجزأة، لن نسمح بهذا ولن نسمح لمن يحاول عمل هذا أن يفعله، ونسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية" (وفا، 2015، أيلول).

- الانتخابات هي الحل والطريق لانهاء الانقسام على أساس أن الاتفاق كان حكومة ثم انتخابات. "نقول لهم: مستعدون لحكومة وحدة وطنية أن يشاركوا فيها، وبعد ذلك نذهب للانتخابات؛ أي أحد يقنعهم في الموضوع، نحن جاهزون له فورا؛ أما أن يبقى الوضع على ما هو عليه، لا يمكن أن يحتمله أحد" (وفا، 2015، آب).

- المصالحة هي الطريق للسلام ومواصلة كل الجهود لإنجاز المصالحة الوطنية، وطي صفحة الانقسام الأسود في قطاع غزة، "فتعزيز علاقتنا الوطنية وتمتين علاقتنا مع أشقائنا العرب، وحشد الدعم والتأييد الدوليين لقضيتنا، تشكل مطلبا أساسا لتحقيق أهدافنا بالحرية والاستقلال، وهنا نؤكد مجددا على موقفنا الثابت بعدم الانجرار إلى محاور، أو السماح باستخدام قضيتنا لخدمة أجندات خارجية إقليمية كانت أو غير إقليمية" (وفا، 2015، آب).

- دعوة الشعب للوحدة إلى التلاحم والوحدة واليقظة، تجاه المخططات الرامية لإجهاض المشروع الوطني، وجهود في البناء والتنمية. (وفا، 2015، تشرين الأول)، وأن تتوقف جميع المزاودات وأشكال التحريض، وتصيد الأخطاء، للسير نحو تحقيق الحرية والكرامة والسيادة والاستقلال، وعلى أساس أن الانتخابات هي الطريق للديمقراطية والسلام. (وفا، 2015، كانون الأول)

الرؤية السياسية لخطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالإنقسام الفلسطيني وتشكيل حكومة التوافق الوطني، في خطابات عام 2007 ومن 2012-2015

حملت خطابات الرئيس حالة من الإحباط بسبب الإنقسام الداخلي الذي حصل بين الضفة الغربية والقطاع وحركتي فتح وحماس تبعا لنتائج الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006 وكونه الأول من نوعه في التاريخ الوطني الفلسطيني.

سيطرت على الخطابات لعام 2007 دعوات متكررة من قبل الرئيس نحو فكرة واحدة وهي وقف الاقتتال الداخلي، وإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني، وترسيخ الوئام الداخلي.

لكن في حين كانت الخطابات في مطلع عام 2007 تدعو بشكل كبير لوقف الاقتتال الداخلي، إلا أنها من منتصف العام إلى نهايته كانت تتحدث عن تحميل مسؤلية الانقسام لحركة حماس، واصفا اياها بالميليشيات المسلحة والانقلابيين، وأن وراء الانقسام جماعات مأجورة تخون الوطن.

كانت الخيارات محدودة في خطابات عام 2007 لوقف حالة الإنقسام تدور فقط حول دعوة الرئيس للحوار مع حركة حماس، كون الحوار هو الخيار الأمثل لحل الأزمة ووقف الدماء والاقتتال الداخلي، وبالتالي الذهاب لتشكيل حكومة وحدة وطنية لفض الخلاف.

في حين كانت هناك خطابات تدعو لوقف الاقتتال وعدم الانجرار وراء الفتن والانفلات الأمني أو الاحتكاك بين الشعب الفلسطيني إلا أن الرئيس في خطاباته كان يحمل المسؤولية لحركة حماس وراء الانقسام، وأنها هي من ترفض الحوار الذي يسعى من خلاله لحل الأزمة.

ومن جهة اخرى كان الخطاب يحمل رسالة للشعب الفلسطيني بأن منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي من تريد الوحدة والحوار، وأن حركة حماس وراء الانقلاب الأسود كما أسماه ولا تقبل بأية حلول.

تبعا لذلك فإن الرؤية السياسية التي غلبت على خطابات عام 2007 هي وقف الاقتتال الداخلي واستخدام الحوار لحقن الدماء وعودة اللحمة للشعب الفلسطيني.

أما خطابات الرئيس محمود عباس في عام 2012 فقد كانت تنقل الجهود التي يسعى لها هو شخصيا ومنظمة التحرير الفلسطينية في إقامة المصالحة الوطنية الفلسطينية لإنهاء الإنقسام، ومنذ عام 2007 وحتى عام 2012 والخطابات تتحدث عن ضرورة إجراء انتخابات لحل المعضلة الفلسطينية.

أغلبية خطابات عام 2012 كانت موجهة داخليا للشعب الفلسطيني، وتتحدث عن اتفاقيات القاهرة والدوحة ومساعيها في إنهاء حالة الإنقسام الفلسطيني، وذلك بإجراء انتخابات تشريعية،

إلا أن الرئيس تحدث عن جهوده في تكوين لجنة انتخابات للتحضير لها وتسجيل الناخبين في غزة، الأمر الذي عطلته حركة حماس ومنعت اللجنة من استكمال تحضيراتها في ذلك الوقت.

حمّل الرئيس في خطاباته خلال العام عن مسؤولية حماس الكاملة في تعطيل عملية الانتخابات وبالتفصيل، فتارة حماس لا تريد المصالحة الوطنية وتفشل الاتفاقيات القائمة بدعوى المقاومة والتي تخالف منهجية الرئيس ومنظمة التحرير على أن المقاومة الشعبية هي الخيار والمقاومة التي يجب أن تكون نهج الشعب الفلسطيني أمام عملية السلام وتحقيقه، وتارة أخرى تعطيل حركة حماس عمل لجان الانتخابات.

كانت خطاباته حول تشكيل حكومة التوافق الوطني وأثرها على عملية السلام والمفاوضات خلال عام 2012، على اعتبار أن الانتخابات هي فقط ما تقود إلى المصالحة وتنهي حالة الإنقسام، ولأن الانقسام الفلسطيني سيقود لتعطيل عملية المفاوضات والذي تستغله اسرائيل بالدرجة الأولى، بسبب وجود حكومتين، لسحب ذرائعها في قول من نفاوض؟.

أكد الرئيس في خطاباته أن المقاومة تتعدد ادواتها واساليبها وبأن المصلحة الوطنية العليا هي فقط ما تحدد طريقة المقاومة، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح ترى بان المقاومة الشعبية هي الحل للوصول إلى عملية السلام.

كانت الخطابات الرسمية للرئيس محمود عباس والتي تتعلق بالإنقسام والمصالحة الوطنية لعام 2013 أقل بكثير من خطابات الأعوام السابقة، وحملت كلاما شبيها بخطاباته السابقة لا جديد فيه، وبقيت الفكرة التي تتحدث عن الإنقسام هي نفسها خلال الأعوام التي سبقت 2013 وعلى أن الانتخابات هي من أولويات الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، لأنها هي الطريق للمصالحة.

الخطابات الموجهة للخارج والتي تحدث فيها الرئيس كانت تتحدث عن عملية السلام، وضرورة إنهاء حالة الإنقسام لأن ذلك ما يقود إلى عملية السلام، أما الخطاب الموجه داخليا

وللشعب الفلسطيني فكان يتحدث عن ضرورة اجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة لإنهاء الإنقسام.

كانت خطابات الرئيس تبين أن عملية الاستمرار بالمفاوضات وعملية السلام متوقفة على التزام حماس بالاتفاقيات الموقعة بالقاهرة والدوحة، بإجراء انتخابات والاعتراف بالدولة على حدود عام 1967 وعلى نهج المقاومة الشعبية.

أما في عام 2014 فاستمر الحديث عن حكومة التوافق الوطني وإنهاء الإنقسام وضرورة اجراء انتخابات وذلك حتى 2\6\2014 حيث اعلن الرئيس محمود عباس في خطاب له بإنهاء حالة الإنقسام الفلسطيني وتشكيل حكومة وفاق وطني، على أن تجري انتخابات خلال 3-6 شهور.

سرعان ما تحولت الخطابات بعد ذلك في نفس العام لتهاجم حكومة حماس، على أساس أنها بعد عشرة أيام قامت بخطف ثلاثة مستوطنين الأمر الذي جعل الرئيس يحملها كامل المسؤولية أمام تعطيل أعمال حكومة الوفاق الوطني، وبدأ بتوجيه خطاب أقسى من الاعوام السابقة وغير معهود يتهم حماس بأنها تريد تخريب المشروع الوطني الفلسطيني.

ففي حين كانت خطاباته منذ بداية عام 2014 حتى منتصفه تدعو لإنهاء الإنقسام وتوحيد الشعب الفلسطيني، أخذ الرئيس بمهاجمة حماس ونهجها واتهامها بعرقلة عملية السلام وانهاء الإنقسام.

ربط الرئيس خطاباته في إنهاء حالة الإنقسام بعملية المفاوضات، ولجأ في خطابه للشعب الفلسطيني بأن اسرائيل قبل إنهاء الإنقسام كانت تدعي مع من نفواض الضفة أم القطاع، وعند تشكيل حكومة وفاق وطني خيرت اسرائيل الحكومة الفلسطينية بين المفاوضات أو حماس، محاولا في خطابه توجيه اللوم لحركة حماس بأنها هي من تعرقل استمرار وتفعيل عمل حكومة الوفاق الوطني.

تراجع الحديث عن الإنقسام الفلسطيني والمصالحة الوطنية في عام 2015، وكان الرئيس يستخدم الحديث عن الإنقسام فقط عندما يريد مهاجمة حركة حماس، ويوجه لها انتقادات بأنها هي المسؤول الأول عن تخريب المشروع الوطني الفلسطيني.

الملاحظ في الرؤية السياسية للخطابات خلال أعوام الدراسة بأن الحديث بقي واحدا خلال الأعوام 2007، 2012، 2013، 2014، 2015 بدعوة الرئيس لإنهاء حالة الإنقسام ووحدة الشعب الفلسطيني، على أساس أن ذلك سيؤدي لاستمرار عملية المفاوضات وبالتالي الطريق للسلام.

يكاد لا يخلو خطاب من خطابات الرئيس خلال هذه الاعوام من جعل قضية المصالحة حاضرة وإجراء انتخابات يكون الشعب هو المحدد لمصير الحكومة ومن يتولاها.

الخطابات التي تتعلق بالإنقسام معظمها كان موجها داخليا للشعب الفلسطيني، يتحدث بالتفصيل عن إجراء الانتخابات، وعن دور حكومة الوفاق الوطني، ويهاجم دوما حكومة حماس على أنها هي من تعطل أي اجراء لأي عملية انتخابات أو وحدة وطنية، أما الخطاب الذي كان موجها للخارج وقلّ الحديث فيه عن الإنقسام، كان يتحدث فقط عن كون إنجاز المصالحة الوطنية أولوية من أولويات الحكومة الفلسطينية كونها تسعى لعملية السلام والاستمرار في المفاوضات.

اللغة والتكرار

في حين كانت اللغة تحمل حالة من اليأس والإحباط من الأوضاع الفلسطينية بسبب الإنقسام الفلسطيني الذي تبع الانتخابات التشريعية الثانية خلال عام 2007، على أن هذه الحالة دخيلة على الشعب الفلسطيني ولم تحصل من قبل، وعلى أن الحل لها هو الحوار، أخذ الرئيس في عام 2012 يتحدث عن خيارات أكثر لحل الأوضاع الفلسطينية، بإجراء انتخابات وتشكيل حكومة موحدة، واستمر في دعوة الشعب للتخلي عن المصالح الفئوية وعدم الإنجرار وراء تعميق الإنقسام الفلسطيني، وفي 2013 بقيت اللغة على حالها تدعوا للالتزام بالاتفاقيات من قبل

حكومة حماس، وفي عام 2014 أخذت اللغة تصبح أشد وتوجه اتهامات وانتقادات لحركة حماس، خاصة بعد اندلاع حرب في قطاع غزة، حمل الرئيس مسؤوليتها لحركة حماس، وكاد لا يخلو خطاب من مهاجمة حركة حماس من قبل الرئيس محمود عباس، إلا في حال كان الخطاب موجها للخارج الفلسطيني ليحمل لغة أكثر ليونة تتحدث عن عملية السلام ومساعي الحكومة الفلسطينية لإنهاء حالة الإنقسام الفلسطيني، وفي عام 2015 كانت اللغة حول المصالحة الوطنية والدعوة لتفعيل حكومة الوفاق الوطني ما هي إلا لاستمرار عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

الملاحظ في الخطابات بأن في كل عام كانت هناك خطابات ثابتة موجهة للداخل الفلسطيني مثل الخطاب في ذكرى النكبة، وخطاب في ذكرى استشهاد الريس ياسر عرفات، وخطاب في العام الجديد وانطلاقة فتح، بالإضافة لكلمات الرئيس أمام اجتماعات المجلس الثوري في كل عام، في كل هذه الخطابات في الخمسة أعوام أي عينة الدراسة تحدث الرئيس عن ضرورة إنهاء الانقسام، واجراء انتخابات، والسعي للمصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وكرر في كل الخطابات مهاجمته لحركة حماس تارة، وعدوته لضبط النفس والتمسك بالوحدة الوطنية تارة أخرى.

الرسالة التي حملتها الخطابات

- تشكيل حكومة وحدة وطنية
- الدعوة الى المصالحة الوطنية
- التخلي عن الفئوية لإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني
- الحوار من أجل انهاء الإنقسام
- الالتزام بالمسؤولية اتجاه قطاع غزة كونه جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني
- الالتزام بالاتفاقيات التي تمت بين حركتي فتح وحماس في القاهرة والدوحة لإنهاء الإنقسام.

- أن من أولويات الحكومة الفلسطينية إنجاز المصالحة الوطنية
- القضيتان الأساسيتان للوضع الفلسطيني هم السلام والمصالحة
- اجراء انتخابات هو الحل لقضية الانقسام.
- ثم أخذ الرسالة نحو تشكيل حكومة انتقالية برئاسة محمود عباس إلى حين إجراء انتخابات
- ثم حول تشكل حكومة وفاق وطني
- حماس المسؤولة عن تعطيل المشروع الوطني وإنهاء الإنقسام
- أن الاحتلال هو المستفيد الاول من الإنقسام وتعطيل المفاوضات

الرسالة الأبرز كانت الحلول لإنهاء الإنقسام حيث كانت في عام 2007 تدعو للحوار من أجل إجراء انتخابات، ثم أصبحت الخطابات تدعو لتشكيل حكومة انتقالية برئاسة محمود عباس، ثم إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، ثم حكومة وفاق وطني غير مفعلة، على أساس أن أي فشل في عمل الحكومة يوجهه الرئيس لحكومة حماس بأنها المسؤولة عن تعطيل الانتخابات، ولجان الانتخابات وبعدم تسجيل الناخبين في غزة.

خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالعدوان على غزة

شهد قطاع غزة ثلاثة حروب متتالية في غضون 6 سنوات، كانت أولها حرب 2008 – 2009 والتي استمرت لمدة 22 يوما بدأت في 27 كانون الأول 2008، وانتهت في 18 كانون الثاني 2009، وأطلقت عليها إسرائيل اسم "الرصاص المصبوب"، وردت المقاومة باسم "معركة الفرقان"، بدأت الحرب بعد أن تم التوصل إلى اتفاق تهدئة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جهة وإسرائيل من جهة أخرى دامت ستة أشهر برعاية مصرية في حزيران 2008، رفضت حماس بعدها تمديد التهدئة لعدم التزام الكيان باستحقاقاته من التهدئة، من حيث رفع الحصار الذي يفرضه على القطاع، فنفذت اسرائيل في 4 تشرين الثاني 2008 غارة على

قطاع غزة نتج عنها قتل 6 أعضاء من حماس، وكرد على الهجوم أطلقت عناصر تابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة أكثر من 87 صاروخاً وقذيفة هاون على مناطق في النقب، قامت إسرائيل إثر ذلك بإعلان حرب على قطاع غزة.

كانت حرب عام 2012 هي الأقصر، ومدتها 7 أيام بدأت في 14 تشرين الثاني 2012 وانتهت في 21 تشرين الثاني 2012، وأطلقت عليها اسرائيل اسم "عمود السحاب"، وردت المقاومة باسم عملية "حجارة السجيل"، كان محور الحرب الأساسي هو مقتل أحمد الجعبري أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة، حيث اغتالته اسرائيل في 14 تشرين الثاني 2012، تنفيذا لقرار اللجنة الوزارية المصغرة للشؤون الأمنية، على الرغم من التوصل إلى مسودة اتفاق تهدئة مع المقاومة بوساطة مصرية.

أما حرب عام 2014 فقد بدأت في 12 حزيران 2014 أطلق الجيش الصهيوني عليها اسم "الجرف الصامد" وردت كتائب عز الدين القسام بتسمية المعركة باسم "العصف المأكول"، واستمرت هذه الحرب 51 يوما، (بدأت في 7 تموز 2014 وانتهت في 26 آب 2014)، لتصبح هي الأطول بين الحروب الثلاثة، بدأت مع الإعلان عن خطف ثلاثة مستوطنين في الخليل جنوبي الضفة الغربية، وبدأ الجيش الصهيوني عقبها حملة عسكرية، وفي 30 حزيران، عثر على جثث المستوطنين الثلاثة قرب الخليل، ليتم اكتشاف عملية قتلهم لتشن على أثر ذلك حملة واسعة من المداهمات والاعتقالات بالضفة الغربية، وأعقب ذلك مطالبات صهيونية بالانتقام من العرب، وهو ما أدى إلى خطف وتعذيب وحرق الطفل محمد أبو خضير من مخيم شعفاط بالقدس المحتلة، والذي أعقبه احتجاجات واسعة النطاق، وخصوصاً في مناطق عرب 48، وكذلك إطلاق صواريخ من قطاع غزة على المستوطنات والمدن الصهيونية وقصف صهيوني على القطاع (المركز الفلسطيني للإعلام، 2014).

كانت هناك عدة محاولات لتثبيت التهدئة بين "إسرائيل" وقطاع غزة، إلا أن تصاعد وتيرة العنف بعد مقتل الطفل محمد أبو خضير ومقتل اثنين من العمال العرب دهساً، أدى إلى تصاعد القصف بين غزة واسرائيل، حيث شن الجيش الصهيوني سلسلة غارات عنيفة على

مطار غزة جنوبي القطاع، وفي فجر 7 يوليو 2014، شن الطيران الصهيوني غارة استهدفت أحد الأنفاق في منطقة المطار شرق مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، قتل على إثرها 6 من عناصر حركة حماس، وبدأ الجيش الصهيوني عملية عسكرية، الأمر الذي دعا إلى اجراء مفاوضات غير مباشرة بمبادرة مصرية من اجل التهدئة ووقف القتال، وبدأت المفاوضات في القاهرة في 4 آب، وغادر الوفد الفلسطيني والصهيوني القاهرة في 20 آب، وأعلنا عدم التوصل لاتفاق، قبل أن يتم الإعلان في 26 آب عن التوصل لاتفاق، لتصبح هذه المفاوضات هي الأطول وقد استمرت لمدة 22 يوما.

وفيما يتعلق بالخطابات الرسمية الصادرة عن الرئيس محمود عباس فيما يخص الدراسة فقد حملت السنوات من 2012–2015 حربين على قطاع غزة من قبل الاحتلال الاسرائيلي، كان لكل منها خصوصية تبعا للمرحلة الفلسطينية والاوضاع التي تشهدها القضية الفلسطينية، سواء من إنقسام فلسطيني أو من عملية المفاوضات أو الذهاب إلى الأمم المتحدة ومدى تأثير ذلك كله على عملية السلام.

لذلك كانت الخطابات الرسمية الفلسطينية تختلف تبعا لطبيعة المرحلة فيما يخص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واختلفت في الاعوام التي حدثت فيها الحروب في 2012 عنها في 2014، وهو ما سيتم دراسته وتحليله في هذا الجزء من البحث.

في عام 2012 كانت الخطابات التي تتحدث عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تحمل عدة رسائل تتمثل بالتالي:

- بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012 ألقى الرئيس كلمة في اجتماع طارئ للقيادة الفلسطينية وجه فيه رسالة للشعب الفلسطيني وبالأخص لأهل قطاع غزة، وللمحافل العربية والإقليمية والدولية، وترحم فيها على أرواح شهداء غزة مثنيا على صمودهم وثباتهم ووقوفهم أمام التصعيد الإسرائيلي المستنكر من قبل دول العالم برأيه، محاولا دعم صمودهم أمام العدوان.

- أكد الرئيس في كلمته بأن ما يجري ما هو إلا مخطط اسرائيلي هدفه الأول ضرب المشروع الوطني الفلسطيني "هذا المخطط هو ضرب أهلنا وضرب صمودهم في قطاع غزة وبطبيعة الحال ضرب كل المشروع الوطني الفلسطيني لأنها تريد أن تقضي عليه" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

- تحدث الرئيس في خطابه عن جهوده في وقف العدوان على قطاع غزة من خلال إجرائه اتصالات مع كافة الجهات العربية والإقليمية والدولية، وقيامه بطلب عقد اجتماع طارئ من الأمين العام للجامعة العربية لمتابعة أحداث غزة على أرض الواقع وغيرها من الاتصالات مع الإدارة الامريكية وغيرها "كذلك اتصلنا بالإدارة الأميركية والدول الأوروبية لحثها على العمل لوقف العدوان على غزة، اتصلنا بالأمين العام للأمم المتحدة، وسيأتي خلال 3 أيام ليرى على أرض الواقع ماذا يمكن أن يعمل، إذن الاتصالات مع الجميع على قدم وساق، وبطبيعة الحال عندما كنا في زيارة لأوروبا قطعناها لنكون لجانب شعبنا لمتابعة الأحداث" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

- أكد الرئيس في كلمته بأن العدوان الإسرائيلي ليس على فصيل دون آخر وليس على حماس أو الجهاد، إنما هو عدوان على كافة الشعب الفلسطيني، وبأن هذا يجب أن يدفع فقط لإقامة وحدة وطنية وإنجاز المصالحة، كما ورد في خطابه "يجب علينا أن نتصرف بناءا على أن هذا العدوان علينا، على شعبنا الفلسطيني، لا أحد من حقه أن يقول على حماس أو الجهاد أو غيرها، العدوان على كل الشعب الفلسطيني، وعلينا نحن جميعا أن نقف يدا واحدة، وربما هذه الأيام تدفعنا بالضرورة لمزيد من الجهد من أجل الوحدة ومن أجل المصالحة، الآن أظن الوقت المناسب، الآن هي الفرصة لنجري المصالحة وبإذن الله سنجريها" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

- أظهر الرئيس في خطابه للشعب الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية بكلمته بأنه يجري جهود في الاتصال مع قيادات حماس في غزة للاطلاع على الأوضاع وبأنه لا مجيب لاتصالاته، وبأنه رغم ذلك سيستمر في جهوده لوقف العدوان على غزة.

- ربط الرئيس في كلمته بأن العدوان على قطاع غزة ما هو إلا من سياسيات اسرائيل لرفض حقوق الفلسطينيين وتعطيل السعي من أجل اقامة دولة فلسطينية، وتعطيل عملية السلام التي لا تتحقق إلا بالأمن والاستقرار، وتعطيل لمساعي الرئيس في الذهاب للأمم المتحدة للتصويت على قرار الدولة المراقب، إلا أنه أكد أن هذا لن يعطل أي مساعٍ سيقوم بها أو ان يوقف من الذهاب للأمم المتحدة. (وفا، 2012، تشرين الثاني).

استمر الرئيس خلال خطاباته في عام 2012 الحديث عن العدوان على غزة، وتحدث عن صمود اهل قطاع غزة خلال الحرب التي استمرت عليهم ثمانية أيام في كلمته أمام مسيرة لدعمه في التوجه للأمم المتحدة، مؤكدا بانهم قد عانوا خلال عام 2008 وكذلك عام 2012، داعما ذهابه للأمم المتحدة بأنه هو الطريق لفك الحصار والعدوان الاسرائيلي عنهم "وسيتم انجاز كل القضايا العالقة هناك حتى يتمتع أخيراً قطاع غزة إخواننا في قطاع غزة بالأمن والأمان والاستقرار، لقد تعبوا كثيرا في عام (2008) حصل عليهم ما حصل في عام (2012) حصل عليهم ما حصل من يرى الدمار في غزة من يرى القتل في غزة يقول كفى ونحن إنشاء الله قلنا كفى وإخواننا جميعاً قالوا كفى وإن شاء الله ستنتهي هذه الغمة لنبدأ صفحة جديدة تبدأ بالأمم المتحدة ثم بالمصالحة الوطنية ثم بانجاز الاستقلال الوطني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

وفي عام 2013 استمر الرئيس في دعم اهل غزة في خطاباته كان أولها في مهرجان لانطلاق الثورة الفلسطينية في غزة، ألقى الرئيس كلمة للفلسطينيين في غزة، يحيي فيها صمودهم وثباتهم وشجاعتهم في مواجهة العدوان الاسرائيلي عليهم، معزيا شجاعتهم هذه على أنها سير على نهج الرئيس ياسر عرفات، ومنظمة التحرير الفلسطينية وبان كل مساعيه من اجل انهاء الحصار عنها ومن اجل استعادة وحدة الشعب"وعلى صعيد غزة، الأرض الفلسطينية الأولى التي خرج منها الجيش والمستوطنون، فإننا نولي جُل اهتمامنا لإنهاء الحصار عليها لكي تكون غزة حرة طليقة موصولة بباقي أجزاء وطننا" (وفا، 2012، كانون الثاني)

وحملت خطاباته في عام 2013 أيضا الحديث عن القطاع كونه جزء لا يتجزأ من الكل الفلسطيني وعن عدم تخليه عن القطاع وعن مسؤوليته اتجاه القطاع رغم الإنقسام الفلسطيني ووجود حكومتين في آن واحد، ذاكرا ما يقدمه للقطاع من أموال "رغم الظروف البالغة الصعوبة، التي تعيشها دولة فلسطين، ورغم الانقسام، الذي تعلمون ملابساته، إلا أننا لم نتخل ولا للحظة واحدة عن مسؤولياتنا تجاه مواطنينا وأبناء شعبنا في قطاع غزة، فنحن ننفق أكثر من 130 مليون دولار شهرياً من موازنتنا لتسديد الرواتب وتقديم الخدمات لأهلنا في القطاع المحاصر" (وفا، 2013، شباط).

وبدأت الخطابات تتجه نحو الجهود نحو فك الحصار عن القطاع وإعادة اعمار ما خلفته الحرب، مشددا على ضرورة أن يكون أي دعم يوجه للقطاع لا يمس الوحدة الفلسطينية وإلا سيلحق الضرر بالمصالحة الفلسطينية " ضرورة أن نفرق بين الدعم الإنساني الواجب لأهلنا في غزة، والزيارات السياسية التي تأخذ طابعاً رسمياً، وكأن هناك كياناً مستقلاً في قطاع غزة، فمع ترحيبنا ودعمنا لأية جهود ذات طابع إنساني، فإننا لا نقبل أية زيارة أو سياسة تمثل مساساً بوحدة التمثيل الفلسطيني، ونعتبرها تعزيزاً للانقسام، وإضراراً بالمصالح الفلسطينية، وبالجهود المبذولة منكم جميعا لتحقيق المصالحة الوطنية" (وفا، 2013، شباط).

وعبر الرئيس في خطابه في ذكرى النكبة بان الأولويات على المستوى الفلسطيني تتلخص في إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة بين شطري الوطن، إضافة إلى انهاء الحصار على قطاع غزة كأولوية أخرى واعادة اعمارها من جديد. (وفا، 2013، أيار).

وفي بداية عام 2104 كانت الخطابات التي يتحدث فيها الرئيس عن الإنقسام الفلسطيني، يعبر فيها دائما بأن سبب أي عدوان على غزة سببه الإنقسام وعدم الوحدة الفلسطينية، وعندما ألقى كلمة متلفزة وأعلن فيها إنهاء الإنقسام كانت الكلمة موجهة لقطاع غزة على انهم هم من صبروا وتحملوا الحصار الإسرائيلي وبأن وحدة الوطن سترفع من الحصار وتحسن من أوضاعهم "وهم الذين صبروا طويلاً وتحملوا كثيرا وعانوا ودفعوا أثمانا غالية نتيجة الانقسام وتداعياته خاصة مع تشديد الحصار الإسرائيلي الجائر، ونؤكد لهم أن السلطة والحكومة

ستقومان بالعمل الحثيث لمعالجة جميع المشاكل ورفع المعاناة وتحسين الأوضاع على مختلف الأصعدة" (وفا، 2014، حزيران).

وبعد اعلان انهاء الإنقسام شهد قطاع غزة حربا ثالثة في تموز، الأمر الذي أظهر رسائل ورؤى جديدة في الخطاب من خلال ما حمله من رسائل تتلخص بالآتي

في أثناء العدوان الثالث على قطاع غزة، خرج الرئيس لإلقاء كلمة متلفزة للشعب الفلسطيني وبالأخص لأهل قطاع غزة، ابتدأها بآية عن الصبر والرباط، ومن ثم هاجم في خطابه السياسيات الاسرائيلية والعدوان الذي تشنه على القطاع، معزيا هذه السياسيات العدوانية إلى ترحيب المجتمع الدولي بحكومة التوافق الوطني "تشكيل حكومة التوافق الوطني وترحيب المجتمع الدولي بها، صعّدت الحكومة الإسرائيلية من خطابها ضد القيادة الفلسطينية، مع أننا بهذا القرار اخترنا الوحدة ونسعى للسلام مع إسرائيل، وكنت واضحاً أن غزة جزءٌ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن شعبنا واحد، وأن إنهاء الانقسام والمصالحة ليست ضد السلام إذا كان هناك شريك إسرائيلي" (وفا، 2014، تموز).

كما حملت كلمته تحميل مسؤولية العدوان للمجتمع الدولي وخاصة الرباعية الدولية ومجلس الامن الدولي في تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني أمام المجازر الذي تحدث له باستمرار، مهددا باللجوء للمنظمات والمؤسسات الدولية لايقاف العدوان "سنتوجه إلى كل المنظمات والمؤسسات الدولية من أجل إيقاف هذا العدوان، والحكومة ستوفر أقصى ما تستطيع من احتياجاتٍ إنسانية وغيرها لأبناء شعبنا، وبالذات في القدس وقطاع غزة" (المرجع السابق)، داعيا الشعب الفلسطيني في القطاع للصبر والصمود.

استمر العدوان على قطاع غزة مدة 51 يوما، واختلف العدوان عام 2014 عنه في 2008 و2012 فقد اقترفت قوات الاحتلال الاسرائيلي مجزرة في حي الشجاعية في قطاع غزة في 22 تموز 2014، الأمر الذي جعل الرئيس يخرج في كلمة للشعب الفلسطيني بعد المجزرة ابدى فيها حزنه وغضبه على ما يجري في القطاع، داعيا مجلس الامن لاجتماع طارئ بسبب

فشله في اتخاذ قرار يوقف العدوان والمجازر في حق الشعب الفلسطيني، مطالبا المجتمع الدولي والرباعية الدولية بتحمل المسؤولية بتوفير حماية للشعب الفلسطيني، مشيرا إلى عدة قضايا اتجاه هذا العدوان " وأدعو الجميع للتحلي بالمسؤولية وإبعاد الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية عن التجاذبات الإقليمية والدولية، و إنني أواصل اللقاءات والاتصالات مع القيادات العربية والدولية من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على شعبنا، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة التزام الجميع بوقف إطلاق النار وفق المبادرة المصرية حقنا للدماء، ويجب أن تنصب الجهود كافة لوقف إطلاق النار، والعمل على إنهاء الحصار وفتح المعابر وإطلاق سراح الأسرى الذين تم إعادة اعتقالهم من صفقة شاليط، والدفعة الرابعة من الأسرى، وإدخال المساعدات الإنسانية فورا والعمل على إعادة إعمار قطاع غزة، نؤكد على وحدتنا وتماسكنا واستمرار المصالحة الفلسطينية وحكومة الوفاق الوطني، وقد آن الأوان لوقف العدوان والجرائم الإسرائيلية بحق شعبنا، آن الأوان لتوفير الحماية الدولية على قطاع غزة، والقدس والضفة، آن الأوان لإنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني لحريته واستقلاله" (وفا، 2014، تموز).

ثم حمّل الرئيس في خطاب له مسؤولية استمرار الحرب على قطاع غزة لحكومة حماس، متحدثا أمام سفراء فلسطين لدى الدول العربية بأن التدخل بمبادرة مصرية لوقف العدوان وافقت عليه اسرائيل وحماس لم توافق، الامر الذي جعل اسرائيل تستمر في هجوم بري وزاد من حصيلة الشهداء "وبدأوا مبادرة اسمها المبادرة المصرية، مع الأسف إسرائيل وافقت على هذه المبادرة بينما حماس لم توافق عليها، وهذا أعطى الإسرائيليين ذريعة وسبب واضحا من أجل أن تستمر وبدأت في هجومها البري، ورأسا وقع 50 شهيدا في هذه الحملة المستمرة. هدفنا الأساس أن نوقف شلال الدم الذي يقع الآن في قطاع غزة" (وفا، 2014، تموز).

ومن ثم أرسل وفد للمفاوضات في القاهرة من أجل وقف العدوان الإسرائيلي، وألقى الرئيس كلمة في اجتماع مع القيادة الفلسطينية، ليتحدث الوفد عن آخر التطورات في عملية المفاوضات من أجل وقف العدوان والتدمير، بحيث وصلت حصيلة الشهداء إلى أكثر من ألفين شهيد و10 آلاف جريح، وتم تدمير احياء بكاملها، معبرا الرئيس بان الهم الاول هو ضرورة

وقف القتال، على أساس ان هذا هو الهدف منذ البداية " ونحن منذ البداية وقبل أن تأتي المبادرة المصرية بناء على طلبنا، كان هدفنا الأساس هو كيف يمكن أن نؤمن وقف القتال وفي ذلك الوقت لم يتعد الشهداء 60 أو 70 أو 80 شهيدا، والآن هناك 2000 من الشهداء، وكل يوم يوجد شهداء" (وفا، 2014، آب).

بحث الاجتماع ما جرى في القاهرة من مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، وأبرز التوصيات من قبل الوفد الموحد لاستكمال مفاوضات التهدئة،والموقف الفلسطيني الموحد لتثبيت التهدئة ووقف إطلاق النار بشكل دائم بما يؤمن وقف العدوان على الشعب الفلسطيني وقطاع غزة بشكل خاص ورفع الحصار الظالم عنه براً وبحراً وتوفير مستلزمات إعادة إعماره، وضرورة مواصلة العمل وبشكل حثيث من أجل الدفاع عن المصلحة الوطنية عبر فك الحصار الشامل على قطاع غزة ومنع أية إمكانية لتجدد العدوان الإجرامي الذي قاد إلى دمار شامل وسقوط ألفي شهيد وعشرة آلاف جريح، وارتكاب جرائم حرب غير مسبوقة وتدمير للبنى التحتية مما خلق كارثة إنسانية واسعة النطاق (وفا، 2014، آب).

وقد شملت الكلمة ما تم طرحه في المفاوضات من مطالب بخصوص إنهاء الحصار لقطاع غزة وفتح المعابر وحرية الحركة مؤكدا الرئيس بأنها لا تنفصل عن الهدف الوطني الأكبر والذي يتمثل في إنهاء الاحتلال عن جميع الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس وغزة وفرض السيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضها ومياهها وأجوائها، وهو الهدف الذي يجب مواصلة العمل من أجله لإنهاء الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا الفلسطيني (وفا، 2014، آب).

اجتمع الرئيس مرة أخرى في 26 آب عام2014 مع القيادة الفلسطينية لبحث آخر تطورات المفاوضات والمبادرة المصرية من أجل وقف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، حيث كان العدوان يمر باليوم الواحد والخمسين على القطاع وفي هذه المدة ارتفع عدد الشهداء إلى أكثر من ألفي شهيد وإلى أكثر من 10 آلاف جريح وعشرات آلاف البيوت، وعشرات العائلات قد تصل إلى أكثر من ستين عائلة أبيدت بالكامل (وفا، 2014، آب).

واعلن الرئيس قبول المبادرة المصرية بوقف القتال وتزويد القطاع بـــالمواد الإنســـانية والطبية والغذائية والعمرانية التي يحتاجها، وأعلن الرئيس بأن هناك وقف كامل للقتـــال ليعـــود الوفدان مرة أخرى للقاهرة لاستكمال الجهود، كما أشار إلى المساعدات التي قـــدمتها الحكومـــة الفلسطينية لقطاع غزة.

وطرح الرئيس تساؤلات تدور حول ماذا بعد هذه الحرب، مؤكدا على أن يكون هنـــاك رؤية واضحة حتى لا يتعرض الشعب الفلسطيني لعدوان آخر مشابه " ماذا بعد؟ قطـــاع غـــزة بالذات تعرض لـــ 3 حروب في 2008–2009 و2012 و2014، هل نتوقع حرب أخرى بعـــد سنة أو سنتين، وإلى متى ستبقى القضية بدون حل، نحن سنضع أمام القيادة رؤيتنا لهذا الحـــل وسنستمر في التشاور فيه مع الأشقاء والمجتمع الدولي، لكن يجب أن تكون الرؤية واضحة جدا، ومحددة جدا ومعلومة من الأف إلى الياء، أما الدخول في مفاوضات غائمة أمـــر لا يمكـــن أن نستمر فيه" (وفا، 2014، آب).

وفي المؤتمر الرابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وبعد استقرار الاوضاع في غزة، تحدث الرئيس في كلمته عن تفاصيل الحرب ونتائجها وما لحق القضية من أضرار بسبب هذا العدوان على غزة فبعد 51 يوما من العدوان والمفاوضات تبعا للمبادرة المصرية اســـتقرت الاوضاع في غزة، فقد بدأت التطورات على الساحة الفلسطينية بعد اختطاف ثلاثة اســـرائيليين ليتم الرد عليها بجريمة بشعة أُحرق فيها الطفل " محمد أبو خضير" وثم قتل، ومـــن ثـــم انتقـــل العدوان على قطاع غزة وبطريقة بشعة من قبل الاحـــتلال الاســـرائيلي وأصـــبحت الجهـــود الفلسطينية تأخذ مجرى وقف القتال ووقف الدم، وقد أكد الرئيس في خطابه بأن المهـــم وقـــف القتال وثم توضع أي متطلبات اخرى على الطاولة، ورغم ذلك استمر الاعتداء.

ثم جاء دور المبادرة المصرية بطلب من الحكومة الفلسطينية بأن تطرح مصر المبادرة، "ونحن نعرف أن بين مصر وحماس ما بينهما؛ ومع ذلك قلنا لهم عضّوا على الجرح الآن؛ هناك قضية وطنية قومية إستراتيجية على حدودكم أنتم الأدرى والأولى، وأنتم الوحيـــدون القـــادرون على عمل شيء، لذلك نريد مبادرة مصرية توقف شلال الدم، وتمنع تدمير البلد، وتحـــول دون

قتل الأطفال وقتل النساء والشيوخ" (وفا، 2014، آب) وكانت المبادرة المصرية، والتي صادفت كثيرًا من الاعتراضات وكثيرًا من الرفض؛ ولكن صممت الحكومة على أنها الوحيدة التي يجب أن تكون على الطاولة؛ ولأول مرة منذ الحروب الثلاث على قطاع غزة، تشكل وفدًا فلسطينيًا من منظمة التحرير الفلسطينية ومن المنظمات المعنية، وتوجه الوفد للقاهرة على أمل إيقاف القتال؛ وتطرق الرئيس لهذا في خطابه محملا حكومة حماس مسؤولية رفضها قبول المبادرة منذ البداية "ولو حصل منذ إرسال الوفد لكان عدد الشهداء أقل والمصابون أقل وحجم الدمار أقل؛ ولكن النتيجة النهائية للأسف الشديد هي 2140 شهيدًا، وإذا أضفناهم إلى شهداء الحروب الثلاث السابقة وإلى الشهداء الذين قضوا في عهد مشكلة شاليط لوصل العدد إلى 10 آلاف شهيد، بالإضافة إلى 10 آلاف جريح و35 ألف بيت مدمر بشكل كامل وبشكل جزئي؛ واستمر القتال" (وفا، 2014، آب).

واستمر الرئيس في مهاجمة حركة حماس على ان عدم قبولها ما هو الا استهانة بالشعب الفلسطيني "والتفاهمات التي تم التوصل إليها هي: وقف إطلاق النار، وبقية القضايا تدرس فيما بعد. 'شو عدا ما بدا'! ونحن من أول يوم تحدثنا في هذا. لماذا اليوم! وبعد 51 يومًا، و2140 شهيدًا، و10 آلاف جريح، و35 ألف بيت؟ لماذا! هل شعبنا هين علينا إلى هذه الدرجة! أليس هذا شعبنا من يقتل في غزة!" (وفا، 2014، آب).

كما أشار الرئيس بأن الحرب على غزة والعدوان الاسرائيلي هو السبب في نمو التطرف وتراجع ثقافة السلام وانهيار الجهود لتحقيقه، وأوضح فيه مدى بشاعة الحرب الأخيرة على غزة والتي كانت سلسلة من جرائم الحرب نفذت ببث مباشر على مرأى ومسمع العالم بأسره لحظة بلحظة، الأمر الذي لن يجعل الاحتلال يفلت من جريمته بدون مساءلة " ونعتقد أو نتمنى أن لا يحاول أحد مساعدة الاحتلال هذه المرة أيضاً على الإفلات بجريمته دون مساءلة" (وفا، 2014، أيلول).

وفي 12 تشرين الأول عقد مؤتمر للمانحين في اعادة اعمار غزة في القاهرة:

- شرح الرئيس مدى الخسائر التي لحقت بالقطاع إثر الحـــروب والاعتـــداءات الاســـرائيلية المتتابعة عليه، فقد تعرض لثلاثة حروب في غضون ست سنوات، قد لحق به دمار كبير، في الأرواح والممتلكات. وبلغ عدد الشهداء 3760 شهيدا، منهم 2145 في الحرب الأخيرة، وبلغ عدد الجرحى 18100 جريحا، منهم 11200 في الحرب الأخيرة، وبلغ ما تم تـــدميره أو تضرر من المنازل أكثر من 80000 بيتا ومؤسسة، منها 61800 في الحرب الأخيرة، كما تضررت مرافق البنية التحتية، والمرافق العامة، ومنشآت القطاع الخاص بشكل كبير، بما في ذلك محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، وشبكات المياه والصـــرف الصـــحي والكهرباء والاتصالات والنقل، وأحياء بكاملها أصبحت ركاماً، وأكثر من تسعين عائلة لـــم تعد موجودة في السجل المدني للسكان، ودُمرت آلاف المنشـــآت الاقتصـــادية الصـــناعية والزراعية والتجارية، الأمر الذي شكل ضربة قاصمة لهذا القطاع الحيوي، ففقد الآلاف من الموظفين والعمال مصادر رزقهم، ولحقت خسارة كبيرة برؤوس الأموال. (وفـــا، 2014، تشرين الأول).

- ضرورة إعادة بناء المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، "لأنها كلها دمّرت، التي يجـــب أن تكون مع نظيراتها في الضفة الغربية، تحت ولاية حكومة الوفاق الوطني، وإزالة العقبـــات التي تواجه عملها في هذا المجال، وكذلك إعادة تشغيل المعابر بين المدن الفلسطينية في كل من غزة والضفة، وبين فلسطين والعالم، فلا يعقل أن يظل اقتصاد فلسطين رهينة إجراءات الاحتلال وممارساته العقابية" (وفا، 2014، تشرين الأول).

- حمل الخطاب وعود لأهل غزة برفع الظلم عنهم، وإنهاء معاناتهم التي يعيشونها منذ سنوات، بانيا آمالا لهم من خلال دعم العرب والعالم لهم " الذين نثق بأنهم لن يخـــذلونا في دعم اقتصادنا وتحسين أوضاعه، وتمكينكم من استعادة حياتكم الكريمة فـــي وطـــنكم، وإخراجكم من هذه الحالة الكارثية التي سببتها الحرب الظالمة، فقد هزت مأساتكم ضـــمير العالم" (وفا، 2014، تشرين الأول).

وفي تشرين الثاني في ذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات تحدث الرئيس مرة أخرى عن ضرورة إعادة إعمار غزة كأولوية من أولويات الحكومة الفلسطينية، وضرورة إنهاء الإنقسام (وفا، 2014، صفحة تشرين الثاني).

وفي نهاية عام 2014 ألقى الرئيس كلمة في اجتماع للقيادة الفلسطينية يحاول الدفاع والرد على من يحمل السلطة الوطنية الفلسطينية عدم وجود اعمار في غزة، مبينا أن الهم الأكبر الذي للحكومة الفلسطينية هو إعادة إعمار غزة، ولكن السبب وراء التعطيل هو عدم تسليم المواد والتبرعات للقطاع محملا حكومة حماس مسؤولية ذلك "وهذا لا يعني أن ذلك بديل لتسلم كل المواد والتبرعات من دول العالم التي قدرت في مؤتمر إعادة الإعمار بـ5 مليار دولار، نحن جاهزون والمصريون فورا إذا التزمت حماس بهذا الاتفاق، لكن أتمنى أن تتركوا حماس وحدها تتكلم لا أن ندعم نحن أيضا هذا التوجه الخاطئ وغير الصحيح الذي تتبناه حماس، نحن اليوم جاهزون وأمس جاهزون وغدا جاهزون" (وفا، 2014، كانون الأول).

وجه اتهامات لحماس وهاجمها على أنها هي من تعطل اعمار غزة قائلا في خطابه " نحن دعونا إلى المؤتمر...، وانتهى لكن لماذا إلى الآن؟، إما أن تأخذ حماس نسبة مئوية مما يصل وإما لا تسمح، وتفرض الضرائب على مئات المواد التي تصلها بما فيها التبرعات، فكيف يمكن ذلك؟! أين الحرص على الشعب الذي يجلس في العراء إلى الآن؟ أنا لا ألوم فقط حماس بل من يجتمع معها ويلتقي معها ويجاريها في ادعاءاتها هذه" (وفا، 2014، كانون الأول).

كما استمرت خطاباته حتى نهاية عام 2014 تتحدث بأن الإنقسام هو السبب في الحروب العدوانية على القطاع، وهو الذي دفع الاحتلال للتجرؤ على جريمته البشعة بحجة انه لا يعرف مع من يتفاوض، مطالبا الشعب بانجاز المصالحة الوطنية من أجل المصلحة الوطنية "آن الأوان بعد التجربة المريرة، والحروب العدوانية الإسرائيلية على القطاع للتحلي بالمسؤولية، والارتفاع عن المصالح الفئوية الضيقة، والشعارات الشعبوية، بإنجاز مصالحةٍ وطنيةٍ حقيقية تنهي الانقسام، وتمكننا من الإسراع في إعادة إعمار قطاع غزة، بتمكين حكومة التوافق الوطني من ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها كافة، بدءاً من الإشراف على المعابر، ولكن أيضاً وأيضاً

الإشراف على تنفيذ مشاريع إعادة الاعمار، بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما هو متفق عليه" (وفا، 2014، كانون الاول)

في عام 2015 استمر الحديث عن العدوان على غزة من جانب ضرورة استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الإنقسام على أساس انه هو المسبب للحروب على قطاع غـزة، إضـافة إلـى الحديث عن إعمار غزة، وضرورة السعي لتطبيق ما جاء في مؤتمر المانحين، على أسـاس أن هناك معيقات حالت دونما البدء في الإعمار منذ تاريخ المؤتمر في تشرين الاول وحتـى عـام 2015.

عاد الرئيس ليوجه اللوم لحكومة حماس على أساس هي من تعطل الاتفاق الذي تم فـي مؤتمر المانحين "تم الاتفاق من البداية أن الذي يتولى هذه المسؤولية هو حكومة الوفاق المتفـق عليها التي تستلم المعونات والمساعدات، وهي برعاية الأمم المتحدة توصـلها إلـى العنـاوين الصحيحة إلى الناس المحتاجين، لكن مع الأسف إلى الآن لم نستطع تطبيق ذلك والسؤال لماذا، هكذا الاتفاق يوجد 5 مليار تبرع العالم فيه، ويتساءلون ندفع لمن للحكومة أين الحكومة موجودة على الحدود. هذه هي المشكلة الحقيقية أقولها بصراحة هذا هو العائق الوحيد لإعادة الإعمـار" (وفا، 2015، صفحة كانون الثاني).

كما أُشير في الخطاب نفسه إلى أن مسألة اعادة الاعمار مرتبطة بالمصالحة وحكومـة التوافق الوطني، على اعتبار أن تمكين حكومة الوفاق الوطني من القيـام بـدورها فـي كـل المجالات، بما فيها الأمني، سيمكنها من إعادة إعمار ما دمره الاحتلال في قطاع غـزة خـلال حروبه الثلاثة منذ أن حدث الانقسام، وسيكون ذلك مقدمة للاسـتحقاق الأهـم، وهـو إجـراء الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والمجلس الوطني، ليقول الشعب كلمته الفصل، فهو صـاحب الولاية (وفا، 2015، أيار)، وبقي الخطاب عن العدوان على غزة يحمل نفس الرئسـالة حتـى نهاية 2015، يتحدث عن اكمال المسير نحو اعادة الإعمار "سنواصل العمل على فك الحصـار الإسرائيلي عن قطاع غزة، واستكمال مسيرة إعادة إعمار مـا دمـره الإخـتلال، وإن عـودة

الشرعية لقطاع غزة، ستؤدي حتماً إلى تخفيف المعاناة وإنهاء العديد من المشاكل التي يعاني منها شعبنا هنا" (وفا، 2015، كانون الاول).

الرؤية السياسية لخطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة من عام (2012-2015)

في خطابات عام 2007 لم يكن الحديث عن قطاع غزة إلا بما يتفق مع ضرورة فك الحصار عنها من اجل وحدة وطنية وإنهاء حالة الإنقسام، بحيث أن العدوان الوحيد على فلسطين في تلك الفترة كان الإنقسام الفلسطيني الذي تبع الانتخابات التشريعة الثانية، وسيطرة حكومة حماس على قطاع غزة، وانقسمت فلسطين فيه إلى شقين ترأس كل منهما حكومة.

في عام 2012، وبعد أن بدأت الحرب على غزة في 14 تشرين الثاني، كان خطاب الرئيس يحمل الغضب والحزن على ما جرى في القطاع، موضحا أن السبب العدوان هو تعطيل الذهاب للأمم المتحدة للتصويت على عضوية الدولة المراقب، وسببه الإنقسام الفلسطيني الذي دفع الاحتلال للعدوان على القطاع، وبالتالي تعطيل كل الجهود نحو المفاوضات من أجل تحقيق السلام.

كما كانت الخطابات تحمل شعارات تطلب من الشعب في قطاع غزة الصبر والصمود، وتطلب من الشعب الفلسطيني ككل الوحدة وانهاء الإنقسام وانجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية لوقف العدوان على القطاع.

وفي عام 2013، استمر الخطاب نحو ضرورة وحدة الشعب الفلسطيني لفك الحصار القائم على القطاع، واستمرار الجهود نحو إعادة إعمار غزة بسبب ما خلفته الحرب عليها، وعن التزامه بالقطاع على أساس أنه مسؤوليته كونه جزء من الكل الفلسطيني.

وفي عام 2014 وبعدما أعلن انهاء الإنقسام الفلسطيني وتشكيل حكومة وفاق وطني شنت حرب ثالثة على قطاع غزة بعد حربي 2008و 2012، وعندها حمل الخطاب السياسي

للرئيس محمود عباس لغة أقسى من الحروب السابقة ليس اتجاه الاحتلال الاسرائيلي فقط، بل أخذ بمهاجمة حكومة حماس على أنها هي من تتحمل مسؤولية ما يجري في القطاع.

المختلف في خطابات الرئيس في عام 2014، هو أنه حمل إلى جانب الشعارات المعتادة تشكيل وفد لأول مرة لوقف العدوان على القطاع، ودعم المبادرة المصرية التي قدمتها من أجل أن تكون وسيطا لوقف العدوان، داعيا إلى أن الهم الأول له هو وقف القتال والدم في القطاع، ليتم بعدها الاتفاق على كل شيء آخر.

إلا أنه عاد وحمل حماس مسؤولية استمرار العدوان على القطاع كونها رفضت في المفاوضات التهدئة، إلا بعد 22 يوما من العدوان، على أساس أنها وافقت في النهاية على ما تم طرحه منذ البداية لكن بعد حصيلة كبيرة من الشهداء وازدياد الدمار في القطاع.

وجهت لخطابات الرئيس في عام 2014 عدة انتقادات كونه كان يتحدث عن التهدئة فقط دونما اعتبار للشهداء والمقاومة، وفي مقال كتب عن انتقادات لأداء الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية خلال العدوان على غزة من حيث خطابات الرئيس، والقرارات الفردية وإقصاء للفعل المقاوم له خلال العدوان، ومن تأكيده على التنسيق الامني في خطابه خلال العدوان، وعدم تعاون من قبل الدول العربية لوقف ذلك العدوان بدوره قال أبو أحمد فؤاد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "إن ما جاء على لسان الرئيس أبو مازن وموافقته على ما سمي بالمبادرة المصرية، لم يستشر أحد من الفصائل ولم يصدر أي قرار عن أي مؤسسة فلسطينية بالموافقة، ولم يبحث هذا الموضوع على الإطلاق لا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا في القيادة الفلسطينية، ولا علم لأي فصيل فلسطيني بما يسمى بالمبادرة المصرية، الكل سمع بها من وسائل الإعلام" (الكرامة برس، 2014).

وبعد انتهاء الحرب عقد مؤتمر للمانحين لإعادة إعمار غزة، وأصبحت الخطابات بعدها تتحدث عن ضرورة إعادة بناء المؤسسات لتكون تحت مسؤولية منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للكل الفلسطيني والتي تعتبر غزة جزءا منه، واستمر

الحديث عن الإعمار إلى عام 2015 دونما نتائج، محملا الرئيس بعدها في كل خطاباته توقف الإعمار لحركة حماس، على أنها هي من ترفض ادخال المساعدات وتقديمها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

لذلك فإن الخطابات التي تتعلق بالعدوان على غزة لم تختلف عن غيرها في الحديث عن ضرورة الوحدة وعدم تعطيل عملية السلام، وحملت كغيرها من الخطابات مهاجمة لحركة حماس بأنها السبب في تعطيل أي عمل، وعلى أنها هي من تعطل المشروع الوطني، وتتسبب في العدوان على غزة.

اللغة

في حين كانت اللغة في الخطابات المنددة للعدوان الاسرائيلي على القطاع في عام 2012 تحمل شعارات لحث الشعب في القطاع على الصبر والرباط، وكانت لغة فيها حزن وغضب لأنها الحرب الثانية على القطاع بعد 2008، كانت اللغة أشد وأكثر غضبا منها في عام 2014، تدعو لمقاومة العدو، حيث وجه الرئيس في 23 تموز 2014 خطابا شديد اللهجة انهاه بالآية الكريمة "أُذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير" والتي تدعو لمقاومة المحتل، وهذا الأمر الذي لم تشهده خطابات الرئيس في الحروب السابقة على قطاع غزة، الامر الذي جعل اسرائيل تقول بأن خطاب الرئيس يحث حماس على القتال.

وحملت الخطابات لغة التحدي للسياسة العدوانية الإسرائيلية، بحيث كانت خطابات الرئيس تتوجه نحو أن العدوان لن يمنعه من المضي نحو الأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة مراقب، ولن يوقف عملية السلام، ولن يسمح لاسرائيل بالهروب من المساءلة عن جرائمها في غزة.

وحملت الخطابات في 2014 لغة تهديد للذهاب للمنظمات الدولية لمحاسبة الاحتلال الاسرائيلي على جرائمه في قطاع غزة.

التكرار والرسالة

تكرر في الخطابات نفس المضمون من الرسائل في كون العدوان علـــى غـــزة ســـببه الإنقسام الفلسطيني وعدم وحدة الشعب، وأن العدوان هو تعطيل لعملية السلام، وللذهاب للأمـــم المتحدة، وفي عام 2014، أن العدوان هدفه تعطيل حكومة التوافق الوطني وإفشالها، وتحميـــل المسؤولية لحركة حماس في ازدياد عدد الشهداء ورفضها للتهدئة ورفضها للمبادرة المصـــرية منذ البداية.

تكررت في كل الأعوام من 2012–2015 قضية ضرورة إعادة إعمار غزة، وعنـــدما فات الوقت وفشلت الجهود في ادخال المساعدات للقطاع حمّل الرئيس المسؤولية لحركة حماس في سيطرتها على الحدود التي تمنع من إدخال المساعدات، كون المساعدات يجب أن تكون من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

المفاوضات وعملية السلام

العملية التفاوضية بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي قائمة على أســـاس إقامـــة دولـــة فلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، والاعتراف باسرائيل والسعي لحل الدولتين، وضمن عينة الدراسة في السنوات 2012–2015، فإن الخطابات قد حملت خلال هذه الفترة تطورات عديدة وقرارات متغيرة فيما يتعلق بالعملية التفاوضية من قبل الرئيس محمـــود عباس، سواء في خطابه الموجه للداخل الفلسطيني أو في الخطاب الموجه للخارج.

حملت خطابات الرئيس محمود عباس خلال عام 2012، عدة مضامين ورســـائل فيمـــا يتعلق بعملية المفاوضات، وعلى عملية السلام:

- **التفاوض على أساس القضايا الست**

- أن المفاوضات القائمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول قضـــايا ســـت وهـــي: الحدود، والأمن، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، والمياه وفـــي عـــام 2012 أعلـــن

الرئيس بأن هناك تفاهمات حول هذه القضايا العالقة وليس اتفاقات، ولكن فترة الانتخابات الاسرائيلية أوقفت عملية التفاوض "وانتظرنا حتى تجري الانتخابات وحتى تأتي حكومة إسرائيلية جديدة، وبعد فترة جاءت حكومة السيد بنيامين نتنياهو، وبدأنا المحاولات من أجل العودة إلى المفاوضات وكان طلبنا الأساسي أن يتوقف الاستيطان بشكل كامل، لنستطيع أن نناقش القضايا الأساسية" (وفا، 2012، صفحة كانون الثاني).

- **فشل المفاوضات سبب الذهاب للأمم المتحدة**

- استمرت النقاشات والمساعي من أجل الوصول إلى اتفاق حول المفاوضات ولكنها فشلت جميعها وبقيت منذ أيلول عام 2011 وحتى بداية 2012 كل الحلول فاشلة ولا جديد في العملية التفاوضية مما دفع الرئيس للذهاب للأمم المتحدة. " إننا إذا لم نتمكن من العودة إلى المفاوضات، فسنذهب إلى الأمم المتحدة" (وفا، 2012، صفحة كانون الثاني).

- وبعد أن فشلت اللقاءات التي تمت بين الجانبين منذ الذهاب الى واشنطن عام 2010 مع الرئيس المصري حسني مبارك، والملك عبد الله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، ومبعوث اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط توني بلير، من أجل البحث عن صيغة للعودة إلى المفاوضات، فشلت كل الجهود، ثم الى شرم الشيخ وفشلت الجهود مرة أخرى، كما فشلت مع نتانياهو لأن التركيز من الجانب الاسرائيلي كان على نقطة الأمن فقط، على أساس أن ما يتم طرحه هو أن إسرائيل تريد البقاء في غور الأردن وفي التلال المقابلة للأرض الفلسطينية لمدة أربعين سنة، "هذا المفهوم أو هذا المنطق الذي انتهت به جلسات سبتمبر قبل الماضي، ولذلك؛ لم نستطع أن نفعل شيئًا. ونحن رفضنا بطبيعة الحال كما رفض هو" (وفا، 2012، صفحة كانون الثاني).

- لم تكن المسألة وقف الاستيطان فقط، وإنما مفهوم الجانب الإسرائيلي حول موضوع الأمن، ورفضه المطلق الحديث في قضية الحدود، قبل الاتفاق على مسألة الأمن، هذا كان المنطق الذي قدمه الإسرائيليون؛ لذلك فشلت المفاوضات وقرر الرئيس الذهاب للأمم المتحدة.

- **لا مفاوضات بدون وقف الاستيطان وتحرير الأسرى**

- أكد الرئيس في خطاباته في عام 2012 وفي أكثر من خطاب بأنه لا مفاوضات بدون الاتفاق على نقطتين أساسيتين " لا توجد مفاوضات، المفاوضات تبدأ بشكل ثنائي بيننا وبين الإسرائيليين، عندما نتفق على هاتين النقطتين، ووقف الاستيطان. بمعنى، إذا لم يتوقف الاستيطان. واتفقنا أيضا لن نذهب، وأظن هذا واضح، أضفنا إلى هذه الصفقة الصغيرة، تحرير أسرى، قالوا: لماذا نعطيكم أسرى؟ وقلنا: نذكركم إن هناك اتفاقا بيننا وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أولمرت، وهو اتفاق رسمي، على أنه بمجرد انتهاء قضية شاليط سيقدم لنا عدداً أكثر، وبمواصفات أحسن مما قدمه لشاليط، وهذا مسجل بنص" (وفا، 2012، صفحة كانون الثاني).

- الاستيطان: الاستيطان عقبة أمام عملية المفاوضات يجعلها بلا جدوى: فقد أكد الرئيس في خطابه بأن ايقاف الاستيطان هو التزام وليس شرط من أجل العودة لمفاوضات ذات جدوى.

- صرح الرئيس محمود عباس بأن وقف الاستيطان بالنسبة لهم هو عدم تقديم عطاءات جديدة" كانوا يقولوا نحن مستعدون لوقف الاستيطان، كيف؟ أن لا نقدم عطاءات حكومية جديدة، ولكن لا نستطيع أن نعطل العطاءات الخاصة، علما بأن 90% من العطاءات المقدمة للاستيطان هي عطاءات خاصة، وكل ما تفعله الحكومة تسهل من حيث مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار تمهيدا للمستوطنين، ثم تأتي الشركات الخاصة الإسرائيلية للبناء، الحكومة الإسرائيلية لا تتدخل وهذا ما تعني به إسرائيل أنها توقف الاستيطان". (وفا، 2012، صفحة شباط)

- **اللجنة الرباعية وأرضية للتفاوض**

- في عام 2011 أصدرت اللجنة الرباعية بيانا تدعوا فيه الطرفين إلى الامتناع عن الاعمال الاحداية في الجانب التفاوضي على أن يكون الموعد النهائي هو 26-1-2012،

واجتمعت اللجنة مع الطرفين، إلا ان جاءت مبادرة اردنية ليتفق الطرفين علـــى أرضـــية للتفاوض.

لكن جاء في خطابات الرئيس بأن كل ما يقال كان هو تكرار للسابق وللقاءات الســـابقة ومن دون أي اتفاق على أرضية تفاوضية واضحة " أن ما يجري هو ليس مفاوضات، بل نفس الاجتماعات التي كانت تتم في السابق، هو نفس الكلام الذي كان يجري في السابق، والذي ذهبنا إليه في واشنطن وبيت نتنياهو وشرم الشيخ، إذا كان هناك أرضية متفق عليها للتفاوض سنذهب، وإذا لم يكن هناك أرضية على ماذا نتفاوض" (وفا، 2012، صفحة كانون الثاني).

"لقد سبق أن اتفقنا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أيهود أولمرت وتفاهمنا معـــه، ولذلك قلنا ليس لدينا مانع، وذهبنا إلى الأردن وجرت الحوارات واللقاءات، ولهـــذه اللحظـــة لا يوجد أي اتفاق على الأرضية" (وفا، 2012، صفحة كانون الثاني).

وأكد الرئيس خلال نفس الفترة عند فشل المفاوضات بعد فوات الموعد المحدد فـــي 1\26 أن اللجنة السياسية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة المركزية لحركة فتح، تنـــاقش الأمر، وتفتح الآفاق لمعرفة ما الذي يجب فعله بعد 26-1.

- اللجنة العربية تفشل في مهامها بسبب عدم اعتراف اسرائيل بفلسطين ورفضها للسلام "مع الأسف لم يحصل بها شيء وإسرائيل لا تلتفت إليها، ونحـــن فـــي كـــل مناســـبة نقـــول للإسرائيليين: إنها فرصة ثمينة لكم وللسلام في العالم، اعترفوا بدولة فلسطينية، وانسحبوا من الأراضي المحتلة، فإن العرب جميعا والمسلمون أيضا ســـيعترفون بكـــم ويطبعـــون علاقاتهم معكم حسب المبادرة العربية، لكن الإسرائيليين لم يحركوا ساكنا ولم يلتفتوا إلى هذه المبادرة الثمينة التي من وجهة نظرنا نعتبرها أثمن مبادرة جاءت من أجل القضـــية الفلسطينية منذ أكثر من 60 عامًا". (وفا، 2012، صفحة شباط).

- وحتى ذكرى النكبة والرئيس يتحدث عن ضرورة وجود مفاوضات على أرضية واضحة، "إننا من حيث المبدأ مع المفاوضات المستندة إلى مرجعيات وأهداف واضحة، وكـــل مـــا

نجريه من اتصالات ومن رسائل متبادلة الغاية الأساسية منها هي الوصول إلـــى نقطـــة سنعرف عندها ويعرف العالم أيضاً، إن كانت إسرائيل تقبل بإنهاء احتلالها وإقامة دولتنا" (وفا، 2012، صفحة ايار).

- **رفض الاسرائيليين وقف الاستيطان والاعتراف بخطة خارطة الطريق**

طرح الرئيس في خطابه أمام مجلس الجامعة العربية بالقاهرة بأن الاسرائيليين يرفضون وقف الاستيطان، يرفضون تقديم خرائط، ويرفضون الاعتراف بخطة خارطة الطريق.

- **السلطة لا سلطة**

- كما تطرق في خطابه أمام الجامعة العربية بالقاهرة بأن السلطة لا سلطة لها على أراضيها بسبب الاستيطان الذي يقيمه الاحتلال وبالتالي رغم المبادرة التي حاول الرئيس أوباما أن يقدمها لتمهيد الأجواء للمفاوضات تسمى 'إعادة بناء الثقة'؛ وأنه تم الموافقة عليها بعـــدما أكد لنا الأميركيون أن هذه النقاط التي تتعلق ببناء الثقة لن تكون لها علاقة بالمفاوضـــات فعلاً، وتنص على إطلاق سراح عدد من الأسرى، و إزالة كثير من الحـــواجز، وتغييـــر معالم الأرض الفلسطينية؛ فقال " كما تعلمون أن الأرض الفلسطينية مقسمة إلـــى ثلاثـــة أقسام: (أ، ب، وج). "ج"؛ لا نقترب منها، وهي أكثر من 60% مـــن أراضـــي الضـــفة الغربية ولا نقترب منها، وهي كلها بتصرف الإســـرائيليين، أمـــا المنـــاطق "ب"؛ نحـــن موجودين وغير موجدين والسلطة ليس لها سلطة هناك، وتعتبر من ضمن الأراضي التي أصبحت فلسطينية" (وفا، 2012، صفحة شباط) إلا أنه أشار بانه لم يتلق أي جواب مـــن الجانب الإسرائيلي.

- وعليه قال بأن الحلول القائمة من أجل إعادة السلطة للسلطة هي الرسالة للمجتمع الـــدولي وللمؤسسات الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة " إذن هذه الرسالة. ســـنقول فيهـــا: أن السلطة لم تعد سلطة، ونحن لم نعد نتحمل الوضع كما هو عليه، سنرسل رسائل إلى بعض دول المجتمع الدولي، وننتظر الرد. إن قبل بالمبادئ القانونية الدولية التـــي نشـــير إليهـــا

ونتحدث عنها ونطمح للوصول إليها، أهلا وسهلا، وإذا رفض، سنذهب للمؤسسات الدولية مرة أخرى، سنذهب إلى مجلس الأمن، وسنذهب إلى الجمعية العامة، سنذهب إلى تفعيل معاهدة جنيف الرابعة، وغير ذلك من المؤسسات؛ لأن العالم لم يرحمنا، الرباعية لم تستطع أن تفعل شيء؛ فلعل المنظمات والمؤسسات القانونية يمكن أن تفعل شيء" " (وفا، 2012، صفحة شباط).

- **جمود في المفاوضات وطريق مسدود دون مرجعيات واضحة في عام 2012**

- كما أشار الرئيس في عام 2012 بجمود المفاوضات ووصولها لطريق مسدود وذلك بسبب سياسة اسرائيل وحكوماتها المتعاقبة، محملا الرئيس المسؤولية للسلطات الاسرائيلية على أنها تتهرب من استحقاقات عملية السلام، وما زالت مستمرة في التوسع الاستيطاني، بإقامة آلاف الوحدات السكنية الاستعمارية على أراضينا المحتلة، وسياسة تهويد القدس والمقدسات والتطهير العرقي المبرمج، هذا إلى جانب إقامة جدار العزل والفصل العنصري، الذي يصادر الأراضي الفلسطينية، ويسيطر على أحواض المياه الجوفية.

- مهاجما اسرائيل على أنها تعلن للعالم بأنها مع حل الدولتين، ولكنها في الحقيقة والواقع لا تعمل إلا على تقويضه، على أن حكومة إسرائيل تريد الأرض والأمن لها وحدها، وتضرب عرض الحائط بكل المبادرات الهادفة لإحلال السلام، بدءاً من مبادرة السلام العربية، وانتهاء بخطة خارطة الطريق، "فمنذ ثمانية عشر عاما على أوسلو، وإسرائيل تراوغ وتحاور وتناور، وتتهرب من كافة الاتفاقيات الموقعة وتضرب بها عرض الحائط" (وفا، 2012، صفحة نيسان).

- كرر الرئيس قضية ضرورة وجود مرجعية واضحة للمفاوضات في اجتماعه مع الجمعية العامة ". إن من سيسارع لنصحنا بتكرار تجربة ثبت عقمها بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية عليه أن يدرك أن مفاوضات بلا مرجعية واضحة تعني استنساخا للفشل وغطاء لتعزيز الاحتلال، وإجهازا على عملية سلام تحتضر. وكل من سينصحنا أيضا

بالانتظار والتأخير عليه أن يدرك أن الواقع الملتهب في بلادنا ومنطقتنا له توقيته الخاص ولا يحتمل مزيدا من التسويف والتأجيل، ولا موقعا متأخرا في جدول أعمال العالم" (وفا، 2012، ايلول).

- **سياسات اسرائيلية تصب في اضعاف السلطة ودليل على أنها ترفض حل الدولتين**

- مواصلة الاستيطان واعتداءات للمستوطنين: عبر الرئيس في خطابه عن استيائه مما اسماهم بالميليشيات الإرهابية للمستوطنين والاعتداءات التي أصبحت واقعا يوميا للشعب الفلسطيني إذ بلغ عددها منذ مطلع العام الحالي 535 اعتداء، "وبتنا أمام موجات لا تتوقف من الاعتداءات التي تستهدف مواطنينا ومساجدنا وكنائسنا وأديرتنا وبيوتنا ومدارسنا، وتصب حقدها ضد الأشجار والحقول والمزروعات والممتلكات، وأصبح مواطنونا أهدافا ثابتة لأعمال القتل والتنكيل وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية" (وفا، 2012، ايلول).

اعتبر الرئيس بأن اعتداءات المستوطنين هي أمر طبيعي لعملية الاستيطان المستمرة موجها ذلك من خلال كلمته امام الجمعية العامة يعرب فيها بأن هذه السياسة الاسرائيلية تشجع الاستيطان والمستوطنين، حتى أنها واصلت حملتها الاستيطانية مركزة على القدس ومحيطها، حملة تستهدف تغيير الطابع التاريخي والمحفور في أذهان البشرية للمدينة المقدسة، وتمارس تطهيرا عرقيا بحق المواطنين الفلسطينيين بهدم البيوت ومنع البناء ومصادرة الهويات والحرمان من الخدمات الأساسية خاصة في مجال الأبنية المدرسية، وإغلاق المؤسسات وإفقار المجتمع المقدسي عبر حصار الحواجز والجدران الذي يخنق المدينة ويمنع ملايين الفلسطينيين من الوصول الحر إلى مساجدها وكنائسها وإلى مدارسها ومستشفياتها وأسواقها.

- تشديد الحصار: استمر الرئيس محمود عباس في مهاجمة السياسية الاسرائيلية التي تعمد على مواصلة فرض حصارها الخانق وغاراتها واعتداءاتها على قطاع غزة واستمرارها في الاعتقالات لأبناء الشعب الفلسطيني (وفا، 2012، ايلول).

- ذاكرا الرئيس مواصلة سلطات الاحتلال تشديد الحصار وفرض القيود الصارمة على التنقل، ومنع السلطة الفلسطينية من تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات للمواطنين الذين يمنعون من زراعة أراضيهم ويحرمون من مياه الري، كما تقوم بمنع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية والإسكانية من قبل القطاع الخاص في مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المصنفة كمناطق خاضعة للسيطرة المطلقة للاحتلال والتي تبلغ مساحتها نحو 60% من أراضي الضفة، بل إن الاحتلال يعمد إلى هدم ما تبنيه السلطة من مشاريع ممولة من الأشقاء والأصدقاء، ويخرب ما تشقه السلطة الفلسطينية من طرق ويهدم البيوت البسيطة للمواطنين والمنشآت الزراعية،معبرا عن ذلك بالأرقام على أنها "أقدمت سلطات الاحتلال خلال الشهور الاثني عشر الماضية على هدم 510 منشآت فلسطينية في هذه المناطق وتشريد 770 مواطنا من أماكن إقامتهم. وهي إجراءات تلحق أكبر الضرر باقتصادنا وتعرقل البرامج التنموية للسلطة ونشاط القطاع الخاص، وتزيد من المصاعب المعيشية لمواطنينا كما أكدت المؤسسات المالية الدولية." (وفا، 2012، ايلول).

- سعي سلطات الاحتلال لتحويل الصراع إلى صراع ديني: وقد تطرق الرئيس في كلمته إلى أن الحكومة الاسرائيلية تبرز مواقفها العدوانية المتطرفة، حتى تبرر تصرفاتها العدوانية.

- مؤكدا الرئيس في الجمعية العامة أن هذه الاعتداءات تهدف إلى عرقلة عملية السلام " إن مجمل السياسة الإسرائيلية يصب في المحصلة في إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وإفشالها في القيام بمهامها ووظائفها وتنفيذ التزاماتها وهو ما يهدد بتقويض وجودها أو إنهائه" (وفا، 2012، ايلول).

- **الخارطة والحدود النهائية وفقا للمواقف الإسرائيلية**

حاول الرئيس في كلمته إظهار ما تحمله المواقف الرسمية الإسرائيلية والتي تناقض الاتفاقات، في حين أكد على التزامه في كل المعاهدات والاتفاقات كحكومة فلسطينية، على أساس أن الحكومة الإسرائيلية تحاول

- إنشاء معازل فلسطينية صغيرة محاصرة بالكتل الاستيطانية الضخمة وبالجدران والحواجز والمناطق الأمنية الواسعة والطرق المخصصة للمستوطنين، وستكون بالتالي خاضعة للهيمنة الكاملة لاحتلال عسكري استيطاني يعاد إنتاجه بمسميات جديدة، كالخطة أحادية الجانب لإقامة ما يسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة، وهذا المشروع نرفضه رفضا قاطعا من الألف إلى الياء لأنه لن يأتي بالسلام (وفا، 2012، ايلول).

- إن إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال، وترفض أن يحصل الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله، وترفض قيام دولة فلسطين.

- وأن اسرائيل تعد الشعب الفلسطيني بنكبة جديدة.

- **إنقاذ فرصة السلام تبدأ من معاقبة الاحتلال وإدانته**

تحدث الرئيس أنه وشعبه يتبنى ثقافة السلام ويتمسك بالمواثيق والقرارات، على أنه يجب محاسبة اسرائيل وإدانتها على كل اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، كما ورد في خطابه "إنني أتحدث باسم شعب غاضب، شعب يشعر أنه في حين يطالب بحقه في الحرية ويتبنى ثقافة السلام ويتمسك بمواثيق وقوانين وقرارات الشرعية الدولية، تستمر سياسة إغداق المكافآت على إسرائيل التي تتبنى حكومتها سياسة الحرب والاحتلال والاستيطان، ويجري السماح لها بالإفلات من المحاسبة والعقاب، ويعرقل البعض، ويعرقل البعض اتخاذ موقف حاسم تجاه انتهاكاتها للمواثيق والقانون الدولي، إن هذا يمثل في واقع الأمر رخصة للاحتلال ليواصل سياسة الاستئصال والتطهير العرقي وتشجيعا له ليعزز نظام الأبرتهايد ضد الشعب الفلسطيني" (وفا، 2012، ايلول). " إن المقاربة المطلوبة لإنقاذ فرصة السلام تفترض بادئ ذي بدء أن الاحتلال الإسرائيلي العنصري يجب أن يدان وأن يعاقب وأن يقاطع من أجل أن ينتهي وأن يرحل، وهذه المقاربة تتطلب أيضا أن يتم تكريس واعتماد مرجعيات وأسس الحل للصراع، المقرة جميعها من قبلكم".

- **فشل الجهود الدولية وأشكال التفاوض**

عبر الرئيس عن ممارسات السلطات الإسرائيلية لاعتداءاتها المستمرة وعدم التزامها بالاتفاقيات في كلمته في ذكرى استشهاد ياسر عرفات على أنه هناك تعنت اسرائيلي، "عبر مواصلة الاستيطان وعدم الالتزام بمرجعيات عملية السلام كافة، حيث وضع الإسرائيليون العقبات، معتمدين على القوة، وعلى ازدواجية المعايير لدى بعض القوى العظمى، مما جعل المفاوضات بيننا وبينهم تدور في حلقة مفرغة، ففشلت كل الجهود الدولية، كما فشلت كل أشكال التفاوض، ذلك لأنهم استمروا في الاستيطان، وبدأوا يجاهرون باعتبار الضفة الغربية أرضاً متنازعاً عليها وليست أرضاً محتلة" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

وفي عام 2013 حملت الخطابات الرسمية مواقف عديدة فيما يتعلق بملف المفاوضات وعملية السلام تتمثل في:

- **المفاوضات لا تنزع الشرعية عن اسرائيل**

أكد الرئيس في خطاباته في بداية عام 2013 بأن الاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والمفاوضات على هذا الأساس بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو ما يؤدي إلى حل الدولتين، معلنا "أن المفاوضات تؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وبأننا لا نريد نزع الشرعية عن إسرائيل، بل نزع الشرعية عن استيطانها واحتلالها وممارساتها وقوانينها" (وفا، 2013، كانون الثاني).

- **متطلبات السلام ثابتة**

أكد الرئيس على ما كان يؤكده في الاعوام السابقة من متطلبات عملية السلام من وقف الاستيطان إلى الإفراج عن الأسرى بحسب الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "قد تتغير طبيعة الائتلافات الحكومية في إسرائيل ولكن متطلبات السلام لن تتغير، بدءا بوقف الاستيطان والإفراج عن المعتقلين وبما يشمل حل قضايا الوضع النهائي كافة، بما فيها القدس

واللاجئين ووصولا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967" (وفا، 2013، كانون الثاني).

على أن تكون الحكومة الفلسطينية ملتزمة بجميع الاتفاقيات والمعاهدات ضمن الالتزامات المطلوبة من الجانب الاسرائيلي للمفاوضات "من جانبنا التزامنا بمبدأ حل الدولتين على حدود العام 1967، والتزامنا بالمبادرة العربية للسلام، مؤكدين بأن وقف الاستيطان والإفراج عن المعتقلين ليست شروطاً فلسطينية، بل هي التزامات مترتبة على الحكومة الإسرائيلية من خلال الاتفاقات الموقعة وخارطة الطريق" (وفا، 2013، آذار).

حاول الرئيس في خطاباته دوما التأكيد على أن المفاوضات تتم من دون تنازل عن الثوابت الوطنية باقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 ودون تخلٍ عن حقوق اللاجئين مع التزامه الكامل بكافة الاتفاقيات (وفا، 2013، أيار).

- **جولة جديدة من المفاوضات برعاية أمريكية**

- وفي زيارة لبارك أوباما الرئيس الأمريكي لاستئناف عملية المفاوضات من جديد فقد ركز الرئيس في خطابه على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسلام وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف

- صنع السلام يكون من خلال الالتزام بالشرعية الدولية وقراراتها وليس بالعنف والاحتلال والجدران والاستيطان والاعتقال والحصار وانكار حقوق اللاجئين.

- مؤكدا على أن الشعب الفلسطيني ملتزم بكل ذلك لأنه طالب للسلام ولإنهاء الاحتلال والعيش في سلام وأمان.

"جولة جيدة ومفيدة من المحادثات مع فخامة الرئيس أوباما، وكانت فرصة لأن نركز من جانبنا على ما يمثله استمرار الاستيطان من مخاطر كارثية على حل الدولتين وضرورة الإفراج عن الأسرى، وقد أكدت لفخامة الرئيس أن فلسطين قطعت شوطا طويلا وإضافيا من أجل صنع

السلام، وأؤكد أننا جاهزون لتنفيذ التزاماتنا وتعهداتنا كافة واحترام الاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية كي نوفر متطلبات إطلاق عملية السلام وتحقيق حل الدولتين فلسطين وإسرائيل" (وفا، 2013، آذار).

- **الذهاب إلى الأمم المتحدة لا يلغي المفاوضات**

- كما أشار إلى ان الذهاب إلى الأمم المتحدة رغم أن أميركا كانت تؤكد في الماضي أن الذهاب إلى الأمم المتحدة يلغي المفاوضات، بمعنى أن الذهاب إلى الأمم المتحدة وحصلنا على أي قرار سنتمسك بهذا القرار، ونلغي المفاوضات، بدوره أكد الرئيس بأن هذا غير صحيح على اعتبار أن:

- "عندما أتيح لنا العودة إلى المفاوضات قلنا نعم لا مانع نحن مستعدون لهذه المفاوضات، وكانت هناك أكثر من 12 زيارة ولقاء مع كيري من أجل متابعة هذا الموضوع فقط في ثلاثة أو أربعة أشهر، إلى أن وصلنا إلى المفتاح أو المبدأ، هناك موافقة بأن تكون أرضية هذه المفاوضات هي حل الدولتين على حدود عام 1967، وبالفعل تم الاتفاق على هذا" (وفا، 2013، أيلول).

- **الفصائل الفلسطينية والعودة للمفاوضات**

- بعد العودة للمفاوضات ضمن الاتفاق على حل الدولتين أكد الرئيس بأن الأمر قد عرض على اللجنة المركزية وعلى اللجنة التنفيذية، إلا أنها عارضت معتبرا الرئيس في خطابه بان المعارضة لا تدوم وبانهم يعودوا ليسيروا في الركب

- "وبلا شك كانت هناك معارضة من قبل عدد من الفصائل لمبدأ العودة إلى المفاوضات، وهذا حق لهم، يستطيعون أن يعترضوا وأن يرفضوا بصرف النظر عن الأسباب وعن النتيجة، وهذا أمر نحن تعودنا عليه في كل مسيرتنا الثورية منذ عام 1965 وحتى يومنا هذا، في كل مرة وفي كل قرار كان هناك معارضة، هذه المعارضة تستمر سنة سنتين ومن ثم يعودون ليسيروا في الركب، وآخرها أوسلو، الخيانية باعت وفرطت وتنازلت،

لكنهم كلهم عادوا وعملوا في السلطة وحصلوا على الهويات وكثير منهم أصبحوا نوابا ووزراء، لكن عندما اعترضوا قلنا لا مانع" (وفا، 2013، أيلول).

- **المفاوضات على أساس المطالبة بالدفعة الرابعة من الأسرى**

كما حاول الرئيس في خطابه شرح حالة المفاوضات والاتفاقات القائمة بخصوص الإفراج عن الاسرى الفلسطينيين كالتزام على اسرائيل تنفيذه، إلا أن هناك طلب أمريكي بألامتناع عن الذهاب للمنظمات الدولية خلال فترة المفاوضات، ورغم الرفض، تعهدت أميركا بأن تكون المفاوضات على أساس الدولتين على حدود 67، وأن تبدأ المفاوضات منها، فقبلت الحكومة الفلسطينية ذلك من دون الذهاب للمنظمات الدولية إذا تم أخذ أسرى ما قبل عام 1994 وعددهم 104 أسير، على ان يتم إطلاق سراحهم على أربع دفعات.

إلا ان الرئيس أشار في خطابه بأن اسرائيل بدأت بوضع العراقيل قبل إطلاق سراح الدفعة الأولى، حيث قالوا إن هناك شخصا في الدفعة الأولى سيبعد خارج البلاد، وهو ما قامت به قبل في صفقتي كنيسة المهد وصفقة شاليط بحيث أبعدت في صفقة كنيسة المهد عدد من الشباب من الكنيسة إلى غزة واسبانيا والبرتغال وايرلندا وغيرها، وإلى الآن لم يعودوا، كما فعلت ذلك في صفقة شاليط عندما أخرجت عدد كبير من الضفة إلى غزة، ومن غزة والضفة إلى الأردن وسوريا وتركيا وقطر، وهم بالعشرات، مؤكدا أنه لن يسمح لأن تتم صفقة أخرى بنفس الطريقة وإلا تلغى "بمجرد أن قالوا لنا إن هذا الشخص سنبعده قلنا لهم ببساطة نحن مع إلغاء الصفقة ولا نريدها، إذا كان سيطرد واحد فنحن نلغي الصفقة، وهذه الصفقة لا علاقة لها بالمفاوضات التي تم الاتفاق عليها والتي ستستمر، وإذا حدث أي تغيير بالعدد أو الشروط فنحن نلغي الصفقة كاملة، وانتهى الموضوع" (وفا، 2013، أيلول).

"المرحلة الأولى انتهت وبقيت المرحلة الثانية والثالثة والرابعة، وإذا قدموا مثل هذه الطلبات أو الشروط في المستقبل، أي الإبعاد أو عدم العودة إلى داره سنرفض، الشرط الأساسي

لهذه الصفة أن 104 أسرى يعودون إلى بيوتهم، لا أريد واحداً من الضفة يبعد إلـــى غـــزة أو العكس، لابد أن يعود إلى بيته" (وفا، 2013، أيلول).

- **المفاوضات لا تبدأ من الصفر**

وفي خطاب للرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأنه يخاطب الخارج الفلسطيني أكد بأن الفلسطينيين هم طلاب سلام، مع التزامهم في كافة الاتفاقيات ومن دون نزع الشـــرعية عن اسرائيل بل لتكريس شرعية دولة فلسطين، على اعتبار أن هذا ليس بديلا عن المفاوضـــات الجدية.

ومنذ استئناف المفاوضات في عام 2013 والعملية التفاوضية لا تبدأ من فراغ ولا مـــن الصفر، ولا تسير من غير خارطة " ونحن نخوض هذه الجولة التفاوضية الجديدة فإن علينا أن نذكر وأن نتذكر أننا لا ننطلق من فراغ، ولا نبدأ من الصفر، ولا ندور في متاهة نفتقـــد فيهـــا خارطة فتضيع منا الدروب، أو نفتقر لبوصلة فيغيب عن أعيننا خط النهاية ومحطة الوصـــول" (وفا، 2013، أيلول)، معبرا في خطابه عن غايات السلام وهدف المفاوضات ومرجعيتها، على أن غاية السلام تتمثل في رفع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني في النكبة في عـــام 1948 وتحقيق سلام عادل للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأن هدف المفاوضات يتحدد في التوصل إلى اتفاق سلام دائم يقود إلـــى قيـــام دولـــة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي الفلسطينية التـــي احتلت عام 1967 لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولـــة إســـرائيل، وحـــل مشـــكلة اللاجئـــين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه وفق القرار الأممي 194 كما دعت إليه ونصت عليه مبادرة السلام العربية.

مخاطبا الجميعة العامة للأمم المتحدة بأن "مرجعية المفاوضـــات ومحـــدداتها وغاياتهـــا وأسس الاتفاق المنشود فموجودة في قراركم التاريخي الخاص برفـــع مكانـــة فلســـطين، وفـــي القرارات الأخرى والمتكررة لهذا المحفل الرفيع وفي قرارات مجلس الأمن الـــدولي وهيئـــات

جامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والإتحـــاد الإفريقـــي ومنظمـــة التعاون الإسلامي، فهذه المحددات أصبحت في السنوات الأخيرة محط ما يقترب من الإجمـــاع الدولي الشامل" (المرجع السابق نفسه).

- **استئناف المفاوضات بحاجة إلى جهود انجاح دعم المسار التفاوضي**

أكد الرئيس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن انطلاق جولة جديدة مـــن المفاوضات خبر جيد، ولكنه يجب ألا يكون سببا كافيا لإثارة شعور بالطمأنينة لـــدى المجتمـــع الدولي. بل يتطلب من الأسرة الدولية بجانب دعم المسار التفاوضي بذل كل الجهود لإنجاحـــه، "ويكون ذلك من وجهة نظرنا بمواصلة التأكيد من قبل المنظمات الأممية والإقليمية ودول العالم على ما تحقق كإجماع دولي حول غاية السلام وأهداف المفاوضات ومرجعياتها وأسس الاتفـــاق الدائم".

كما أن الأسرة الدولية مطالبة بأن تراقب الوضع من أجل إدانة أية أفعال علـــى الأرض تقود لتقويض المسار التفاوضي، كعمليات الاستيطان وخاصة في القدس، والاعتـــداءات شـــبه اليومية في الأماكن المقدسة في القدس المحتلة والمسجد الأقصـــى، محـــذرا الـــرئيس مـــن أن سياسيات الحروب هذه توفر أمنا مؤقتا وليس مستداما، ولا تكتسب شرعية وتفرض استقرار هشا بدوره قد يؤدي إلى انفجار محتوم للشعب الفلسطيني الذي يسعى للسلام والحرية.

- **اعتداءات اسرائيلية منذ مطلع 2013 تمنع تحقيق السلام**

- قام الرئيس بذكر الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني منذ بداية عام 2013 في خطابه وبالارقام، على اعتبار أن السياسة الإسرائيلية هذه ما هي إلا عقبات أمام عمليـــة السلام ورفض لإنهاء الاحتلال عن الشعب الفلسطيني (وفا، 2013، أيلول) "فمنذ مطلـــع العام الحالي، استشهد 27 مواطناً فلسطينياً وجرح 965 مواطنا برصاص الاحتلال، ومـــا زال هناك نحو خمسة آلاف من مناضلي الحرية والسلام أسرى في سجون الاحتلال".

- "وفي السنوات الماضية وخلال هذا العام دفع ويدفع اللاجئون الفلسطينيون رغم حيادهم ثمن النزاعات والاضطرابات في منطقتنا، فيجبر عشرات الآلاف منهم على هجر مخيماتهم والانطلاق في تيه جديد بحثاً عن مناف أو أماكن إقامة جديدة"

- "ومنذ مطلع هذا العام واصل الاحتلال بناء آلاف الوحدات الاستيطانية وصدرت قرارات وتحال عطاءات لبناء آلاف أخرى فوق أرضنا المحتلة، وصودرت وأغلقت مساحات واسعة جديدة من الأرض الفلسطينية، وتم هدم 850 بيتا ومنشأة، ويتم منع المواطنين من زراعة أراضيهم أو استخدامها في أغلبية مساحة بلادنا، التي هي 22%، ويمنعون من استخدام مياه بلدهم لري مزروعاتهم، ويواصل الجدار والحواجز تمزيق حياة الشعب الفلسطيني وضرب اقتصاده، ويشتد الحصار والاعتداءات والإجراءات القمعية التمييزية ضد القدس المحتلة ومقدساتها ومواطنيها، ويستمر فرض الحصار الجائر منذ سنوات على أبناء شعبنا في قطاع غزة".

- "ومنذ مطلع هذا العام نفذ ما مجموعه 708 اعتداءات إرهابية من قبل المستوطنين ضد مساجدنا وكنائسنا وضد أشجار الزيتون والمزارع والحقول وبيوت المواطنين وممتلكاتهم".

معتبرا ان جولة المفاوضات هذه في عام 2013 ما هي إلا فرصة أخيرة لتحقيق السلام العادل، وأن عواقب أي فشل وتبعات للإخفاق يتحمله المجتمع الدولي.

- **عدم الدخول في اتفاق مؤقت جديد أو دولة ذات حدود مؤقتة**

رفض الرئيس في خطابه الدخول في اتفاق مؤقت جديد أو دولة ذات حدود مؤقتة رفضا قطعيا، "وهنا نؤكد أننا نرفض الدخول في دوامة اتفاق مؤقت جديد يتم تأبيده، الدولة ذات الحدود المؤقتة، أو الانخراط في ترتيبات انتقالية تصبح قاعدة ثابتة بدل أن تكون استثناء طارئاً" الفلسطيني (وفا، 2013، أيلول)، على اعتبار أن الهدف هو التوصل إلى اتفاق دائم وشامل ومعاهدة سلام بين دولتي فلسطين وإسرائيل تعالج جميع القضايا وتجيب على كل الأسئلة وتغلق مختلف الملفات لإنهاء النزاع.

ورغم التغييرات التي حدثت في عام 2013 في ملف المفاوضات، ورغم تشابه القضية الأساسية التي يتم التفاوض عليها، إلا أن 2014 حمل أيضا تطورات في القضية الفلسطينية بين الجانبين، فحملت الخطابات عدة محاور:

- **مواجهة الإجراءات الإسرائيلية**

ومع مطلع عام 2014 بدأت خطابات الرئيس تحمل نفس الهدف فيما يتعلق بعملية السلام والمفاوضات واقامة الدولة الفلسطينية معبرا عن رفضه لأن تكون عملية المفاوضات غطاءً لاستمرار عملية الاستيطان على الأرض الفلسطينية، مهددا بمكانة دولة فلسطين التي تتمتع بمكانة دولة مراقب في الأمم المتحدة والذي يدفعها لمواجهة الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني للجوء لاستخدام الوسائل القانونية والدبلوماسية والسياسية إضافة إلى المقاومة الشعبية السلمية لمواجهة هذه الإجراءات الإسرائيلية.

مؤكدا على تمسكه بسيادة دولة فلسطين من دون تغييب أو طمس لقضية القدس ومن دون وجود عسكري اسرائيلي على أرضها، رافضا رفضا قاطعا الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية، " فبجانب أننا لا نقبل أبداً المس بحقوق اللاجئين التي كفلها القانون والقرارات الدولية، وحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، فإننا وفي الأساس نرفض محاولة شطب روايتنا التاريخية ومحو ذاكرتنا الجمعية ومحاولة تزييف التاريخ باغتيال حقائقه الراسخة" (وفا، 2014، كانون الثاني).

- **المفاوضات بدأت من أوسلو**

حاول الرئيس محمود عباس في خطاباته التركيز على أن عملية المفاوضات بدأت من اتفاق أوسلو ورغم رفض البعض له، إلا أنه اعتبره اللبنة الأولى لعملية السلام، باعتراف متبادل بين ياسر عرفات ويتسحاق رابين، وهذا الاعتراف ينص على أن الفلسطينيين يعترفون بدولة إسرائيل.

ليذكر التسلسل التاريخي للعملية التفاوضية بأنها رغم العقبات التي واجهتها وصلت إلى وصلت إلى مفاوضات أولمرت الشهيرة، والتي فشلت في لحظاتها الأخيرة، " كنا خلال 8 أشهر نناقش كل القضايا ونقترب ونتبعد من الحل، ولكن في اللحظة الأخيرة سقط اولمرت، واضطررنا إلى أن نعود إلى دائرة الصفر، وهذا غير موجود في تقاليد دول العالم، لأن الحكومة التي تبدأ شيئا ولا تكمله، تأتي الحكومة التي وراءها لتكمله، ولكننا اضطررنا مع الحكومة الإسرائيلية الحالية أن نعود إلى الصفر" (وفا، 2014، شباط).

- **التنازلات**

شرح الرئيس التنازلات التي قدمها من أجل عملية المفاوضات تمهيدا لعملية السلام واقامة الدولة الفلسطينية:

- حدود الدولة الفلسطينية هي على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967، مع إجراء تبادل طفيف بالقيمة والمثل في الأراضي لتسهيل بند تحديد الحدود، ولأن اسرائيل تركز على قضية الأمن تم التوصل إلى وجود طرف ثالث لحماية الأمن على أن يكون حلف الناتو.

- قضية اللاجئين: "هناك دعاية تقول إن أبو مازن يريد أن يعيد إلى إسرائيل 5 ملايين لاجئ لتدمير دولة اسرائيل، هذا الكلام لم يحصل إطلاقاُ، كل الذي قلناه هو تعالوا لنضع ملف اللاجئين على الطاولة لأنها قضية حساسة يجب حلها لنضع حداً للصراع، ولكي يكون اللاجئون راضين عن اتفاق السلام. لكن لن نسعى أو نعمل على أن نغرق إسرائيل بالملايين لنغير تركيبتها السكانية، هذا كلام هراء وما يقال في الصحافة الإسرائيلية هو غير صحيح" (المرجع السابق نفسه)، حيث اعتبرت المبادرة العربية للسلام أن قضية اللاجئين حلها سيكون بالتفاهم والاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

هذه التنازلات بالنسبة للرئيس في خطابه لا يمكن التراجع عنها وهي حقيقة واقعة والتفاوض يكون بناءً عليها، مؤكدا على أنها ليست مواقف تتطلب تنازلات أكبر وإنما هي تسهيلات لتحقيق سلام عادل وشامل.

- **ثوابت العملية التفاوضية**

حمل الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس تعبيرا عن المواقف الفلسطينية الثابتة والتي من غير الممكن تقديم أية تنازلات حولها في العملية التفاوضية:

النقطة الأولى: الموقف الفلسطيني الثابت على أن القدس الشرقية المحتلة يجب أن تكون عاصمة لدولة فلسطين (وفا، 2014، آذار).

النقطة الثانية: أن الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 على اسرائيل الخروج منها مع تعديلات متبادلة طفيفة بالقيمة والمثل.

النقطة الثالثة: قضية اللاجئين، بنص القرار 194 على التعويض على من لا يرغب في العودة، بناءً على أفكار قدمها الرئيس كلينتون في أربعة قياسات، القياس الأول أن الفلسطيني الذي يريد أن يبقى مكان لجوئه يستطيع ذلك ويحصل على التعويض، ثم الفلسطيني الذي يريد أن ينتقل إلى بلد آخر يتفق مع الدولتين ويحصل أيضا على تعويض، القياس الثالث أن يعود أي فلسطيني يريد إلى دولة فلسطين، والقياس الرابع أن يعود أي فلسطيني يريد إلى دولة إسرائيل باسم حق العودة، والكل يحصل على تعويض، وأيضا الدول المضيفة لا بد أن تحصل على تعويضات، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق، هذه الدول استضافت الفلسطينيين في عام 1948 ومن حقها أن تحصل على تعويضات عما تحملته وفعلته خلال تلك الفترة التي وصلت إلى 66 عاما.

النقطة الرابعة: هي الدولة اليهودية، على أن إسرائيل قد رفعت منذ سنتين أو ثلاث، قضية لم تكن على جدول الأعمال ولا تريدها اسرائيل إلا من الدولة الفلسطينية، مطالبين بأن يتم الاعتراف بها كدولة يهودية من قبل الفلسطينيين.

- **متابعة الجهود لحل النزاع**

صمم الرئيس في خطاباته على التذكير بالعملية التفاوضية والتي جمدت في 2012 وتم استئنافها في مطلع عام 2013 والتي يأتي موعد تطبيقها وتحقيق مطالبها في عام 2014، على

ان يكون 29 آذار هو أخر تاريخ للإفراج عنا الأسرى المتفق عليهم كدفعة رابعة من أسرى عام 1994.

كما قام الرئيس بزيارة البيت الأبيض في 17 آذار 2014 لإكمال مسيرة المفاوضات التي تم استئنافها في عام 2013، ومتابعة الجهود في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والمضي نحو تحقيق السلام، فألقى كلمة أشار فيها لضرورة العمل من أجل حل قائم على أساس الشرعية الدولية، قائم على أساس دولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية؛ واقامة حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين (وفا، 2014، آذار).

- **الحكومة الإسرائيلية تفشل الجهود الأمريكية**

وفي إدانة الرئيس محمود عباس للحكومة الإسرائيلية ألقى خطاب في القمة العربية في الكويت أكد فيه أنها تستغل كل الفرص لإفشال الجهود الأمريكية في المفاوضات وذلك على ثلاثة أصعدة: (وفا، 2014، آذار)

الأول: محاولة تغييب أية مرجعية معتمدة لعملية السلام، كقرارات هيئات الأمم المتحدة والاتفاقات الموقعة.

الثاني: ويتمثل في تسريع عمليات الاستيطان والقتل والهدم في الأرض الفلسطينية، وعبر مسابقة الزمن نحو إكمال المشروع الأخطر، وهو التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود كما فعلوا في المسجد الإبراهيمي الشريف، وهو ما نرفضه تماماً، وننسق بشأن الحيلولة دون حدوثه مع المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة التي ترعى الاوقاف الاسلامية في القدس، وكذلك مع المملكة المغربية رئيسة لجنة القدس.

أما الصعيد الثالث فكان على طاولة المفاوضات من خلال المواقف الإسرائيلية الرسمية التي تبين رفضها لإنهاء الاحتلال، وسعيها لتكريسه وعدم القبول بما تراه الحكومة الفلسطينية والعالم متطلبات أساس ولا غنى عنها لتحقيق سلام عادل ودائم ينهي الصراع، بل إن إسرائيل بدأت بابتداع شروط جديدة لم يسبق طرحها سابقا، كالاعتراف بها كدولة يهودية.

إلا أن الرئيس لم يكتف بذكر مواقف الحكومة الإسرائيلية فقط، بل عمد لذكر المواقف الفلسطينية، ليظهر مدى التزامه بعملية السلام مقابل الممارسات الإسرائيلي، على أن الموقف الفلسطيني يتلخص:

أولا: بإرادته بقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، دولة مستقلة وسيدة على أرضها وأجوائها ومعابرها وحدودها ومائها وثرواتها.

ثانيا :حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتفقا عليه وفق القرار 194، وكما نصت مبادرة السلام العربية، وذلك لتصحيح الظلم التاريخي الذي أُلحق بشعبنا في النكبة في عام 1948، ولتحقيق سلام عادل ودائم.

- **مفاوضات ضمن جدول زمني**

أكد الرئيس في خطابه على أن المفاوضات يجب أن تلتزم بمرجعية قرارات الشرعية الدولية على ان تكون مرفقة بجدول زمني، الأمر غير المسبوق في عملية المفاوضات وفي خطابات الرئيس، على ان يكون جدول واضح وملزم وغير قابل للتأويل، ويرتبط تنفيذه الدقيق بضمانات دولية واضحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلتها عام 1967، مشيرا إلى موقف الحكومة الإسرائيلية والتي لم تفرج عن الدفعة الرابعة من الأسرى رغم أنه ضمن تفاهم عقدته مع الإدارة الأمريكية، محاولا الرئيس في خطابه اعطاء دلالات وثوابت حول عدم جدية الحكومة الاسرائيلية واستعدادها لصنع السلام.

- **الذهاب للمنظمات الدولية**

بعد انتهاء المهلة المحددة في 29 آذار 2014 من أجل اطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى والتي لم تتم من قبل الحكومة الإسرائيلية، اجتمع الرئيس محمود عباس مع القيادة الفلسطينية لبحث الأمر، مؤكدا على أن المهلة التي كانت قد اعطيت لهم وحرمت الشعب الفلسطيني من الذهاب للمؤسات الدولية قد انتهت، منفذا وعوده بالذهاب للمنظمات الدولية في

حال رفضت اسرائيل اطلاق سراح الأسرى، " لأننا قلنا: إذا لم يطلق سراحهم، فإننا سنبدأ بالذهاب والانتماء إلى 63 منظمة دولية واتفاقية ومعاهدة" (وفا، 2014، نيسان) .

"القيادة وافقت بالإجماع على أن نوقع عدد من الاتفاقيات أو المنظمات أو المعاهدات؛ وهذه ستكون حوالي 12 منظمة واتفاقية ومعاهدة؛ والآن سأوقع إحداهم" (وفا، 2014، نيسان).

ليؤكد الرئيس بأن هذه الاتفاقيات للذهاب للمنظمات الدولية هو ليس من أجل مواجهة الجهود الأمريكية، بل حق للشعب الفلسطيني، وتم تأجيله كتمهيدً ومساعدة وتسهيل لعملية للمفاوضات؛ وبان المماطلة هي ما دفعته لتوقيع هذه الاتفاقيات "لكن ما نراه الآن هو مماطلة ومماطلة ومماطلة؛ وبالتالي لم نجد أي مناص من أن نذهب ونوقع هذه الاتفاقيات؛ علما بأننا مصرون على الوصول إلى تسوية من خلال المفاوضات، ومن خلال المقاومة السلمية الشعبية؛ ونرفض غير ذلك؛ وسنستمر في مساعينا للوصول إلى الحل السلمي من خلال المفاوضات؛ الحل الذي يعطينا دولة على حدود 67 وعاصمتها القدس، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين حسب القرار 194" (وفا، 2014، نيسان).

وسلمت الاتفاقيات لثلاث جهات، للأمم المتحدة وبعضها لهولندا، وبعضها لجنيف فاستلمت الدول وبدأ التفعيل لتصبح فلسطين شريكا متعاقدا ساميا في اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وفي هولندا أصبحت دولة فلسطين عضوا في هذه المعاهدة رغم أن هولندا لم تصوت لفلسطين في الأمم المتحدة، ولكن في هذه الرسالة دولة فلسطين أصبحت عضوا، وفي الأمم المتحدة حسب الإجراءات الخاصة (وفا، 2014، نيسان).

- **سياسة حكومة التوافق الوطني هي المفاوضات**

وعند تشكيل حكومة الوفاق الوطني وإعلان إنهاء الإنقسام حرص الرئيس في كلمته أن يبين بأن دور الحكومة الموحدة هو الاستمرار في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، واستكمال المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، على أساس أن عملية استئناف المفاوضات سيكون بعد الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، وأن يتم العمل على ما اسماها "قضايا

المرحلة النهائية" وابرزها الحدود خلال ثلاثة شهور قادمة مع ايقاف اسرائيل لعمليات الاستيطان خلال فترة المفاوضات على الحدود (وفا، 2014، نيسان).

مؤكدا الرئيس على السياسية التي يجب على الحكومة اتباعها والتي تم ابلاغها للحكومة الإسرائيلية، وللحكومة الأمريكية، ولأوروبا ولكل دول العالم المهتمة بعملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى الدول العربية من خلال لجنة المتابعة العربية، وذلك باستكمال المفاوضات وإقامة دولة فلسطينية على حدود ال67 تعيش بأمن واستقرار.

- **اخفاق الحكومة الإسرائيلية في امتحان السلام**

وفي كلمة الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن الرئيس في كلمته عن إخفاق الحكومة الإسرائيلي في ما أسماه امتحان السلام، بما قامت به خلال شهور المفاوضات من عمليات البناء الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وحملات القتل والاعتقالات الواسعة والتهجير القسري في الضفة الغربية وتشديد الحصار على قطاع غزة، وانتهاكاته بحق القدس ومواطنيها، ناهيك عن جرائم المستوطنين العنصريين المسلحين ضد المواطن والأرض والمساجد والكنائس والممتلكات وأشجار الزيتون (وفا، 2014، أيلول).

كما ذَكر نقضها لاتفاقها مع الإدارة الأميركية حول إطلاق عدد من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجون الاحتلال، مؤكدا أن كل ذلك رُفض من قبل اسرائيل لإنهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين التي احتلتها العام 1967 بل تسعى لاستمراره وتكريسه، وترفض قيام دولة فلسطينية، وترفض إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

- **استحالة العودة لمفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية وتحديد سقف زمني للاحتلال**

كما أعلن الرئيس خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة استحالة العودة إلى مفاوضات ذات نمط سابق تكرر فشلها، والعودة إلى مفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية الأساس، "لا صدقية ولا جدوى لمفاوضات تفرض إسرائيل نتائجها المسبقة بالاستيطان

وببطش الاحتلال، ولا معنى ولا فائدة ترتجى من مفاوضات لا يكون هدفها المتفق عليه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على كامل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في حرب 1967، ولا قيمة لمفاوضات لا ترتبط بجدول زمني صارم لتنفيذ هذا الهدف" (وفا، 2014، أيلول).

- **دعوة العالم للاعتراف بالدولة الفلسطينية**

حاول الرئيس في خطاباته كسب التأييد العالمي للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود 67، داعيا جميع دول الاتحاد الأوروبي التي لم تعترف والتي تدعم تحقيق السلام في المنطقة وترغب في إقامة علاقات متوازنة مع الطرفين، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، من غير قطع علاقاتها مع اسرائيل، وانما اقامة علاقات متوازنة تدعم الدولة الفلسطينية وتحقيق السلام.

"نحن لا ندعو أحد لقطع العلاقات مع إسرائيل، نحن نريد علاقات متوازنة، ونشكر السويد وإسبانيا وبريطانيا، وفرنسا وبلجيكا التي تعد العدة، دول كثيرة الآن تقدم على الاعتراف، من البرلمانات لا بأس، البرلمانات تعني الشعوب" (وفا، 2014، تشرين الثاني).

- **قرارات فلسطينية بشأن العملية التفاوضية**

ألقى الرئيس في نهاية عام 2014 كلمة أمام مجلس القمة العربية عبر فيه عن حقوقه الوطنية المشروعة وعلى رأسها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، مؤكدا على القرارات الفلسطينية التي تم اتخاذها، منها: التوجه إلى مجلس الأمن بمشروع قرار عربي يتضمن تثبيت قيام دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ووضع سقف زمني لذلك، وقيام دولة فلسطين بتوقيع صكوك الانضمام للمواثيق والمعاهدات والبرتوكولات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية، "وأعلمكم بهذه المناسبة أن هناك شكوى إسرائيلية مقدمة ضدنا شخصيا لمحكمة

الجنايات الدولية الآن، أي أن الإسرائيليين سبقونا إلى هذا ورفعوا اول قضـــية ضـــدنا" (وفـــا، 2014، تشرين الثاني).

إضافة لدعوة سويسرا الدولة الحاضنة لمواثيق جنيف لعام 1949 الأطراف المتعاقـــدة الســـامية للاجتماع لإنفاذ وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، ودعوة السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مـــون لوضع تصور شامل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967، مشيرا إلى ارساله رسالة دولية له بهذا الخصوص، وهذه الرسالة تتفاعل الآن فـــي أروقة الأمم المتحدة، ليتم وضعها موضع التنفيذ.

- **مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن**

صرح الرئيس في تقديمه مشروع قرار لمجلس الأمن يهدف إلى وضع ســـقف زمنـــي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، وقد أكد مشروع القرار على كل ما جاء في قرار الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة في العام 2012 وبخاصة على ما يلي: التأكيـــد على حل الدولتين يجب أن يكون على أساس حدود الرابع من حزيران 67، أن تكـــون القـــدس عاصمة لدولتين بحيث تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وضع حد عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق مبادرة السلام العربية القرار 194، الوقف التام لجميع الأنشطة الاستيطانية، وضع ترتيبات أمنية تضمن وجود طرف دولي ثالث، الترحيـــب بمـــؤتمر دولـــي لإطلاق المفاوضات على أن لا تتجاوز فترة المفاوضات مدة عام، إنهاء الاحتلال الإســـرائيلي لدولة فلسطين قبل نهاية عام 2017 (وفا، 2014، كانون الأول).

"مشروع القرار الفلسطيني العربي المقدم إلى مجلس الأمن الدولي، ليس عملاً أحـــادي الجانب، فالأعمال أحادية الجانب هي التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، أما مشـــروع قرارنـــا فيتضمن المبادئ التي أجمع عليها المجتمع الدولي، وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي وقـــع عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المترابطة جغرافياً والقابلـــة للحيـــاة وعاصـــمتها القدس الشرقية" (وفا، 2014، كانون الاول).

أما خطابات عام 2015، فحملت هي أيضا محاور أخرى تتعلق بالعملية التفاوضية بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، وأحداث جديدة، فمضمون الرسالة التي حملتها الخطابات الرسمية المتعلقة في المفاوضات كان يحمل الرسائل التالية:

- **الحكومة الاسرائيلية تراوغ**

هاجم الرئيس في خطابه الحكومة الاسرائيلية وسياسة المراوغة التي تتبعها، إذ تعلن بأنها تريد السلام، وتمارس على الأرض ما يناقض هذا الادعاء، حيث تعمل بوتيرة متسارعة على بناء المزيد من المستوطنات، معبرا عن اجراءاتها التي اتخذتها عقب توجه الحكومة الفلسطينية لمجلس الأمن من اجل إصدار قرار يضع حداً للاحتلال الإسرائيلي، "فقد قررت حكومة إسرائيل احتجاز أموالنا، التي تجبيها من دافع الضرائب الفلسطيني باسمنا وتأخذ فائدة عنها، ممارسة بذلك سياسة عقاب جماعي، أقل ما يقال فيها إنها سياسة إجرامية ظالمة، وإذا استمرت لن نتمكن من صرف رواتب الموظفين" (وفا، 2015، كانون الثاني).

- **المفاوضات السلمية**

رد الرئيس في كلمة له على من يدعي بأن المفاوضات هي من اجل المفاوضات على التزامه بالمفاوضات السلمية، وبالمقاومة السلمية، وبأن المفاوضات تكون من خلال الاتفاقات والالتزامات الموقعة واذا تم الاخلاف فيها فإنه يتوجه للمنظمات الدولية ولمجلس الأمن، "فامريكا هي الراعي للمفاوضات وعندما لا تقول كلمة حق كما في نهاية العام الماضي نذهب لمجلس الأمن وذهبنا".

"وقالوا إذا حصلتم على 9 أصوات في المجلس سنستخدم الفيتو، ولكن في آخر لحظة لم نحصل على تلك الأصوات التسعة، حيث انسحبت إحدى الدول في آخر الطريق لأسباب فنية معنوية 'بطلت'، فماذا نفعل، كانت الخطوة التي تلي ذلك هي أن نذهب لمحكمة الجنايات الدولية، لأنه طالما لم ينصفنا الراعي الأميركي ولم نتمكن من الوصول لقرار في مجلس الأمن؛ فهناك محكمة الجنايات الدولية التي يمكن أن تنصفنا، ولكن واجهونا بسؤال لماذا؟ فلا يجوز أن تذهبوا إليها" (وفا، 2015، شباط).

- **وضع تفاوضي متجمد**

اسرائيل جمدت المفاوضات بسبب انتخابات الحكومة الاسرائيلية، تـــولى علـــى أثرهـــا نتنياهو الحكومة الإسرائيلية، وقام الرئيس في كلمته في شرح تبعات الانتخابات الإسرائيلية على العملية التفاوضية على أنها ستبتعد عن السلام، وتتجه نحو مزيد مـــن التطـــرف والعنصـــرية رافضة مبادرة السلام، إثر تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الذي أعلن عن حقيقـــة موقفه بأنه لن يسمح بقيام دولة فلسطينية ما دام في الحكم، وهو مازال في الحكم، وسيمضي قدما في بناء المستوطنات وتعزيزها ولن يفاوض على القدس، ولن يتخلى عن الحـــدود علـــى نهـــر الأردن مطالبا بإنهاء العلاقة مع حركة حماس والاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

ليشير الرئيس إلا أن هذه الانتخابات ظاهرة هامة لأن العلاقة مع إسرائيل لا يمكـــن أن تستمر على ما كانت عليه في السنوات الماضية، بسبب إصرار الحكومة الإسرائيلية على عـــدم إنهاء احتلالها لأراضي دولة فلسطين؛ "نحن الآن دولة بعد اعتراف الأمم المتحـــدة ومواصـــلة سلوكها وكأنها فوق القانون الدولي أدى بنا بدعم عربي ودولي واسع بالتوجه نحو تدويل القضية عبر الأمم المتحدة ومجلس أمنها، مطالبين بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال، وتقدمنا للالتحاق بالعديد من المنظمات الدولية ومنها محكمة الجنائية الدولية، نحن في أول شهر أبريـــل المقبـــل سنكون أعضاء في محكمة الجنائية الدولية، هذه المحكمة تقدمنا لها بعد أن فشلنا في الوصـــول إلى حقنا، بمنع إسرائيل من استمرار الاستيطان، كان لا بد لنا أن نذهب وسنذهب، وفـــي الأول من الشهر المقبل، سيذهب وزير خارجيتنا لنحتفل في عضويتنا في محكمة الجنائية الدولية" (وفا، 2015، آذار).

معلنا الرئيس بأن الانتخابات تؤكد عدم وجود شريك إسرائيلي يمكن الوصول معه إلـــى تسوية للصراع عبر المفاوضات التي يريدها غطاء لمواصلة سياسة فرض الأمر الواقع، وبانـــه يجب البدء بترجمة التصريحات والبيانات التي تصدر عن إدانـــة الاســـتيطان إلـــى إجـــراءات وعقوبات، وإلى اعتراف بدولة فلسطين ممن لم يعترف بها بعد، واتخاذ القرارات الكفيلة لتوفير حماية دولية لشعب فلسطين.

- **متطلبات المفاوضات في عام 2015**

ورغم كل المؤشرات حول طبيعة وتركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة فموقف الرئيس لم يتغير بأن العودة للمفاوضات يتطلب ثلاثة أمور أساس هي وقف النشاطات الاستيطانية، وإطلاق سراح الأسرى وبخاصة الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو، ومفاوضات لمدة عام ينتج عنها تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال خلال مدة لا تتجاوز نهاية عام 2017.

شرح الرئيس في خطابه قرار المجلس المركزي وهو المجلس الوطني المصغر في آذار 2015، هذا القرار يدعو لتحديد العلاقة مع إسرائيل، وجاء فيه: إذا استمرت الحكومة الإسرائيلية في التنكر للاتفاقيات الموقعة، وما ترتب عليها من التزامات، وأصرت على تدمير مبدأ الدولتين على حدود 1967، فإن على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إعادة النظر وتحديد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وورد في خطابه "بمعنى أنه إذا إسرائيل استمرت تنقض وعودها معنا واتفاقاتها معنا فلا بد أن نعيد النظر في كل شيء؛ وبناء على هذا جرى لقاء قبل بضعة أيام في عمان بين الأخ صائب عريقات، وسلفان شالوم، بناء على طلبه. وسلفان شالوم هو نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو المعني رسميًا بملف المفاوضات. وتم اللقاء في 2015/7/23 وجرى الحديث حول كل عملية السلام، ولماذا هي متوقفة حتى الآن، وما هو المطلوب منهم ومنا، بكل التفاصيل المملة" (وفا، 2015، آب) ليتم الاتفاق على العودة للمفاوضات لكن بعد وقف الاستيطان والإفراج عن الدفعة الرابعة من الاسرى.

- **جرائم الاحتلال**

في عام 2015 اقترف المستوطنون جريمة بشعة في نابلس بإحراق عائلة الدوابشة بعد جريمتهم في حرق الطفل (محمد أبو خضير) ليعبر الرئيس في خطابه عن هذه الجريمة البشعة واستمرار سياسة الحكومة الاسرائيلية في اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، محملا المسؤولية للحكومة الاسرائيلية بأنها ستكون شريكة إذا لم تحقق معهم وتعاقبهم، اضافة لاستمرارها في

وقف الاستيطان ورفضها ترسيم الحدود والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، وهم 30 أسيرًا تم الاتفاق عليهم من خلال السيد كيري لإخلاء سبيلهم، ليحمل الرئيس المسؤولية لكيري ووزارة الخارجية الأميركية؛ لأنها لم تتمكن من تنفيذ الاتفاق الذي تعهدت به.

- **رفض الاستسلام لمنطق القوة الغاشمة**

أما في كلمته امام الجمعية العام للأمم المتحدة في عام 2015، فقد كرر الرئيس ما تواجهه الدولة الفلسطينية من معاناة اتجاه عملية السلام، ورغم موافقتها على حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، والقانون الدولي، وخطة خارطة الطريق، أن تظل قضية فلسطين تنتظر كل هذه العقود دون حل.

معبرا الرئيس بأن ذلك هو استسلام لمنطق القوة الغاشمة التي تمارسه الحكومة الإسرائيلية، بمواصلتها لاستيطانها في الضفة الغربية و وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة، ولا زالت مستمرة في حصارها لقطاع غزة، الأمر الذي يفاقم حجم المعاناة التي يعيشها أهلنا هناك، غير عابئة بقرارات الأمم المتحدة، أو الاتفاقات الموقعة بين الجانبين برعاية دولية.

مشيرا الرئيس للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني والانتهاكات المستمرة في حقه، بعد أن قام الاحتلال بحرق عائلة كاملة قرب نابلس، الأمر الذي حمل الرئيس مسؤوليته للحكومة الإسرائيلية وللعالم " أما آن لهذا الظلم أن ينتهي؟ أما آن لهذه العذابات أن تتوقف؟ أما آن لهذا الجدار العنصري العازل أن يفكك ويزال؟ أما آن لنقاط التفتيش والحواجز المذلة والمهينة التي يقيمها جيش الاحتلال الإسرائيلي على أرضنا أن تزول، وأن يرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وأن يتنقل أبناء شعبنا بحرية وكرامة في وطنهم وخارجه؟ أما آن لهذا الاستيطان الاحتلالي والعنصري والإرهابي لأرضنا، والذي يعيق حل الدولتين أن يزول؟ أما آن لستة آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية أن يروا نور الحرية والعيش بين أهلهم وذويهم؟ أما آن لأطول احتلال في التاريخ جاثم على أنفاس شعبنا أن ينتهي؟ نحن نسألكم هذا السؤال؟" (وفا، 2015، أيلول).

- **تصعيدات تدل على رفض السلام**

كما وجه الرئيس خطابا للشعب الفلسطيني أكد مواصلة انضمامه للمنظمات والمعاهدات الدولية كي لا يبقى الشعب الفلسطينية رهينا لاتفاقيات لا تحترمها اسرائيل، "وملفاتنا الآن حول الاستيطان والعدوان على غزه والأسرى وحرق عائلة الدوابشة ومن قبلهم الفتى الشهيد محمد أبو خضير، الآن أمام المحكمة الجنائية الدولية وسنقدم ملفات جديدة حول الإعدامات الميدانية التي تمارس بحق أبنائنا وبناتنا وأحفادنا، ومن يخشى القانون الدولي والعقوبات فعليه أن يكف عن ارتكاب الجرائم بحق شعبنا" (وفا، 2015، تشرين الأول).

مشيرا الرئيس بأن اسرائيل هي من ترفض السلام بإصرارها على المستوطنات، والمسؤولة عن انعدام الأمن والاستقرار، لأن عملية السلام والأمن والاستقرار لن تتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشريف على خطوط الرابع من حزيران 1967، مطالبا في خطاباته إلى ضرورة التدخل من قبل المجتمع الدولي لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني كمسؤولية اخلاقية وانسانية لإرغام إسرائيل، على الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة، لوضع حد لانتهاكاتها وسياساتها وممارساتها غير القانونية والعدوانية والمدمرة.

الرؤية السياسية التي حملتها خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية من عام 2012- 2015

تمثلت الرؤية السياسية في الخطابات بنقاط مشترك بين جميع الأعوام ونقاط مختلفة أخرى تختلف اختلافا كليا عن السنوات السابقة، فاشتركت جميع الخطابات في تركيزها على القضايا التفاوضية الست بين الجانبين، والمتعلقة (بالحدود، والأمن، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، والمياه)، كما أن محور التفاوض كان خلال هذه الأعوام يدور حول توقف

واستمرار المفاوضات تبعا لالتزام الحكومة الإسرائيلية في التزاماتها في الاتفاقيات حول ما يتعلق بوقف الاستيطان، واطلاق سراح أسرى.

حمل الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس رؤية واضحة بأن هدف السلام وغاياته هو إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، ولها سيادة كاملة عليها، على أن ذلك هو ما يسعى له الرئيس ويحاول في شتى القضايا الفلسطينية أن يكون هذا هو المحور الأهم سواء كان الخطاب موجها داخليا أم خارجيا.

التغيرات في الخطاب السياسي فيما يتعلق بعملية المفاوضات

حملت خطابات عام 2012 توقف للمفاوضات وجمود في العملية التفاوضية ظهرت من خلال الخطاب الرسمي الفلسطيني، معزيا الرئيس ذهاب فلسطين للأمم المتحدة هو نتيجة لفشل كل المبادرات الساعية لاستمرار المفاوضات، لم يتوانى الرئيس في خطابه بأن وقف الاستيطان وتحرير الأسرى هو ما يعيد المفاوضات للعمل مرة أخرى.

وخلال عام 2012 التزم الرئيس في خطابه بإظهار مدى التزامه بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي لم تقم به الحكومة الإسرائيلية بل استمرت في انتهاكاتها واعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني.

ورغم كل هذه التهديدات ببقاء العملية التفاوضية معطلة إلى حين وقف الاستيطان واطلاق سراح الأسرى، إلا أنه في عام 2013 وبجهود أمريكية عاد الرئيس محمود عباس لدائرة المفاوضات من جديد، معلنا استئناف المفاوضات برعاية أمريكية.

خفت حدة التصريحات والمواقف التي تتعلق بالعملية التفاوضية في خطابات عام 2013 عنها في عام 2012، فبعد استئناف المفاوضات حاول الرئيس التأكيد في كل خطاباته بأن المفاوضات لا تنزع شرعية الدولة الإسرائيلية، وأن الذهاب للأمم المتحدة لا يلغي العملية التفاوضية وليس ضد عملية السلام.

حملت العملية التفاوضية مهلة جديدة لحل النزاع، تتمثل في اطـــلاق ســـراح الأســـرى وبجهود حثيثة من أجل عدم ذهاب الحكومة الفلسطينية للمنظمات الدولية خلال فترة المفاوضات، وحتى يوافق الرئيس أعلن بأن أميركا وقعت له تعهدا بأن تكون المفاوضات على أساس دولتين على حدود 67، وهو ما دفعه للموافقة، محاولا من خلال خطابه تبريـــر العـــودة للمفاوضـــات وتبرير الموافقة على عدم الذهاب للمنظمات من أجل استمرار العملية التفاوضية.

بدأ الحديث في نهاية عام 2013 عند رفضه للدخول في اتفاق مؤقت جديد، رغم أنه في الوقت ذاك كانت المفاوضات تأخذ مهلة من 6–9 شهور لحل الخلاف وإطلاق سراح الأســـرى المتفق عليهم.

في عام 2014 توقفت المفاوضات من جديد وحمل الخطاب لغة جديدة لم تكن مســـبوقة في الخطاب السياسي الرسمي، تهاجم الحكومة الإسرائيلية، تهدد بالذهاب للمنظمـــات الدوليـــة، تحمل الإدارة الأمريكية والعالم مسؤولية عدم التزام اسرائيل بالمعاهدات والاتفاقـــات الموقعـــة والتزامها في الوقت المحدد لتنفيذ ما عليها لصنع السلام في المنطقة.

ففي بداية العام وقبل الموعد المحدد مع الجانب الإسرائيلي لإطلاق سراح أسرى ما قبل عام 1994 وهم 33 أسيرا من أصل 104، كان الخطاب يتحدث عن مواجهة الاحتلال بالطرق السلمية والدبلوماسية والمقاومة الشعبية.

كما حمل الخطاب ذكرا للتنازلات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية لتحقيق عملية السلام، على اعتبار أن أي تنازلات تقدم ما هي إلا طريق للأمن والاستقرار وإقامة الدولة الفلســـطينية، وعاد الرئيس للحديث عن مفاوضات ضمن جدول زمني.

وعندما انتهت المهلة المحددة للحكومة الإسرائيلية لإطلاق ســـراح الأســـرى، أصـــدر الرئيس خطابا يعلن فيه بأنه سيتقدم للمنظمات الدولية لمحاسبة الاحتلال على أفعاله، بعد توقـــف ذلك لمدة تسعة أشهر من أجل اطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، وحمل الخطاب غضـــبا لم يكن موجودا في السابق في الخطابات، معلنا الرئيس توقف المفاوضات من جديـــد، إضـــافة

لإعلانه استحالة العودة لمفاوضات لا تتعامل مع جوهر القضية، مطالبا بتحديد سقف زمني للاحتلال من قبل العالم والمنظمات الدولية، وطالب بشدة بإدانة الاحتلال الإسرائيلي باعتداءاته على الشعب الفلسطيني ورفضه لكل مساعي السلام أو لإنهاء الاحتلال.

في عام 2015، بقيت الخطابات تأخذ نفس الوتيرة، على أن اسرائيل تراوغ، ومهاجمة لحكومة نتانياهو التي تدعو للتطرف والعنصرية، وبمواقف صريحة لا تريد من خلال إنهاء احتلالها للشعب الفلسطيني.

وبقي الرئيس في خطاباته عام 2015 مؤكدا على جمود الوضع التفاوضي وأن فلسطين لن تستسلم لمنطق القوة الغاشمة والذي تفرضه اسرائيل على الشعب الفلسطيني، والتصعيدات التي يمارسها المستوطنون على الأرض الفلسطينية.

كما أن الخطابات حملت رسائل واضحة بتحديد سقف زمني للاحتلال الإسرائيلي يكون قبل عام 2017، ليكرر نفس الهدف والغاية وهو اقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

اللغة والتكرار

اختلفت اللغة من عام لعام في الخطابات الرسمية الصادرة عن الرئيس محمود عباس، ففي حين كانت تتحدث عن عملية السلام وعن الاتفاقيات في بداية عام 2012، إلا أنها تغيرت في نهايته بعد توقف المفاوضات وجمودها لتحمل لغة أشد بأنه لا مفاوضات دون مرجعيات وأهداف واضحة.

تغيرت اللغة مرة اخرى بعد استئناف المفاوضات من قبل الإدارة الأمريكية بلغة أكثر ليونة تتحدث فقط عن المساعي الفلسطينية في تحقيق السلام، والتزام الحكومة الفلسطينية في كل الاتفاقيات، واعطاء مهلة جديدة للمفاوضات دونما توجه للمنظمات الدولية.

وأما ببداية عام 2014، كانت اللغة أشد منها عن غيرها من الخطابات، موقعا الرئيس في كلمة له على اتفاقيات للذهاب للمنظمات الدولية لإدانة الانتهاكات الإسرائيلية، معلنا رفضه للمفاوضات من جديد، واستحالة التفاوض دونما جدول زمني ينهي الاحتلال الإسرائيلي، وتقديمه لمشروع قرار لمجلس الأمن، وبذلك تحدث عن خطوات ووعود يقوم بتنفيذها بسبب عرقلة الحكومة الاسرائيلية للعملية التفاوضية، واستمرت ادانته ومهاجمته لسياسة الحكومة الإسرائيلية حتى عام 2015.

تكررت في كل الخطابات للرئيس سعيه للسلام والتزامه بكل ما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف، كما تكررت خلال السنوات الأربع في الخطابات من 2012-2015 بأن عملية التفاوض تتوقف على مدى التزام اسرائيل بالالتزامات الموقعة بين الجانبين بوقف الاستيطان واطلاق سراح الأسرى، ودونما ذلك لا مفاوضات، وليس ذلك فحسب بل ذهاب للمنظمات الدولة ومشروع قرار لمجلس الامن وإدانة للاحتلال بكل ما يقوم به من انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، وتحميل مسؤولية ذلك كله للإدارة الامريكية الراعي للمفاوضات ولدول العالم.

خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالذهاب للأمم المتحدة

طرح موضوع الذهاب للأمم المتحدة عدة أسئلة حول استحقاق أيلول سبتمبر من أبرزها، لماذا قرر السيد الرئيس محمود عباس في هذا الوقت بالذات الذهاب للأمم المتحدة لنيل العضوية الكاملة لفلسطين؟ وهل لهذا المسعى أي فرصة من النجاح؟، وماذا سيحدث بعد أيلول؟ وهل سيلحق هذا القرار أي ضرر بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية وخاصة قضية اللاجئين؟.

أجاب الرئيس على هذه الأسئلة بشكل واضح في عدة مناسبات، وبالتحديد في خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة في 23 أيلول عام 2011، والذي جاء مباشرة بعد تقديمه طلب العضوية الكامل لدولة فلسطينية إلى أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون. حدد من خلاله

الخطوط الحمر الذي يتمسك فيها كل فلسطيني وهي الحد الأدنى من حق الشعب الفلسطيني المظلوم، فأكد الرئيس على (فتح، 2011، صفحة 2):

أولا: مكانة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد بالفعل والقول، فقد تقدم الرئيس بطلب العضوية إلى أمين عام الأمم المتحدة باسم منظمة التحرير الفلسطينية وقال أنها هي مرجعية المفاوضات ومرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنها ستواصل دورها حتى يتم تنفيذ الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها من الجانب الإسرائيلي بخصوص قضايا الحل النهائي (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات، المياه، والأمن والأسرى)

ثانيا: أكد على حدود الدولة الفلسطينية وهي خطوط الهدنة للعام 1949 وهي ذاتها خطوط الرابع من حزيران 1967 وأن عاصمة هذه الدولة هي القدس الشرقية.

ثالثا: كما أكد على أن مشكلة اللاجئ الفلسطيني هي جوهر القضية الفلسطينية فقد أعطى الرئيس هذه القضية مساحة واسعة من الخطاب، شارحا بالتفصيل معاناته هو شخصيا كلاجئ، ومعاناة الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، مؤكدا على حق العودة بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، وفي مقدمتها القرار 194.

رابعا: وفيما يتعلق بالعودة للمفاوضات، فقد أكد الرئيس بأن الصيغ القديمة للمفاوضات لم تعد مقبولة، وأن الجانب الفلسطيني لن يعود إلى طاولة المفاوضات إلا في ظل مرجعية واضحة، أساسها حدود الرابع من حزيران 1967، وقرارات الشرعية الدولية وضمن جدول زمني محدد، وفي وقت يتم فيه وقف الاستيطان الاسرائيلي وقفا تاما.

وأوضح الرئيس في خطاباته أسبابه التي دفعته ودفعت القيادة الفلسطينية إلى اتخاذ قرار الذهاب للأمم المتحدة، فإلى جانب ما يقوله بخصوص مواقف الحكومة الإسرائيلية، حكومة نتانياهو التي أغلقت كل أبواب التفاوض قولا وفعلا، سواء عبر مواقفها السياسية العلنية أو ممارساتها الإحتلالية على الأرض غير تكثيف عمليات الإستيطان وتهويد القدس، فإن الرئيس حدد ثلاثة أسباب لقراره من خلال خطابه، وهي خطاب الرئيس الأمريكي أوباما أمام الجمعية

العامة في أيلول 2010 والذي أعرب فيه عن أمنياته في أن يرى دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة في أيلول 2011، ثانيا: بيان اللجنة الرباعية الذي قالت فيه أن المفاوضات تبدأ في أيلول 2010، وتنتهي في أيلول 2011، ثالثا: القرار الفلسطيني الذي تعهد خلاله بأن تكون المؤسسات الفلسطينية مؤسسات الدولة جاهزة قبل أيلول 2011، وأشار الرئيس إلى تقارير المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي أكدت على جاهزية المؤسسات الفلسطينية.

وذلك على اعتبار أن قرار الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية يدشن مرحلة جديدة يخرج خلالها الشعب الفلسطيني من دائرة المفاوضات مفرغة المضمون التي كانت تحاول اسرائيل فرضها على الفلسطينيين، مرحلة تمهد لعملية سياسية جدية تغيب عنها الانتهاكات الاسرائيلية والاستيطان.

كانت خطابات الرئيس محمود عباس حول الذهاب للأمم المتحدة تأخذ عدة محاور وجوانب:

- شكر الدول والحكومات التي قامت بالتصويت لفلسطين لنيل عضوية في الأمم المتحدة.
- العقبات التي وضعتها الولايات المتحدة واسرائيل أمام هذه الخطوة
- تأثير الذهاب للأمم المتحدة على القضية الفلسطينية والمفاوضات وعملية السلام
- الذهاب بعدها لمجلس الأمن

كما عبر الرئيس في خطابه عن مدى الجهود الذي بذلها في تحقيق الاعتراف بفلسطين والتصويت لها " بذلنا جهودا خارقة في أمرين: الأول زيادة عدد الدول المعترفة بنا وحتى وصل 130 دولة، ثم محاولة إقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالتصويت لنا؛ لأن مجلس الأمن لديه نظام يقول: إذا كانت هناك تسع دول يمكن أن ينجح القرار، ما لم يكن هناك فيتو؛ ولذلك كنا حريصين جدا على أن نحصل على تسع دول، ثم إذا جاء الفيتو هذه قضية لا حول لنا بها

ولا قوة" (وفا، 2012، كانون الثاني)، لم تنجح فلسطين في الحصول على تسع دول، وتعرضت العديد من الدول لضغوط هائلة اذا ما صوتت لصالح فلسطين، وتم الحصول على تأييد ثماني دول فقط من تسعة.

كما تطرق خطاب الرئيس محمود عباس أمام القمة العربية في بغداد بأن التحرك نحو هذه الخطوة بالذهاب للأمم المتحدة جاء على خلفية استعصاء متواصل في مفاوضات عملية السلام، وهو استعصاء جاء نتيجة رفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالمرجعيات المعتمدة لعملية السلام، وإصرارها على مواصلة سياسات الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وعدم الإفراج عن الأسرى، ومواصلة الاعتداءات وبخاصة على مواطنينا في قطاع غزة وهي سياسات اكتسبت طابعا مكثفا خلال السنوات الماضية في محاولة لفرض أمر واقع على الأرض يرسم الحدود بحيث يحقق أطماع إسرائيل في ضم الأرض الفلسطينية ويقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، ويؤدي لإقامة كنتونات معزولة منفصلة عن بعضها البعض، تحت الهيمنة الإسرائيلية، " هذا بالضبط ما تريده إسرائيل من خلال أعمالها التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية وهي لا تؤمن قطعا برؤية الدولتين، هذه الرؤية التي اعتمدها العالم أجمع، ولكن إسرائيل لا تعطي بالا لهذا المجتمع" (وفا، 2012، آذار).

ثم اعلن الرئيس عن نيته الذهاب الى الجمعية العامة لاجراء المناقشات والمشاورات للحصول على قرار يقبل فلسطين في الأمم المتحدة " كدولة غير عضو"، لما في ذلك أهمية في المحافظة على على جميع الأرض الفلسطينية التي احتلت عام (1967)؛ لأنها ستصبح جميعها، حسب القانون الدولي وحسب القرارات الأممية، أرضا تحت الاحتلال أو دولة تحت الاحتلال؛ وأوضح الرئيس في اجتماع مجلس الدول العربية بأن " اسرائيل تتعامل معنا على أن أراضينا أراض مختلف عليها؛ بمعنى أن إسرائيل تدعي الحق كما يدعي غيرها الحق؛ ولذلك تسارع في بناء الاستيطان بوتيرة عالية جدًا في كل مكان، وبالذات في القدس الشرقية؛ حتى يأتي وقت لتقول: هذا هو الأمر الواقع، هذه هي الأرض التي لنا، وما تبقى يبقى للفلسطينيين، هذا إن بقيت للفلسطينيين أرض" (وفا، 2012، أيلول)

تطرق خطاب الرئيس محمود عباس بعدها إلى أن التوجه للمؤسسات الدولية هو الطريق لمواجهة الاستيطان وانقاذ حل الدولتين، "التوجه إلى المؤسسة الدولية التي قامت من أجل حفظ الأمن والسلام الدوليين ومنع الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، فتقدمنا بطلبنا لمجلس الأمن في العام الماضي لنيل الاعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، كحقٍ مشروعٍ لنا" (وفا، 2012، تشرين الثاني) معلنا بأن الذهاب للجمعية العامة سيكون في نوفمبر 2012.

ثم وجه الرئيس كلمة أمام مسيرة خرج فيها الشعب الفلسطيني معبرا عن دعمه وتأييده للرئيس محمود عباس في 25 نوفمبر 2012، مؤكدا على ان الذهاب للأمم المتحدة للحصول على عضو غير مراقب رغم العراقيل والاعتداءات الإسرائيلية سيتم، لأنها المطلب الرئيسي لتحقيق سلام عادل وشامل، لتحقيق الثوابت الوطنية في انهاء الاحتلال وتقرير المصير والاستقلال "بعد نقاشات طويلةٍ مريرة استمرت سنتين كان القرار النهائي أن نذهب غداً إلى الأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة وهي الخطوة الأولى على طريق تحقيق كل حقوقنا الفلسطينية التي ثبتناها في قرارات المجالس الوطنية منذ عام (94) إلى يومنا هذا" (وفا، 2012، تشرين الثاني).

ثم أخذ الخطاب بعد حصول فلسطين على عضوية دولة غير مراقب في الأمم المتحدة جانب الشكر والتقدير لكل من صوت لصالحها، وذكر أهمية ذلك للقضية الفلسطينية وعملية السلام باقامة دولة فلسطين على حدود عام 1967 تضم الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، مطالبا اسرائيل بالالتزام في الاتفاقيات وإلا الذهاب للمؤسسات الدولية " أما إذا اختارت الحكومة الإسرائيلية الاستمرار في التوسع الاستيطاني، وخلق الأمر الواقع على الأرض، فإننا سنلجأ إلى إتباع جميع الوسائل المتاحة لنا بما في ذلك التوجه للمؤسسات الدولية" (وفا، 2013، شباط).

"فالمكانة القانونية التي اكتسبتها فلسطين بهذه الصفة الجديدة ستكون لها آثار إيجابية على تعزيز وضعها القانوني، وستدحض إدعاء إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وزعمها، بأن أراضي

الدولة الفلسطينية، هي ' أرض متنازع عليها ' حيث أصبحت فلسطين بهذا التصويت دولة تحت الاحتلال واجب إنهاؤه" (وفا، 2013، شباط).

ثم تمت مقاطعة الحكومة الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة لمدة 3 شهور من أجل ابعاد الرئيس محمود عباس عن الحصول على هذا القرار، ليكون الخطاب متوجها نحو الجهود التي بذلها الرئيس محمود عباس من أجل التصويت للقرار والحصول عليه ثم عادت الولايات المتحدة لزيارة فلسطين وتجديد المفاوضات مرة أخرى (وفا، 2013، أيلول).

وفي خطاب للرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكر فيها عندما توجه لمجلس الأمن، والضغوطات التي تعرض لها لطلب العضوية في الأمم المتحدة، ولم تحصل فلسطين على 9 أصوات، وأنه في العام التالي توجه للجمعية العمومية للحصول على دولة غير عضو، ورغم المعارضات والضغوطات إلا أن فلسطين حصلت عليها بتصويت 138 دولة، رغم امتناع 41 دولة عن التصويت وتسع دول فقط من رفضت، ثم عادت المفاوضات لتكمل سيرها وتم الاتفاق على الا يتوجه الرئيس للمنظمات الدولية بشرط اطلاق سراح أسرى ما قبل عام 1993، وعند وصول اسرائيل للدفعة الرابعة لم تطلق سراحهم (وفا، 2014، أيلول)، وعندها اعلن الرئيس بأنه سيتوجه للانضمام ل15 منظمة دولية منها معاهدة جنيف الثانية والثالثة والرابعة.

عبر الرئيس عن عدة قرارات تم اتخاذها في كلمة أمام مجلس الجامعة العربية (وفا، 2014، تشرين الثاني)، أولا: التوجه إلى مجلس الأمن بمشروع قرار عربي يتضمن تثبيت قيام دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ووضع سقف زمني لذلك.

ثانيا: قيام دولة فلسطين بتوقيع صكوك الانضمام للمواثيق والمعاهدات والبرتوكولات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية، وأعلمكم بهذه المناسبة أن هناك شكوى إسرائيلية مقدمة ضدنا شخصيا لمحكمة الجنايات الدولية الآن، أي أن الإسرائيليين سبقونا إلى هذا ورفعوا اول قضية ضدنا.

ثالثا: دعوة سويسرا الدولة الحاضنة لمواثيق جنيف لعام 1949 الأطراف المتعاقدة السامية للاجتماع لإنفاذ وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

رابعا: دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون لوضع تصور شامل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967.

خامسا: حث دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين على القيام بذلك.

كما ورد في خطابه "إن ذهابنا إلى مجلس الأمن وتقديم مشروع القرار الفلسطيني العربي يأتي في إطار حقوق شعبنا وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وفق قرارات الشرعية الدولية، ذهبنا إلى مجلس الأمن وأبلغنا العالم نحن حصلنا على هذا في الجمعية العامة عام 2012 كما يعلم الجميع، حصلنا على دولة وحدود 67 وأصبحنا عضوا مراقبا في الجمعية العامة، رغم أننا كنا نطالب أن نكون عضوا كاملا لكن تصدى لنا الفيتو عام 2011، وفي السنة التالية ذهبنا إلى الجمعية العامة وحصلنا على الدولة المراقب، وهذا أتاح لنا الانضمام إلى جميع المؤسسات والمنظمات الدولية، وكان أول هذه المنظمات التي حصلنا على عضويتها اليونسكو، والآن ذهبنا مرة أخرى لمجلس الأمن وأبلغنا العالم أننا نريد أن تعترفوا بما اعترف به جل العالم في 2012/11/29 بدولة فلسطينية على حدود 67 ونحدد المفاوضات إلى متى والاحتلال إلى متى، ويتوقف الاستيطان في ذلك الوقت" (وفا، 2015، كانون الثاني).

الرؤية السياسية التي حملتها خطابات الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بالذهاب للأمم المتحدة

اختلف الخطاب الذي يتعلق بالذهاب للأمم المتحدة من قبل الرئيس محمود عباس من عام لآخر، ففي حين كان الذهاب للأمم المتحدة للحصول على عضوية كاملة في عام 2011، استمر الحديث عن الإصرار وبجهود من قبل الرئيس على الذهاب للحصول على عضو مراقب في عام 2012، لتصبح الأراضي الفلسطينية اراضٍ محتلة وليست متنازع عليها، وبعد حصولها

زادت الحدة في الخطاب كون فلسطين بهذا الاستحقاق انضمت لخمسة عشر معاهـدة دوليـة، وأصبحت المفاوضات والتزام اسرائيل بالاتفاقيات يرتبط بالتوجه لمجلـس الأمـن والانضـمام للمعاهدات الدولية.

فعندما قرر الرئيس التوجه للامم المتحدة لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية عبر بوابة مجلس الامن، وضع بذلك الولايات المتحدة الامريكية في مأزق إما ان تستخدم الفيتو كما لوحت وتظهر على انحيازها لدولة الاحتلال او تتخذ قرار الصمت الذي يمكنها مـن الحفـاظ علـى مصالحها في منطقة متغيرة. قرار الرئيس أبو مازن بالتوجه لمجلس الامن جاء بـالرغم مـن وجود نصائح متعددة بإعتماد التوجه للجمعية العامة للامم المتحدة بدلا من المجلس وفـي ذلـك العديد من المزايا حسب وجهة النظر تلك منها عدم التصادم المباشر مـع الولايـات المتحـدة الامريكية والى جانب الحصول على اوسع تأييد يعزز التوجه لمجلس الامن في مرحلة لاحقـة، الا ان الرئيس قرر ما اعلنه في خطابه الاخير انسجاما مع قرار المجلس المركزي الفلسـطيني الاخير في 27-7-2011 الذي قرر حينه التوجه لمجلس الامن لطلب العضوية الكاملة لدولـة فلسطين لتكون الدولة 194 في الامم المتحدة.

وفي العام الذي تلاه جدد عباس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبتـه بأن يكون لفلسطين مكانة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، الأمر الذي حدث فعلا فـي نوفمبر من ذات العام بتأييد 138 صوتا، مقابل تسعة أصوات معارضة، وامتناع 41 دولة عـن التصويت.

وبعد ذلك حصل الفلسطينيون على عضوية عدة منظمات وهيئات دولية أبرزها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في عام 2015، إلى جانب التوقيع على عدة اتفاقيات دولية أبرزهـا اتفاقية جنيف الرابعة، وقد سعى الرئيس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمـم المتحـدة إلـى الحديث عن مشروع قرار لتقديمه إلى مجلس الأمن الدولي يطلب تحديد سقف زمنـي لإنهـاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية.

التكرار واللغة

كانت اللغة في الاعوام التي تلت حصول فلسطين على عضو غير مراقب أي في عـــام 2012، أكثر حدة من سابقتها، رغم التحديات والضغوطات التي واجهت الحكومة الفلســطينية، كما لجأ الرئيس في خطابه للحديث عن دوره وجهوده في جعل دول العـــالم تصـــوت لصـــالح فلسطين، وبعد حصول فلسطين على عضوية عدة منظمات وهيئات دولية حمل الخطاب وتيـــرة اعلى وتهديدا بالذهاب لمجلس الامن إن لم يطلق سراح الأســـرى، وإن لـــم تلتـــزم اســـرائيل بالمعاهدات والاتفاقيات، وبدأ الحديث عن تحديد سقف زمني لانهاء الاحتلال. في ذات الوقـــت تكرر الحديث عن اهمية هذه الخطوات والجهود في عملية السلام، وضرورة القيام بها لاستكمال المفاوضات من اجل اقامة دولة فلسطينية.

الفصل الرابع

توجهات النخبة السياسية الفلسطينية تجاه الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس

الفصل الرابع

توجهات النخبة السياسية الفلسطينية تجاه الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس

مقدمة

تبعا لدراسة وتحليل الخطابات السياسية من 2012–2015 في القضايا الفلسطينية البارزة في هذه الفترة من تداعيات الانقسام الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والمفاوضات، والذهاب للأمم المتحدة والرؤية السياسية التي تحملها الخطابات ومدى تأثير ذلك وتداعياته على عملية السلام وإقامة دولة فلسطينية على حدود 67، خرجت الدراسة بعدد من الأسئلة وجهته للنخبة السياسية الفلسطينية لمعرفة توجهاتها اتجاه الخطاب السياسي الرسمي، ومدى تأييدها له وللسياسات العامة الظاهرة من خلاله.

بعد تحليل نتائج الدراسة التي تم توجيهها إلى عينة من النخبة السياسية الفلسطينية للقيام بدراسة حول تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية في الأعوام ما بين 2012–2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، فإنه يمكن لنا عرض النتائج التالية:

تحليل النتائج

أولاً: خصائص العينة

1. حجم العينة

بلغ حجم عينة الدراسة 200 شخصاً ممن بلغت أعمارهم 23عاما لغاية 73عاما. وقد تم توزيع هذه الاستمارة في الضفة الغربية بنسبة 65% وفي قطاع غزة بنسبة 35%، وتم سحب مفردات العينة بصورة عشوائية، وقد بلغ هامش الخطأ للعينة نحو ±3%.

توزعت افراد العينة بين الذكور والاناث حيث بلغت نسبة الذكور النسبة الكبرى بحيث كانت 66% مقارنة مع نسبة الاناث التي بلغت 34%.

2. في أي محافظة تمت الدراسة:

جدول رقم (1)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
□ جنين	8.5
□ طولكرم	7.5
□ قلقيلية	2.5
□ سلفيت	1.5
□ نابلس	10
□ رام الله والبيرة	17.5
□ بيت لحم	5
□ الخليل	12.5
□ قطاع غزة	35
	100

يظهر الجدول رقم (1) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة حسب التوزيع الجغرافي لهـــا، بأن محافظات غزة ورام الله والخليل حازت على أعلى مشاركة في اســـتبيان الدراســـة بنســـبة 35%، و17.5%، و12.5% على التوالي. وفي المقابل، كانت محافظتي سلفيت وقلقيلية من أقل المحافظات مشاركة في تعبئة الاستبيان بنسبة 1.5% و2.5% على التوالي، وذلك حسب توزيع العينة على حجمها الجغرافي او مساحتها الجغرافية / لكن مدينة رام الله اخذت اكثر نسبة وذلك بسبب تمركز المؤسسات والجهات الرسمية بها اكثر من المحافظات الاخرى.

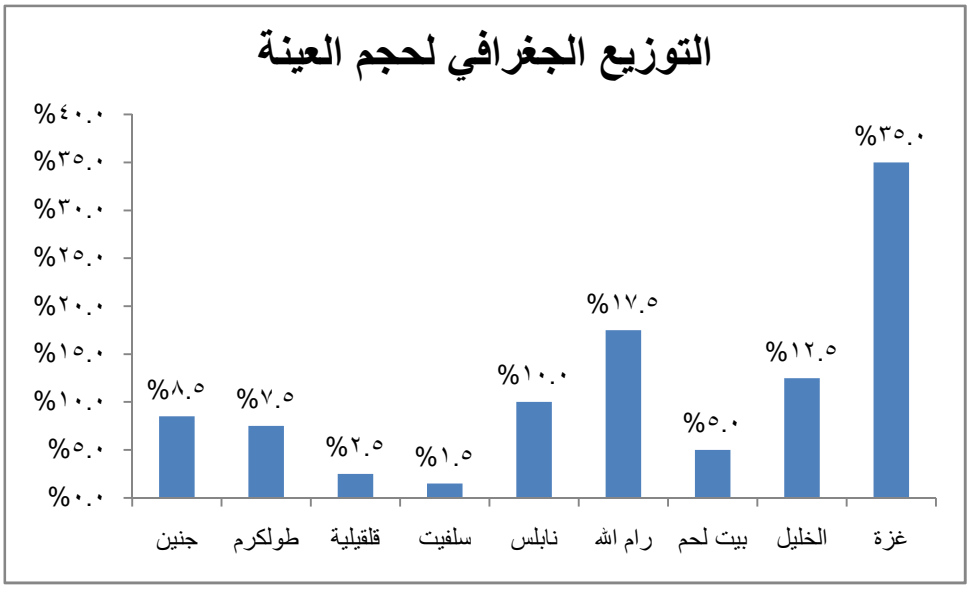

3. ما هو القطاع الذي يعمل فيه افراد العينة؟

جدول رقم (2)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ فصائل منظمة التحرير	14
☐ الحكومة الفلسطينية	18
☐ المجلس التشريعي	7.5
☐ الوزراء السابقين	2
☐ حماس–جهاد–مبادرة –طريق ثالث	5.5
☐ مؤسساتNGOS	26
☐ اساتذة جامعات	7.5
☐ محافظات–بلديات	15.5
☐ نقابي	4
	100

يظهر الجدول رقم (2) القطاع الذي يعمل فيه أفراد العينة، فقد مثلت النسبة العظمى من أفراد العينة الموظفين العاملين في مؤسسات NGOs بنسبة 26 %، جاء بعد ذلك في الترتيب بنسبة 18 % من حجم العينة العاملون في الحكومة الفلسطينية، ثم بنسبة 15.5% العاملون في المحافظات– البلديات، ثم بنسبة 14% العاملون في فصائل منظمة التحرير، وقد شارك ايضا في

الدراسة كل من: عاملون كأعضاء في المجلس التشريعي و اساتذة جامعات بنسبة متساوية نسبة 7.5 % وأخيراً، فقد كان الوزراء السابقون والاحزاب الاخرى احتلوا أقل نسبة من المشاركة في الدراسة بنسبة 2% و 5.5 % على التوالي.

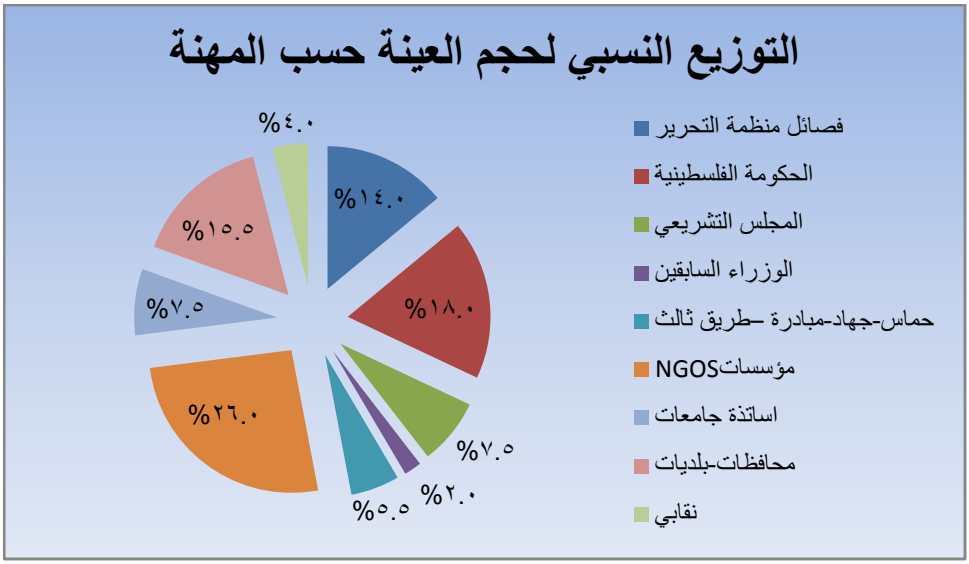

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة

1. واكبت الخطابات الرسمية الأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين، وكانت مستجيبة لها.

جدول رقم (3)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	46.7
☐ معارض	40.2
☐ محايد	13.1
	100

استناداً إلى نتائج الاستبيان، يظهر الجدول رقم (3) مدى مواكبة الخطابات الرسمية للأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين، فقد أيد 46.7% من النخبة الفلسطينية بأن الخطابات الرسمية واكبت الأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين وكانت مستجيبة لها،في حين كانت نسبة 40.2% من أفراد العينة معارضة ذلك و13.1% من أفراد العينة كانوا محايدين في الإجابة بأن

الخطابات الرسمية واكبت أم لا الأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين، وهل كانت مستجيبة لها ام لا.

وبأبرز النتائج فقد وافق 6.5% من عينة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، و8.5% من الحكومة الفلسطينية، و12% من عينة نخبة ال NGOs في حين عارض ايضا 12% منها ذلك.

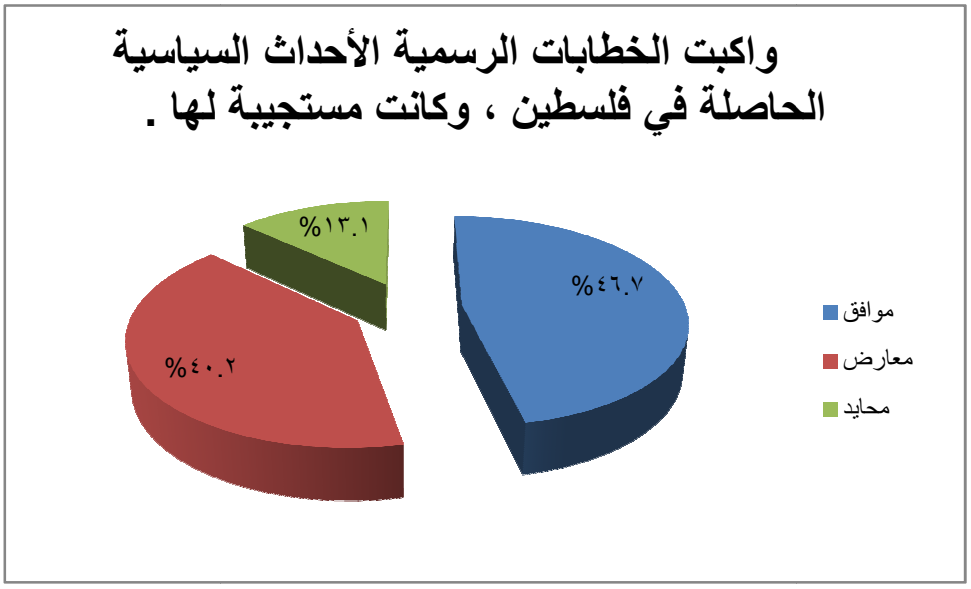

أكد هذا ما جاء عليه تحليل الخطابات، بحيث كانت الخطابات تقال في وقت المستجدات الحاصلة على الساحة الفلسطينية، كالعدوان على غزة، والذهاب للأمم المتحدة، أو ما يتعلق في أية مستجدات على العملية التفاوضية، أو الوضع الداخلي الفلسطيني، وفي المناسبات الوطنية والدينية، ورغم ما كان في الخطابات من تداخل للمواضيع بعضها البعض إلا أن المناسبة التي كان يقال فيها الخطاب كانت حاضرة فيه، تحمل إما توجهات أو وعودا أو قرارات رئاسية.

2. الخطاب السياسي كان موجها للخارج أكثر مما هو موجه للداخل الفلسطيني؟

جدول رقم (4)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	64.5
☐ معارض	24
☐ محايد	11.5
	100

يشير الجدول رقم (4) إلى مدى موافقة النخبة بأن الخطاب السياسي كان موجها للخارج أكثر من الداخل الفلسطيني، حيث اعتبر 64.5% من أفراد العينة في الدراسة أن الخطاب السياسي كان موجها للخارج أكثر مما هو موجه للداخل الفلسطيني،في حين اعتبر24% عكس ذلك،بينما اعتبر 11.5% انهم محايدين في الراي بالنسبة للخطاب السياسي هل هو كان موجها للخارج اكثر مما هو موجه للداخل الفلسطيني أم العكس.

وبحسب نتائج استطلاع رأي النخبة فإن 9.5% من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وافقت بأنه موجه للخارج أكثر من الداخل، و11.5% من الحكومة الفلسطينية وافقت ذلك أيضا، في حين 4% من المجلس التشريعي وافق، و4% من حماس والجهاد والمبادرة والطريق الثالث وافقت ذلك أيضا.

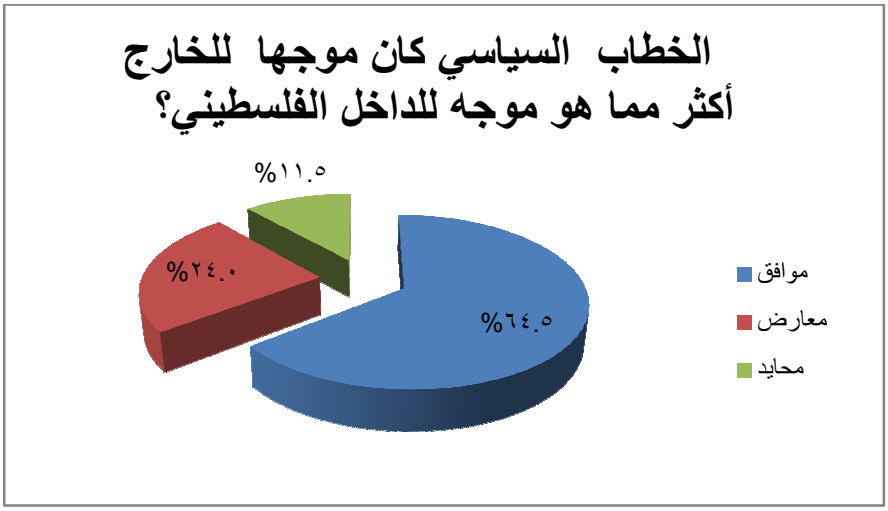

وهذا ما كان ملاحظا في الخطاب السياسي الرسمي من عام 2012-2015 حيث كـــان الخطاب الذي يتعلق بالأحداث التي تمت دراستها تتم بلورته ليصبح موجها للخارج، نحو اعادة الإعمار فيما يتعلق بالعدوان على غزة، وضرورة اتخاذ اجراءات عربية وعالمية، وكذلك الأمر في عملية المفاوضات مخاطبا العالم الخارجي متحدثا عن السلام، وعن الذهاب للأمم المتحـــدة كان الخطاب يوجه للخارج لمحاولة كسب التأييد الخارجي للتصويت لحصول فلســـطين علـــى عضو في الأمم المتحدة.

إلا أنه فيما يتعلق بموضوع الانقسام الفلسطيني والأوضاع الداخليـــة الفلســـطينية كـــان الخطاب الرسمي فيها يوجه للشعب الفلسطيني داخليا، وللفصائل الفلسطينية، لحل المأزق الـــذي يعرقل عملية السلام.

3. اتسم الخطاب بالفردية في القرارات التي يحملها؟

جدول رقم (5)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	57.5
معارض	28.5
محايد	14
	100

يظهر جدول رقم (5) إلى مدى اتسام الخطاب بالفردية في القرارات من وجهـــة نظـــر النخبة السياسية، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 57.5% من افراد العينـــة انهـــم موافقـــون ان الخطاب اتسم بالفردية في القرارات التي يحملها، وفي المقابل 28.5% من أفراد العينة عارضوا أن الخطاب اتسم بالفردية في القرارات التي يحملها، و14% كانوا محايديين في الراي.

وافق 9% من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، و8% من المحافظات والبلديات، و14.5% من عينة ال NGOs، و6% من المجلس التشريعي، في حين عارض 7.5% من الحكومة الفلسطينية اتسام الخطاب بالفردية.

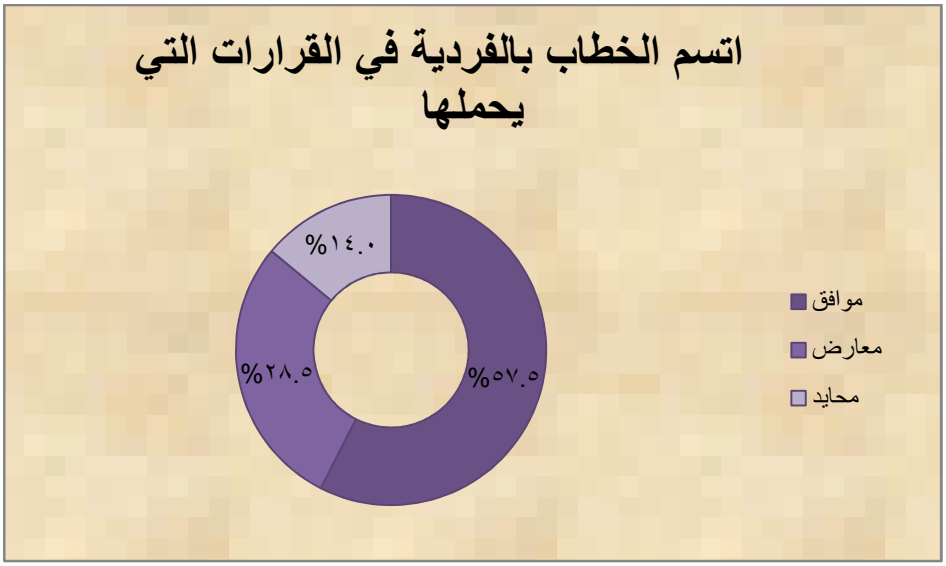

الأمر الذي يضعف تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياسات السلطة الفلسطينية الصادرة من خلال الخطاب السياسي الفلسطيني على اعتبار أنها غير مستشارة فيها، حتى أن الرئيس ذكر ذلك في خطاباته التي تتعلق بالمفاوضات، على اعتبار أنه عملية استمرار المفاوضات وانقطاعها ومن ثم استئنافها مرة اخرى لم يكن قرارا جماعيا من النخبة السياسية، بل تم اتخاذه لتسير النخب الفلسطينية عليه وتتأقلم معه.

4. تناقضت الرسالة التي قدمها الخطاب السياسي الرسمي؟

جدول رقم (6)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	43.5
معارض	38
محايد	18.5
	100

يظهر الجدول رقم (6) مدى تَناقض الرسالة التي يقدمها الخطاب السياسي الرسمي من وجهة نظر النخبة، بحيث أيد 43.5% من أفرد العينة أن هناك تناقض في الرسالة التي قـــدمها الخطاب السياسي الرسمي، بينما 38% عارضوا ذلك، و18.5 كانوا محايدين في ذلك.

عارض ذلك 8% من الحكومة الفلسطينية، ووافق ذلك 11% من عينة الNGOs، كما وافق 3% من اساتذة الجامعات على أن رسالة الخطاب تناقضت، و3% منهم عارض ذلك.

بحيث كان هنالك بعض الخطابات التي تتحدث عن انهاء الإنقسام وضرورة الإبتعاد عن الفئوية والتعصب، وتكون موجّهة للشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية، وفي ذات الوقت نفس الخطابات تحمل عبارات من الرئيس محمود عباس تحمل مسؤولية عدم استقرار الوضع الداخلي الفلسطيني لحماس، ولحكومة حماس في قطاع غزة، ومهاجمتهم، الأمر الذي جعل هنالك تناقضا في الرسالة المقدمة من قبل الخطاب، جاعلا النخبة السياسية الفلسطينية غير مؤيدة لما يقال في الخطاب السياسي الرسمي.

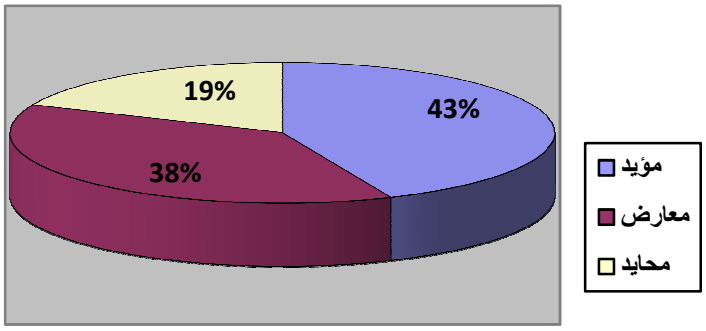

5. شخّص الخطاب الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني؟

جدول رقم (7)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	48
معارض	37.5
محايد	14.5
	100

يشير الجدول رقم (7) مدى تشخيص الخطاب للواقع لذي يعيشه الشعب الفلسطيني من وجهة نظر النخبة السياسية، وقد أظهرت نتائج العينة أن 48% من أفراد العينة يعتقدون أن الخطاب شخّص الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، فيما عارض 37.5% من نفس افراد العينة ذلك،فيما كان14.5% رايهم محايد بهذا الخصوص.

وبنسب محددة أكثر فإن 10% من الحكومة الفلسطينية أيدت بأنه يشخص الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، و6.5 % من الفصائل الفلسطينية أيضا، و14% من ال NGOs. وعارض ذلك 3% من الأساتذة الجامعيين و8.5% من الNGOs، و2% من الجهاد وحماس والمبادرة والطريق الثالث أيضا.

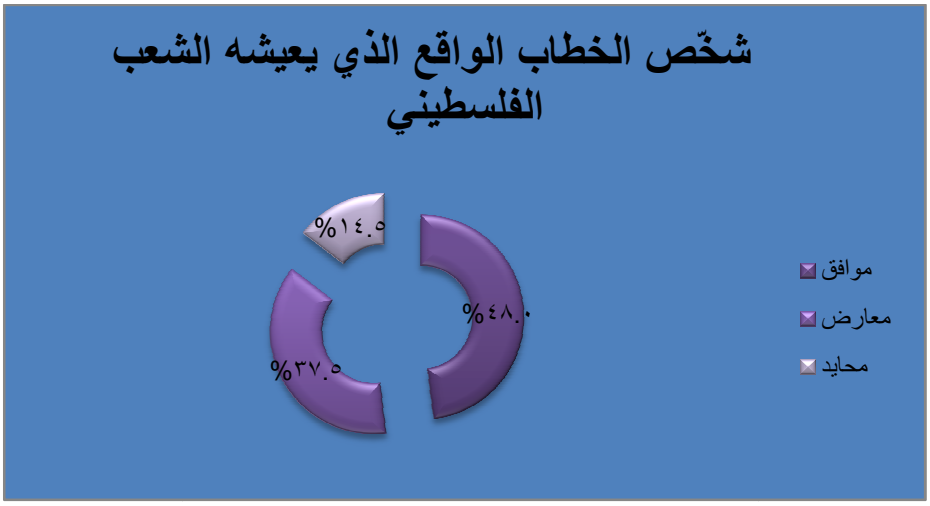

6. تغيرت رسالة الخطاب الموجه للاحتلال في الأعوام الأخيرة (2012-2015)؟

جدول رقم (8)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	60
☐ معارض	28
☐ محايد	12
	100

وبحسب جدول رقم (8) فقد أكد 60% من أفراد العينة أن هناك تغيراً في رسالة الخطاب الموجه للاحتلال في الأعوام الأخيرة (2012-2015)،بينما 28% عارضوا ذلك،في حين كانت نسبة 12% رايهم محايد في خصوص التغير في رسالة الخطاب الموجه للاحتلال في الأعوام الأخيرة (2012-2015).

فقد أصبحت الخطابات وبحسب تحليل الاعوام من 2012-2015 بعد الذهاب للأمم المتحدة، تتخذ منحى التهديد بالتوجه لمنظمات المجتمع الدولي، وتوقف المفاوضات اذا لم تلتزم اسرائيل بالاتفاقيات، وأصبح الخطاب بخلاف الأعوام السابقة تتحدث عن تحديد سقف زمني للاحتلال والتفاوض بناءً على ذلك، الأمر الذي جعل هناك تأييداً من قبل النخبة السياسية الفلسطينية بأن هناك تغيراً في الخطاب الموجه للاحتلال الاسرائيلي.

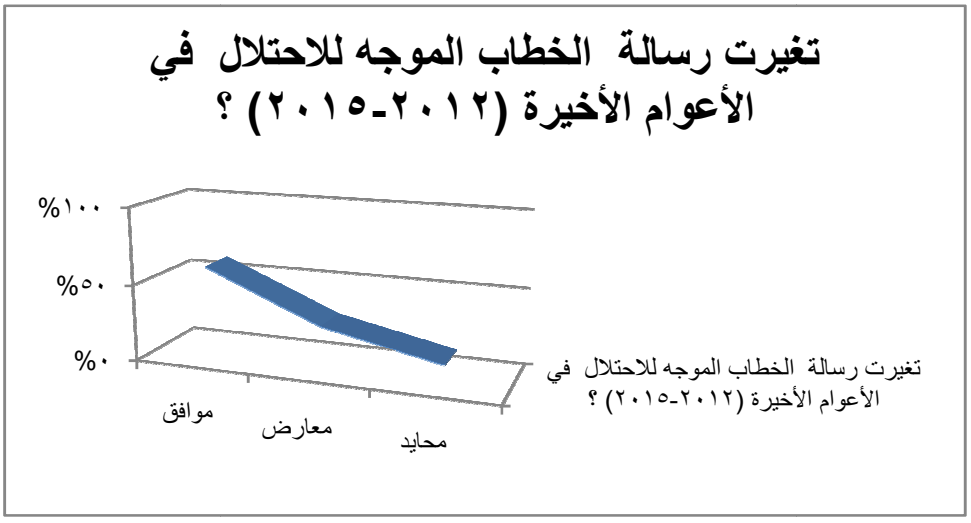

7. امتازت لغة الخطاب الرسمي بعد الذهاب للأمم المتحدة بالوضوح والتركيز على الثوابت الفلسطينية؟

جدول رقم (9)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	56.5
معارض	32.5
محايد	11
	100

يظهر الجدول رقم (9) مدى وضوح لغة الخطاب السياسي الرسمي فيما يتعلق بالذهاب للأمم المتحدة وتركيزه علة الثوابت الوطنية، فقد أعرب 56.5% من أفراد العينة أن لغة الخطاب الرسمي امتازت بعد الذهاب للأمم المتحدة بالوضوح والتركيز على الثوابت الفليطينية. وفي المقابل، أجاب 32.5% من أفراد العينة بالمعارضة على ان الخطاب الرسمي امتاز بذلك. فيما أجاب 11% من أفراد العينة بأنهم ليس لديهم راي بذلك.

بحيث أصبح الخطاب بعد الذهاب للأمم المتحدة يتحدث عن سقف زمني لإنهاء الاحتلال، واقامة دولة فلسطينية على حدود 67، وتوقف عملية المفاوضات على مدى التزام اسرائيل بالاتفاقيات، أو التهديد بالتوجه للمنظمات الدولية.

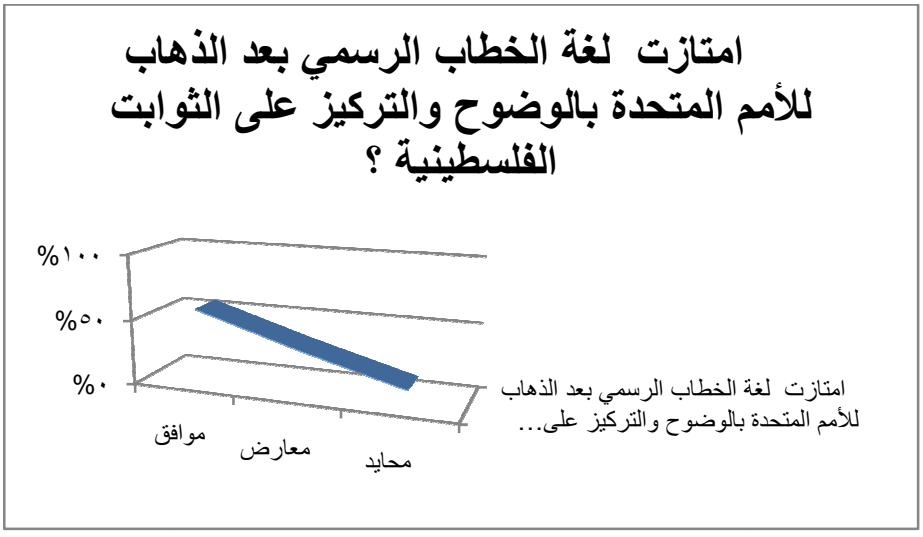

8. عبر الخطاب الرسمي عن رؤية سياسية شاملة للوضع الفلسطيني؟

جدول رقم (10)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	40.5
معارض	46
محايد	13.5
	100

يشير الجدول رقم (10) إلى مدى تعبير الخطاب الرسمي عن رؤية شمولية للقضية الفلسطيني من وجهة نظر النخبة السياسية، وبحسب نتائج الدراسة فقد أيد 40.5% من أفراد العينة أن الخطاب الرسمي عبر عن رؤية سياسية شاملة للوضع الفلسطيني، في حين عارض 46% ذلك. وفي المقابل،أجاب 13.5% بالمحايدة فيما إذا كان الخطاب الرسمي عبر أم لا عن رؤية سياسية شاملة للوضع الفلسطيني.

كان هناك ثغرات فيما يتعلق بشمولية الخطاب للوضع القائم على الساحة الفلسطينية، خاصة بأن توجه الخطاب دوما نحو تحقيق السلام وعملية المفاوضات، الأمر الذي أهمل الوضع الداخلي الفلسطيني، ومتطلبات الشعب من الحكومة الفلسطينية، وهذا ما ظهر من خلال الدراسة بأن النخبة السياسية بالنسبة الأكبر لم ترَ بأن الخطاب كان شاملا.

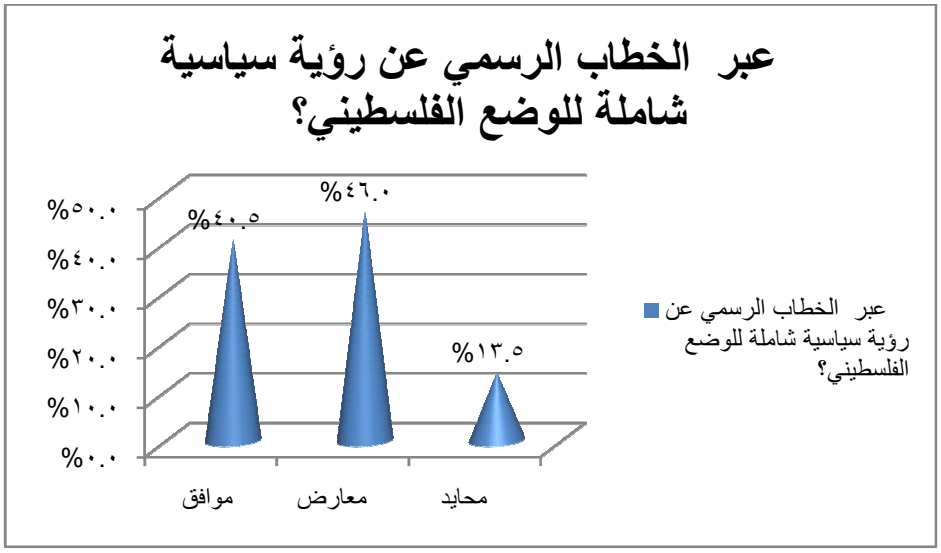

9. احتوى الخطاب على حلول واقتراحات بشأن القضايا الفلسطينية العالقة؟

جدول رقم (11)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	41.5
☐ معارض	45
☐ محايد	13.5
	100

يشير الجدول رقم (11) إلى مدى احتواء الخطاب الرسمي لحلول واقتراحات بشأن القضايا الفلسطينية العالقة ومن وجهة نظر النخبة السياسية فقد أيد 41.5% من أفراد العينة أن الخطاب احتوى على حلول واقتراحات بشأن القضايا الفلسطينية العالقة، بينما 45% عارضوا ذلك.

أيدت 6.5% من النخبة السياسية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في العينة بأنه يحتوي على حلول، و9.5% من الحكومة الفلسطينية، في حين أن 5% من المجلس التشريعي من أصل 7.5% عارضوا ذلك.

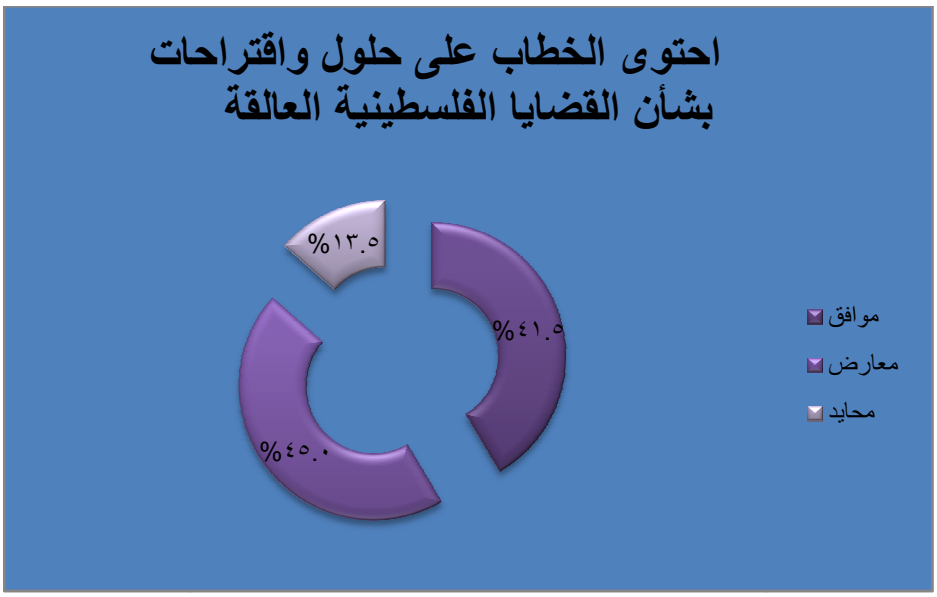

ثمة قضايا من التي تم التركيز عليها في الخطابات لم يوجد لها حلول واقتراحات في الخطاب نفسه، واعتمد الخطاب على التركيز على وصفها دونما وجود لحلول فعلية واقعية، ففي حين كان هنالك حلول لما يتعلق بقضية الإنقسام الفلسطيني من تشكيل حكومة وفاق وطني وانهاء للإنقسام والدعوة لوحدة الشعب، لم يكن بالمثل فيما يتعلق بعدوان غزة حيث كانت الخطابات تحمل مسؤولية العدوان لحركة حماس، ومهاجمتها واعتبارها السبب وراء العدوان دونما حلول لوقف الاعتداءات المستمرة على القطاع، وفيما يتعلق بالمفاوضات اقتصر الخطاب على ايقافها واكمالها والتهديد بالذهاب للمنظمات الدولية دونما حلول واقعية ومقنعة وموجهة للشعب لتعزيز فكرة السلام أو انهاء الاحتلال وهو الهدف وراء المفاوضات.

10. جميع الخطابات السياسية هدفت لخدمة العملية التفاوضية والسلام لغة ورسالة؟

جدول رقم (12)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	59.5
معارض	27
محايد	13.5
	100

يظهر الجدول رقم (12) أن 59.5% من أفراد العينة أيدت بأن جميع الخطابات السياسية هدفت لخدمة العملية التفاوضية والسلام لغة ورسالة، بينما 27% عارضوا ذلك،في حين 13.5% كان رايهم محايد بخصوص ذلك.

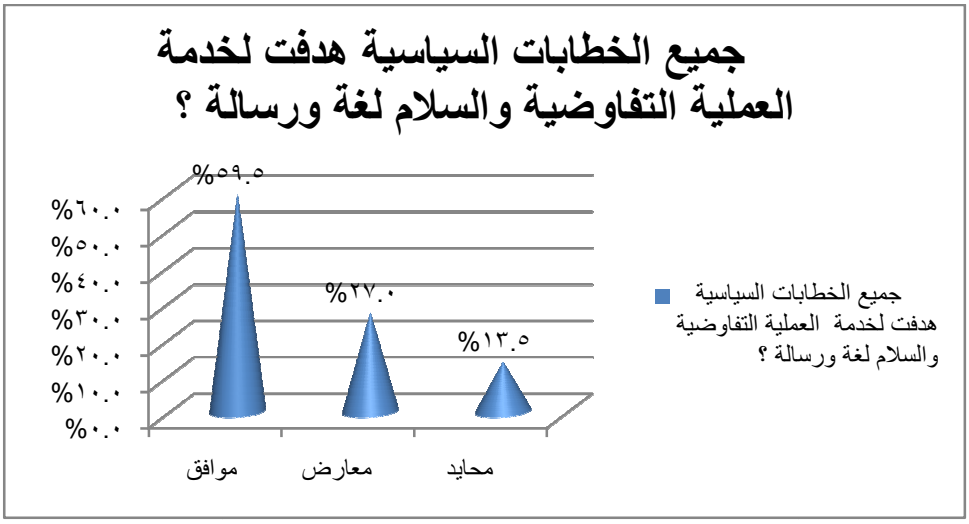

11. غلب على الخطاب الرسمي الطابع الشعاراتي؟

جدول رقم (13)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	54
معارض	35
محايد	11
	100

يشير الجدول رقم (13) إلى مدى تأييد النخبة السياسية بما يتعلق بغلبة الطابع الشعاراتي على الخطاب السياسي اعتبر 54% من أفراد العينة أنه غلب على الخطاب الرسمي الطابع الشعاراتي، في حين اعتبر 35% عكس ذلك، فيما كان 11 % رايهم محايد في خصوص انه غلب على الخطاب الرسمي الطابع الشعاراتي ام لا.

دعت الخطابات مثلا لوحدة الشعب الفلسطيني والابتعاد عن الفئوية، والسعي لذلك من أجل الوصول للسلام في فلسطين وانهاء الاحتلال، الخطابات بالمجمل كانت تحمل رسالة واحدة انهاء الاحتلال، واقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، وأن المفاوضات هي الطريق الوحيد للسلام، ومعظم هذه الشعارات لم تتبع بحلول واقعية ومنطقية، الأمر الذي أيدته النخبة السياسية بنسبة كبيرة.

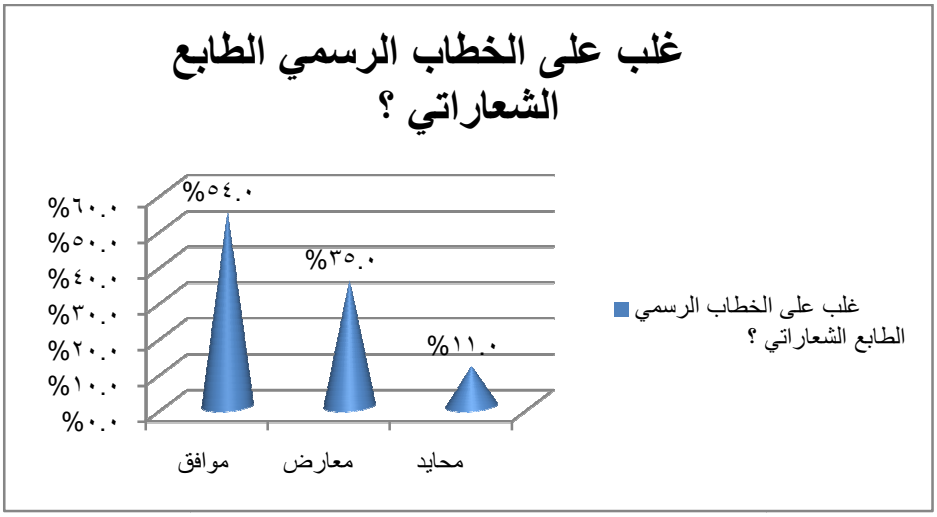

12. أخذ الخطاب بعين الاعتبار آراء الفصائل الفلسطينية وكان معبرا عن مجموعها الوطني؟

جدول رقم (14)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	27
☐ معارض	62
☐ محايد	11
	100

يشير الجدول رقم (14) إلى مدى أخذ الخطاب بآراء الفصائل الفلسطينية من وجهة نظر النخبة السياسية، فقد أيد 27% من أفراد العينة أن الخطاب أخذ بعين الاعتبار آراء الفصائل الفلسطينية وكان معبرا عن مجموعها الوطني، بينما 62% عارضوا ذلك و 11% محايديين.

وبنسب محددة أكثر فإن 8.5% من فصائل منظمة التحرير عارضت ذلك، و9.5% من الحكومة الفلسطينية، و6% من المجلس التشريعي أيضا، و15.5% من الNGOs، و9% من المحافظات والبلديات، و5% من حماس والجهاد والمبادرة والطريق الثالث من أصل 5.5% من عينتهم الكلية.

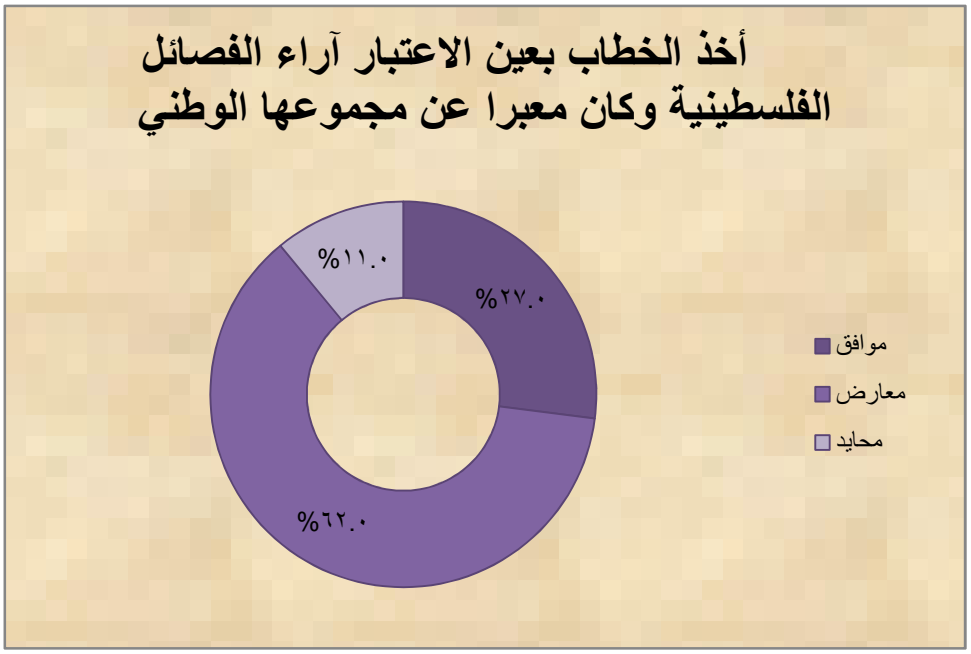

عارضت نسبة كبيرة من النخبة السياسية بأن يكون الخطاب قد أشرك الفصائل الفلسطينية بآرائها في الخطاب السياسي، وهذا ما ظهر أيضا في بعض الخطابات التي لم يكن الرئيس يهتم فيها لموافقة او استشارة الفصائل الفلسطينية، على اعتبار أن تأييدهم يأتي خلافا للقرارات التي يتماشون معها ويعملون عليها رغم رفضهم من البداية.

وفي خطابات أخرى فيما يتعلق بحكومة الوفاق الوطني، كرر الرئيس في أكثر من خطاب بأن حكومة الوفاق الوطني تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية وقواعدها وقوانينها، وتسير على طريق المفاوضات من أجل السلام، موجها هذه الخطابات للحكومة والشعب الفلسطيني.

13. امتاز الخطاب بمهنية وحرفية في صياغته ولغته ومجموع الرسائل الهادف ايصالها؟

جدول رقم (15)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
موافق	34.5
معارض	46
محايد	19.5
	100

وبحسب الجدول رقم (15) فقد أيد 34.5% من أفراد العينة أن الخطاب امتاز بمهنية وحرفية في صياغته ولغته ومجموع الرسائل الهادف ايصالها، بينما 46% عارضوا ذلك و 19.5% محايديين في الاجابة.

عارضت النخبة بالنسبة الأكبر حرفية ومهنية الخطاب الرسمي، الأمر الذي يردّ الى طبيعة الرسائل الموجهة من خلال الخطاب السياسي، واللغة التي تنسجم معها، ففي بعض الخطابات فيما يتعلق بالإنقسام الفلسطيني كانت لغة الخطابات هجومية على حركة حماس وتحميلها مسؤولية أي عدوان على غزة، وباختلاف متفاوت في لغة الخطاب تشتد تارة وتخف تارة أخرى تبعا للفئة الموجه لها الخطاب سواء داخليا أم خارجيا، فغلب عليه بالمجمل بحدة في اللغة اذا كان موجها داخليا، وبلغة أكثر ليونة اذا كان موجها للخارج ويتحدث عن عملية السلام.

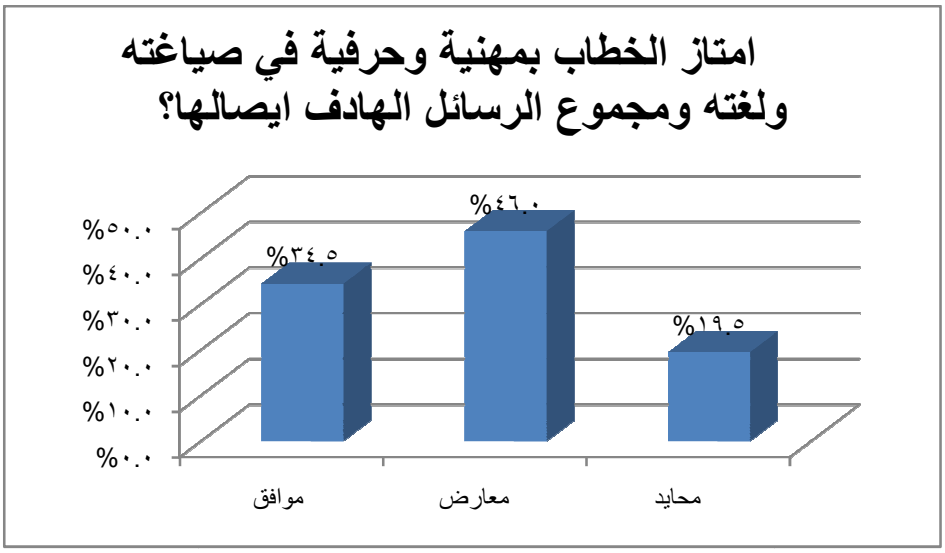

14. عكس الخطاب السياسي نبض الشارع الفلسطيني؟

جدول رقم (16)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	30
☐ معارض	56.5
☐ محايد	13.5
	100

وبحسب الجدول رقم (16) وحول مدى انعكاس الخطاب السياسي لنبض الشارع الفلسطيني، فقد وافق 30% من أفرد العينة على ان الخطاب السياسي عكس نبض الشارع الفلسطيني،بينما كان 13.5% من افراد العينة بين الموافقة والمعارضة على ذلك،في حين النسبة العظمى كانت 56.5% من أفراد العينة معارضون على ان الخطاب السياسي عكس نبض الشارع الفلسطيني.

وفقا للخطابات من عام 2012-2015 فإن الخطاب في هذه الفترة لم يعكس نبض الشارع بشكل كبير الأمر الذي أكدت عليه النسبة الأكبر من النخبة السياسية أيضا، فمثلا فيما يتعلق بالعدوان على غزة تفاوت الخطاب خلال هذه السنوات، ولم يعكس مثلا في 2012 نبض الشارع الفلسطيني واستيائه من الوضع في غزة ومن العدوان الإسرائيلي، واقتصر على التنديد بجرائم الاحتلال وتحميل حكومة حماس مسؤولية ما حصل، حتى تغير الخطاب في عام 2014 ليصبح أكثر حدة وهو ما عكس قليلا غضب الشارع الفلسطيني وعبر عنه.

كذلك الأمر فيما يتعلق بالمفاوضات وعملية السلام، واتخاذ المقاومة الشعبية الطريق الوحيد للمقاومة، وهو ما لم يعكس نبض الشارع بشكل عام، خاصة في حدة العدوان على القطاع خلال سنوات متتابعة.

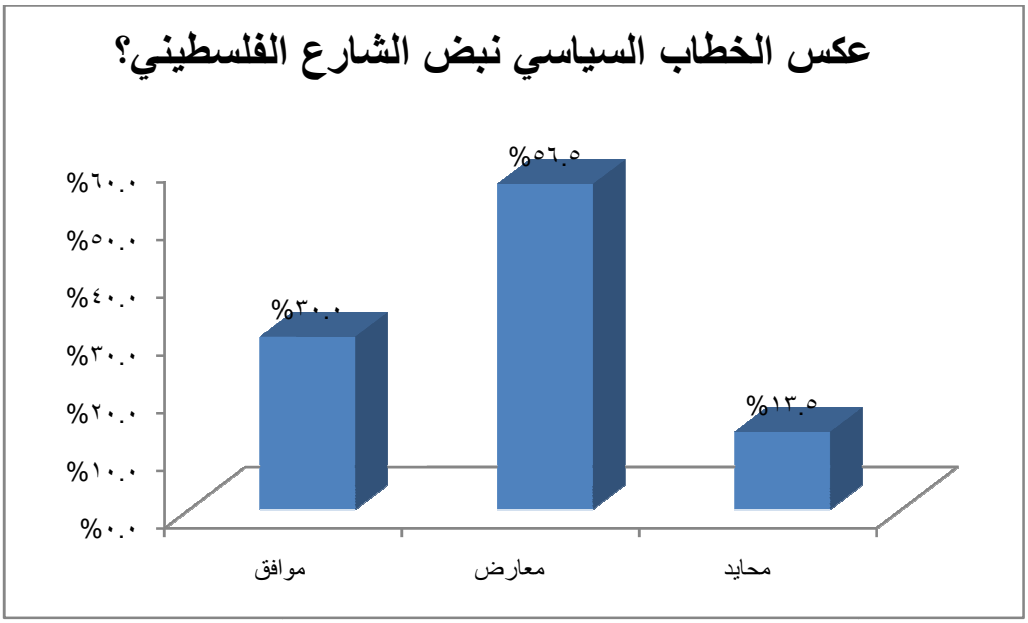

15. يعبر الخطاب السياسي عن استراتيجية فلسطينية ورؤية فلسطينية؟

جدول رقم (17)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	41.5
☐ معارض	44
☐ محايد	14.5
	100

يشير الجدول رقم (17) رأي النخبة السياسية بمدى تعبير الخطاب السياسي عن استراتيجية فلسطينية ورؤية فلسطينية، وقد وافق 41.5% من أفرد العينة على ان الخطاب السياسي يعبر عن استراتيجية فلسطينية ورؤية فلسطينية،بينما كان 14.5 % من افراد العينة بين الموافقة والمعارضة على ذلك،في حين 44% من أفراد العينة عارضوا على ان الخطاب السياسي يعبر عن استراتيجية فلسطينية ورؤية فلسطينية.

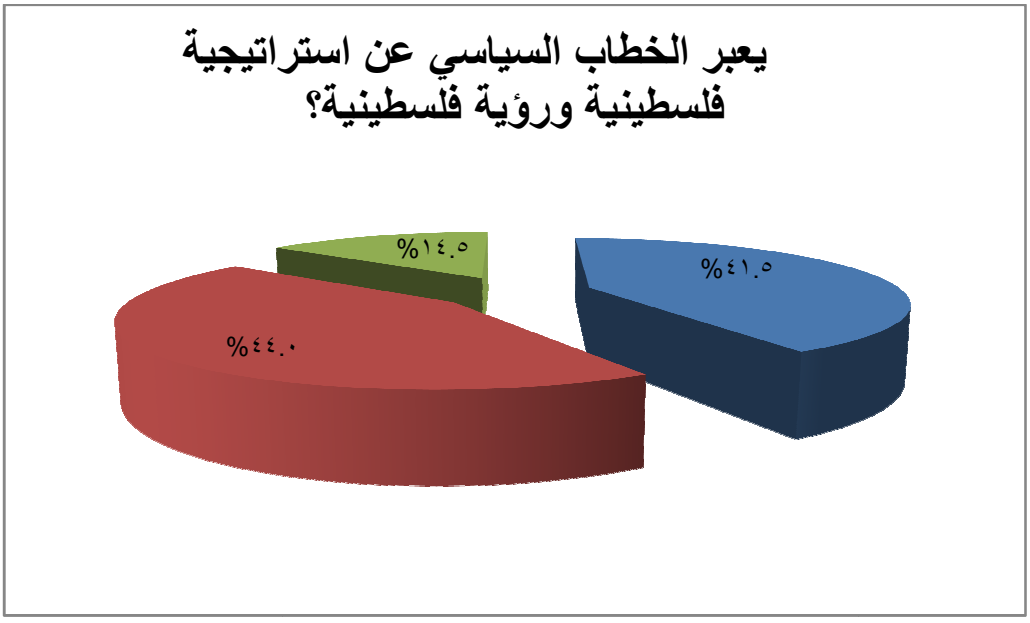

16. طغى على الخطاب السياسي الغموض فيما يتعلق باهداف ومرامي السياسة العامة؟

جدول رقم (18)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
□ موافق	52
□ معارض	34
□ محايد	14
	100

يشير الجدول رقم (18) إلى أن 52 % من أفراد العينة ان الخطاب السياسي طغى عليه الغموض فيما يتعلق باهداف ومرامي السياسة العامة، بينما 34% عارضوا ذلك،فيما كان 14% من أفراد العينة محايديين في اجابتهم.

وفيما يحمله الخطاب من قرارات سياسية وبرامج لحفظ الامن والمجتمع داخليا وخارجيا كانت النسبة الأكبر من النخبة تراه غامضا فيما يتعلق فيها، كون النخبة السياسية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من المشاركة في هذه السياسات، وهذا ما ظهر في الخطابات في موضوع المفاوضات خاصة، فتارة توقف وتارة وتستأنف مرة أخرى دونما وضوح في قاعدة المضي في المفاوضات أم لا، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعداون على غزة والانقسام الفلسطيني وحكومة الوفاق الوطني، لم تكن السياسات العامة واضحة وإن ظهرت لا تعبر عن النخب السياسية ككل بل عن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الفلسطينية والتي تتبع لها حكومة الوفاق الوطني أيضا.

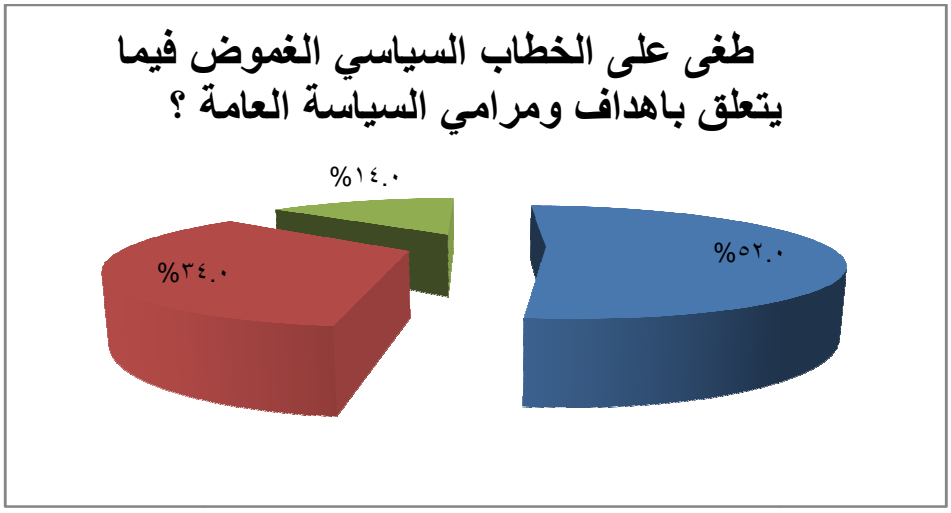

17. توافق مضمون الخطاب السياسي الرسمي مع المناسبة التي ألقي فيها؟

جدول رقم (19)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	55.5
☐ معارض	26.5
☐ محايد	18
	100

يشير الجدول رقم (19) إلى مدى تأييد النخبة السياسية فيما يتعلق بتوافق مضمون الخطاب الرسمي مع المناسبة التي قيل فيها، فقد اعتبر 55.5% من أفراد العينة أن الخطاب السياسي الرسمي توافق مضمونه مع المناسبة التي ألقي فيها، بينما 26.5% أفادوا أنه لم يتوافق الخطاب السياسي الرسمي مع المناسبة التي ألقي فيها، و 18% أفادوا بأنهم محايدين في الاجابة.

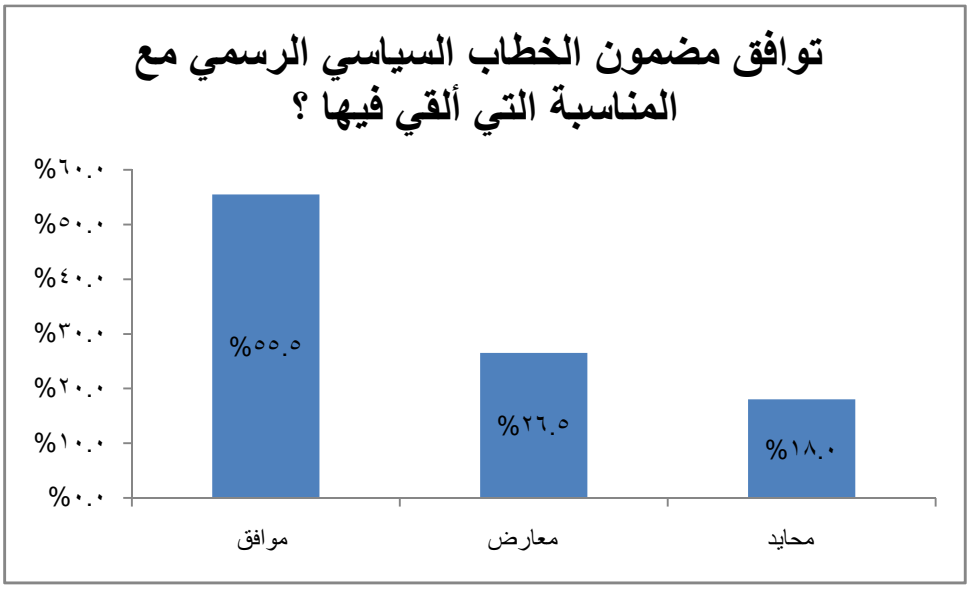

18. ركز الخطاب على الرمزية بخصوص الحالة الفلسطينية أكثر من الحلول؟

جدول رقم (20)

الخيارات	النسبة المئوية (%)
☐ موافق	64
☐ معارض	20
☐ محايد	16
	100

وبحسب الجدول رقم (20) فقد وافق 64% من أفراد العينة أن الخطاب ركز على الرمزية بخصوص الحالة الفلسطينية أكثر من الحلول، بينما 20% عارضوا ذلك و 16% محايديين في الاجابة.

وهذا ما ظهر في الخطابات من خلال تركيز الرئيس محمود عباس على رمزية الرئيس ياسر عرفات، والاقتباس من مواقف مشابهة أثناء رئاسته، وأن السياسة التي تتبعها الحكومة الفلسطينية ما هي إلا استمرار لسياسة عرفات، كل ذلك كان يبرز أكثر في الخطاب المخصص في كل عام في ذكرى استشهاده، الأمر الذي جعل النخبة ترى بنسبة كبيرة بأن الرمزية طغت على الحلول في الخطاب.

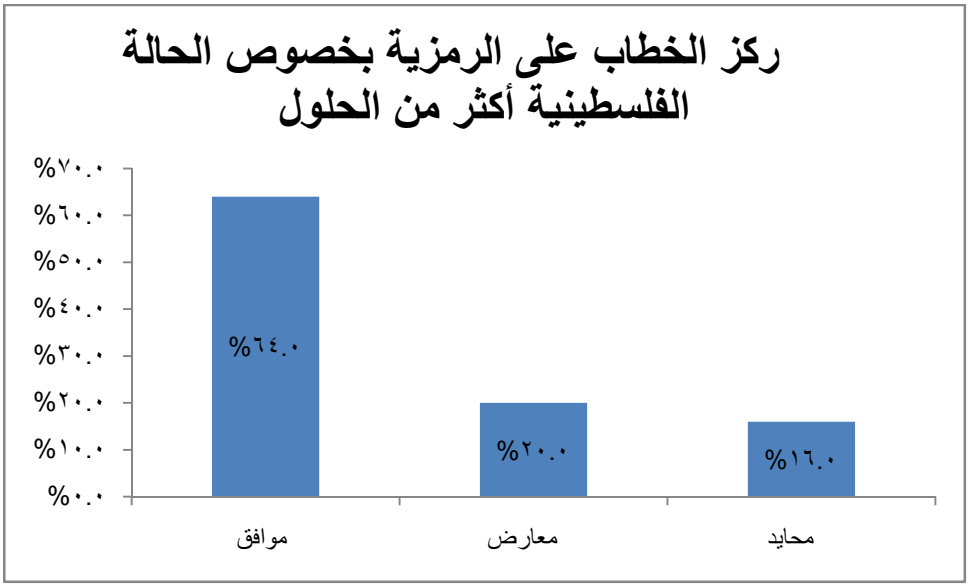

19. أرى بأن الخطاب السياسي كان:

جدول رقم (21)

الخيارات	النسبة المئوية (%)		
	موافق	معارض	محايد
☐ مقنعا في طرحة ورسائلة	35.7	45.7	18.6
☐ واقعيا فيما قدمه من حلول	43.7	39.2	17.1
☐ احتوى على رسائل تدعم السلم الأهلي	54.8	28.6	16.6
☐ مثل مؤسسة الرئاسة أكثر من تمثيل فصيل معين	59.8	29.0	10.6
☐ عمل على رفع معنويات الشعب الفلسطيني.	35.2	48.7	16.1
☐ قدم حلولا للقضايا الداخلية الفلسطينية.	27.6	56.8	15.6
	100	**100**	**100**

وبحسب الجدول رقم (21) والذي يطرح مدى تأييد النخبة السياسية بقضايا تتعلق بالخطاب الرسمي، حول إذا كان مقنعا، واقعيا، واحتوائه على رسائل تدعم السِلم الأهلي، تمثيله للرئاسة أكثر من تمثيله فصيل، اذا ما كان يرفع من معنويات الشعب الفلسطيني، وحول تقديمه لحلول للقضايا الداخلية، وبالتالي فقد أظهرت نتائج الدراسة :

- بأن النخبة السياسية عارضت بأن الخطاب الرسمي الفلسطيني مقنعا في طرحه ورسائله بنسبة 45.7%.

- أيدت بأنه كان واقعيا فيما يقدمه من حلول بنسبة 43.7%، 9% من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، و9% من الحكومة الفلسطينية، و10% من الNGOs أيدوا ذلك.

- كما أيدت أغلبيتها بأنه يحمل رسائل تدعم السِلم الاهلي بنسبة 54.8%.

- أيدت النخبة بأنه يمثل مؤسسة الرئاسة أكثر من تمثيله لفصيل معين بنسبة 59.8%.

- عارضت بنسبة 48.7% بأن الخطاب الرسمي عمل على رفع معنويات الشعب الفلسطيني، عارض ذلك نخبة الNGOs، ووالمحافظات والبلديات، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من غيرهم.

- عارضت 56.8% من النخبة بأن الخطاب قدم حلولا للقضايا الداخلية الفلسطينية.

فمن وجهة نظر أفراد العينة فإنهم وافقوا على أن الخطاب السياسي كان يتسم بالامور التالية بالترتيب التالي بناءً على أعلى نسبة فالاقل:

رأى أفراد العينة أن ليس لهم رأي بخصوص الخطاب السياسي من ناحية الصفات التي يتسم بها ولكن بنسب متفاوتة وفقا للترتيب التالي من الاعلى الى الاقل:-

1. مقنعا في طرحة ورسائلة بنسبة 18.6 %

2. واقعيا فيما قدمه من حلول بنسبة 17.1 %

3. احتوى على رسائل تدعم السلم الأهلي بنسبة 16.6 %

4. عمل على رفع معنويات الشعب الفلسطيني بنسبة 16.1 %

5. قدم حلولا للقضايا الداخلية الفلسطينية بنسبة 15.6 %

6. مثل مؤسسة الرئاسة أكثر من تمثيل فصيل معين بنسبة 10.6 %

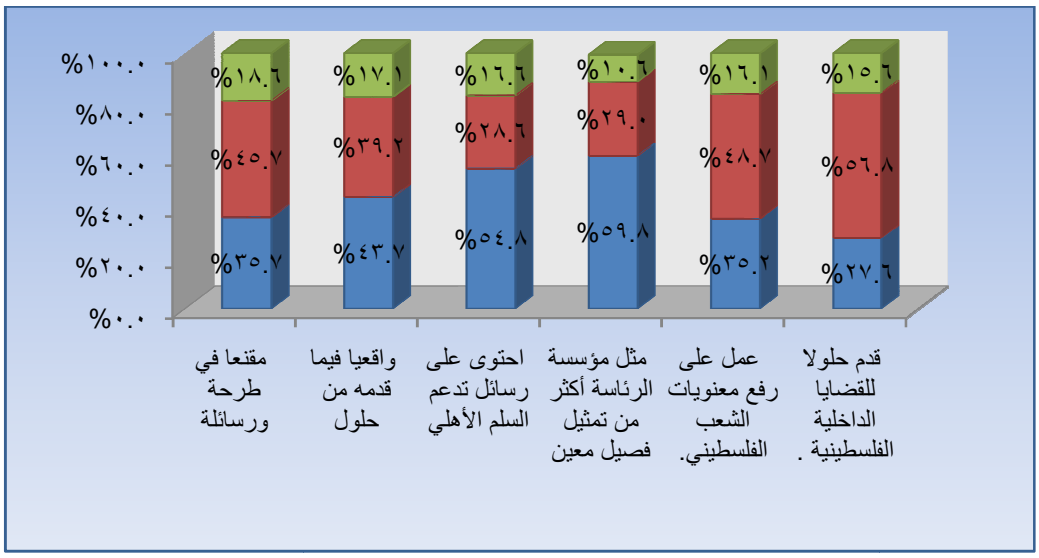

ووفقا لما سبق فإن النخبة السياسية الفلسطينية في حين أنها أيدت بأن الخطاب السياسي واكب الأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين وكان مستجيبا لها، وبأنه كان متوافقا في مضمونه مع الرسالة التي يقدمها، إلا أنها أيدت في الوقت ذاته بأن الخطاب كان فرديا في قراراته،موجها للخارج أكثر من الداخل، كان متناقضا في الرسالة التي قدمها، ولم يعبر عن آراء الفصائل الفلسطينية ومجموعها الوطني، ولم يعكس نبض الشارع الفلسطيني، وبأنه كان شعاراتي ويركز على الرمزية أكثر من الحلول.

الأمر الذي يبين بأن الخطاب السياسي الفلسطيني من وجهة نظر النخبة السياسية الفلسطينية لم يعبر عنها، وغامضا فيما يحمله من قرارات وسياسيات عامة تتسم بالفردية دونما أخذ بعين الاعتبار آراء الفصائل الفلسطيني ومجموعها الوطني، وهو ما يظهر ضعف في تأييد النخبة السياسية لما يقدمه الخطاب السياسي الرسمي ومن طبيعته.

النتائج

1. حمل الخطاب السياسي للرئيس محمود عباس خلال الفترة 2012-2015 لغة أقوى وأكثر شدة اتجاه الإسرائيليين، وذلك من خلال تحديد سقف زمني للاحتلال، وتوقف المفاوضات واستئنافها أكثر من مرة، والذهاب للأمم المتحدة والتوجه للمؤسسات الدولية خاصة بعد العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة.

2. أظهر الخطاب السياسي الفلسطيني فردية في القرار، وذلك بتوجهه لخطاب الخارج دونما توازن مع الداخل الفلسطيني واحتياجاته، مما أضعف تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لموقف الخطاب وتشتت في توجهاتها نحو السياسة العامة.

3. تفاوتت الرؤية السياسية واللغة والرسالة التي حملتها الخطابات السياسية الرسمية في قضايا التحليل (الإنقسام الفلسطيني، والعدوان على غزة، والمفاوضات والذهاب للأمم المتحدة) خلال الأعوام من 2012-2015.

4. أظهر تحليل الخطاب السياسي في الأعوام ما بين 2012-2015 بأن الخطاب السياسي الرسمي كان متناقضا في رسائله الموجهة للشعب، ففي حين يدعو لوقف الاقتتال والابتعاد عن الفئوية كان يحمل رسائلا هجومية اتجاه حركة حماس، الأمر الذي أيدته النخبة السياسية الفلسطينية بنسبة 43%.

5. لوحظ بأن الخطاب الرسمي قد يصدر عن الرئيس دوريا في انطلاقة فتح، وذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات، وفي ذكرى النكبة، وما عدا ذلك وخاصة في المناسبات الدينية يكون متقطعا، ويتم فيه التحدث عن أمور سياسية يودّ من خلالها ايصال رسائل إما لحكومة حماس أو اسرائيل أو أمريكا، أو ليوضح أمرا بشأن المفاوضات.

6. أيدت النخبة السياسية الفلسطينية بأن الخطاب السياسي واكب الأحداث السياسية الحاصلة في فلسطين وكان مستجيبا لها، وبأنه كان متوافقا في مضمونه مع الرسالة التي يقدمها.

7. أيدت النخبة الفلسطينية في الوقت ذاته بأن الخطاب كان فرديا في قراراته، موجها للخارج أكثر من الداخل، ومتناقضا في الرسالة التي قدمها، ولم يعبر عن آراء الفصائل الفلسطينية ومجموعها الوطني، ولم يعكس نبض الشارع الفلسطيني، وبأنه كان شعاراتي ويركز على الرمزية أكثر من الحلول.

8. عارضت النخبة السياسية بأن الخطاب الرسمي عبّر عن رؤية سياسية شاملة للوضع الفلسطيني، وبأنه يحتوي على حلول واقتراحات بشان القضايا العالقة، كما عارضت بانه يأخذ بعين الاعتبار الامور آراء الفصائل الفلسطينية ويعبر عن مجموعها الوطني.

9. عارضت النخبة مهنية وحرفية الخطاب الرسمي ولغته في مجموع الرسائل التي يهدف إلى ايصالها، كما بين معارضتها لمدى عكس الخطاب لنبض الشارع الفلسطيني.

10. وحسب تعريف السياسيات العامة وكونها حلقات تربط بين الحكومة والبيئة المحيطة، فبحسب استطلاع رأي النخبة الفلسطينية ومدى عدم تأييدها للخطاب السياسي الرسمي وعدم اشراك النخبة السياسية فيه، واتسامه بالفردية في قراراته ورسمه للسياسات العامة، الأمر الذي يبين ضعف تأييد النخبة للسياسات العامة الفلسطينية من خلال تحليل الخطاب السياسي الرسمي.

11. تبعا للأمور التي تمت معارضة وتأييد النخبة السياسية للأمور المتعلقة بالخطاب الرسمي، فيلاحظ بأن الأمور السلبية بالخطاب يتم تأييدها ومعارضة أغلب ما هو ايجابي بسمات الخطاب، الأمر الذي يظهر ضعف في تأييد النخبة السياسية للخطاب الرسمي الصادر عن الرئيس محمود عباس.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

اندرسون، جيمس. (1999). **صنع السياسات العامة** (المجلد ط1). (ترجمة عامر الكبيسي، المحرر). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

البرغوثي، سمر. (2009). **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

بدر، أحمد. (1996). **أصول البحث العلمي ومناهجه**. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

بغورة، الزواوي. (2000). **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

ثامر الخزرجي. (2004). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (المجلد ط1). دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

جقمان، جورج وآخرون. (2013). **أوراق النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة**. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. (2011). **القصة الكاملة لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة**. مفوضية الإعلام والثقافة، فلسطين.

خضر، حسن. (2003). **خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية**. معهد ابراهيم أبو لغد، فلسطين.

ذياب، عيوش وآخرون. (1995). **المجتمع المحلي الفلسطيني**. جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

زواوي، خالد. (2012). **مرجعية الخطاب السياسي الاسلامي في فلسطين** (المجلد ط1). مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله.

شارودو، باتريك. (2014). **الخطاب السياسي أو سلطة النقد. الفكر السياسي 51**، الصفحات 129-138.

الكبيسي، عامر. (2008). **السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومة** (المجلد ط1). المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الرياض.

هلال، جميل. (2013). **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

هلال، جميل. (2002). **تكوين النخبة السياسية الفلسطينية منذ نشوء الحركة الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين.

المجلات

اكرام بدرالدين. (1991). ال**نخبة السياسية: دراسة نظرية ومنهجية. دراسات ومقالات**، *العدد الثاني*، 152-170.

بغورة، الزواوي. (2002). ب*ين اللغة و الخطاب و المجتمع: مقاربة فلسفية اجتماعية.* **انسانيات**، *العدد 17*، 33-57.

حريق، إليا. (1980). د*راسة في النخبة السياسية*. **مجلة قضايا عربية**،*العدد الثالث*، ص211.

حسن بلا. (2012). م*دخل لفهم السياسة العامة*. **مجلة القانون المغربي**، عدد *22*، 131-145.

راضية بوبكري. (2013). ال**خطاب السياسي: الخصائص واستراتيجيات التأثير**. **جامعة عنابة**، العدد 12. 96-105.

عاشور، عزمي. (2009). ***ما بين النخبة السياسية والنخبة المجتمعية*. الديمقراطية**، *العدد 33*، الصفحات 91-104.

عطاالله، أكرم. (2014). ***أسباب انحسار تأثير الخطاب الرسمي في الشارع الفلسطيني*. الطريق**، عدد *76*، 10-11.

فهمي الفهداوي. (2003). ***فلسفة اتخاذ القرارات في السياسات العامة: دراسة تحليلية في مضمون السلوك*. النهضة**، *العدد 17*، الصفحات 41-80.

رسائل الماجستير

أشرف عبيد، أشرف. (2012). **قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني: دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض**. (اطروحة غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة.

عبد الله الحوثي. (1992). **الخطاب الإعلامي السياسي في الجمهورية اليمنية**. (دراسة غير منشورة). جامعة صنعاء، اليمن.

ميسون عمير. (2012). **النخبة السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية – نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا**. (أطروحة ماجستير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ناهض أبو حماد. (2011). **التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م-2010م**. (أطروحة ماجستير منشورة). جامعة الأزهر، فلسطين.

المواقع الالكترونية

ابراهيم ابراش. (17 آب، 2012). النخبة السياسية الفلسطينية: صناعة الانقسام وأوهام الانتصار. تم الاسترداد من http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=640.

ابراهيم ابراش. (2013). المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطينة الفلسطينية، تم الاسترداد من http://www.safsaf.org/word/2013/nov/129.htm.

اصلاح جاد. 2013. المنظمات غير الحكومية بين الكلمات الطنانة والحركات الاجتماعية، تم الاسترداد من http://www.bidayatmag.com/node/353

حرب، جهاد. (2014). حرفية صناعة القرارات الرئاسية. شبكة راية، http://www.raya.ps/ar/articles/882383.html.

ساري حنفي وليندا طبر. (2008). النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة. تم الاسترداد من http://staff.aub.edu.lb/~sh41/dr_sarry_website/publications/161_IPS_Globalized%20Elite_Arabic.pdf.

عياد البطنيجي. (15 نيسان، 2008). نهاية النخب السياسية الفلسطينية. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=131485&r=0&cid=0&u=&i=3062

القططي. (2016). لماذا فقد ثلث الشباب الفلسطيني الثقة بالتنظيمات، تم الاسترداد من http://maannews.net/Content.aspx?id=844822

الكرامة برس. (23 تموز، 2014). انتقادات لاداء الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية خلال العدوان على غزة. تم الاسترداد من شبكة الكرامة برس: http://www.karamapress.com/arabic/?Action=ShowNews&ID=84917

محسن أبو رمضان. (2012). تشكل النخب الفلسطينية الجديدة، تم الاسترداد من http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=237

المركز الفلسطيني للإرشاد.(2006). الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، تم الاسترداد من http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136

المركز الفلسطيني للإعلام. (27 آب، 2014). 3 حروب على غزة هدف واحد وانتصار متكرر. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني للإعلام: https://www.palinfo.com/7103#.V2VF9XC4j-I

محمود خليفة. (24 نيسان، 2014). اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات: http://democraticac.de/?p=550

وكالة الأنباء الفلسطينية. (15 أيار، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (2 حزيران، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (16 تشرين الثاني، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس أما اجتماع طارئ للقيادة الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (25 تشرين الثاني، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة أمام مسيرة دعم توجه الرئيس للأمم المتحدة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (4 كانون الثاني، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس للمشاركين في مهرجان انطلاق الثورة في غزة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (12 كانون الثاني، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس محمود عباس خلال أعمال المجلس الاستشاري لحركة فتح: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (12 شباط، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس محمود عباس أمام مجلس الجامعة العربية بالقاهرة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (14 ايار، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس في ذكرى النكبة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (17 نيسان، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس يوم الأسير الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (27 ايلول، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب أمام الدورة ال67 للجمعية العامة للأمم المتحدة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (11 تشرين الثاني، 2012). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من ذكرى استشهاد ياسر عرفات: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (7 شباط، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس أمام مؤتمر القمة الاسلامية في القاهرة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (14 أيار، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من ذكرى النكبة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (27 كانون الثاني، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس محمود عباس أمام القمة العشرين للاتحاد الإفريقي: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (21 آذار، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من مؤتمر صحفي مشترك مع باراك أوباما: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (27 آذار، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من مؤتمر القمة العربية في دورتها الرابعة والعشرين: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (14 أيار، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من في ذكرى النكبة الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (2 أيلول، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس باجتماع المجلس الثوري لحركة فتح: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (26 أيلول، 2013). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (11 تشرين الثاني، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة في ذكرى استشهاد ياسر عرفات: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (2 حزيران، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة متلفزة لاعلان انهاء الغنقسام وتشكيل حكومة التوافق الوطني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (8 تموز، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة متلفزة موجهة للشعب في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (22 تموز، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس بعد مجزرة حي الشجاعية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9367

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (20 تموز، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة أمام سفراء فلسطين في الدول العربية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (16 آب، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في اجتماع القيادة الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (26 آب، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في اجتماع القيادة الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9426

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (31 آب، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس أمام المؤتمر الرابع لحركة فتح: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (26 أيلول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس امام الجمعية العامة للأمم المتحدة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (12 تشرين الاول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب امام مؤتمر المانحين في إعادة إعمار غزة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9500

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (14 كانون الأول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في اجتماع للقيادة الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الاول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في ذكرى الانطلاقة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (17 كانون الثاني، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس أمام اجتماع الدورة العشرين للجنة القدس في مراكش: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (16 شباط، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من أثناء استقبال وفد من طلبة الجامعات والكليات الإسرائيلية ونشطاء سلام وسياسيين إسرائيليين: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (12 آذار، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس أمام أعمال الدورة الثالثة عشرة للمجلس الثوري لحركة فتح: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (17 آذار، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس خلال اجتماعه مع نظيره الأمريكي باراك أوباما في البيت الأبيض: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (25 آذار، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس أمام القمة العربية الخامسة والعشرين المنعقدة في الكويت: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (1 نيسان، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في اجتماع القيادة الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (27 نيسان، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في افتتاح الدورة 26 للمجلس المركزي: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (26 أيلول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (21 تشرين الثاني، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في افتتاح مؤتمر الهيئات الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (29 تشرين الثاني، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس أمام مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (18 كانون الأول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة للرئيس محمود عباس للشعب الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الاول، 2014). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من ذكرى انطلاقة فتح: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (4 كانون الثاني، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس خلال افتتاح معرض القدس في الذاكرة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (14 أيار، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في ذكرى النكبة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الاول، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في ذكرى الانطلاقة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (30 كانون الثاني، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي في دورته الرابعة والعشرين: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (4 شباط، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في افتتاح مقر هيئة الاذاعة والتلفزيون: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (28 آذار، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس محمود عباس أمام القمة العربية المنعقدة في شرم الشيخ: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (5 آب، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس في اجتماع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (30 أيلول، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من خطاب الرئيس محمود عباس أمام الدورة الـ70 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الانباء الفلسطينية وفا. (14 تشرين الأول، 2015). خطابات الرئيس محمود عباس. تم الاسترداد من كلمة الرئيس الموجهة للشعب الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (22 شباط، 2007). مركز المعلومات الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (25 كانون الثاني، 2007). مركز المعلومات الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (26 كانون الثاني، 2007). مركز المعلومات الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (12 تشرين الثاني، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (25 آذار، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (18 تشرين الأول، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباي: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (30 أيلول، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (24 تشرين الثاني، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الأول، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (15 أيار، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (5 حزيران، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (7 أيلول، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (13 تشرين الثاني، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (15 تشرين الثاني، 2007). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (12 كانون الثاني، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (12 شباط، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (14 أيار، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (17 حزيران، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (1 آب، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (5 أيلول، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (27 أيول، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (11 تشرين الثاني، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (25 تشرين الثاني، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الأول، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (16 أيار، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (12 حزيران، 2012). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=7369

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (7 شباط، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (21 آذار، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (14 أيار، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (25 أيار، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (3 تموز، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (2 أيول، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (26 أيلول، 2013). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8779

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (12 آذار، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (27 نيسان، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (24 أيار، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (18 حزيران، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (8 تموز، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (11 تشرين الثاني، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الأول، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (26 آب، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (31 آب، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (16 تشرين الأول، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (17 تشرين الأول، 2014). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9206

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (15 كانون الثاني، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (4 آذار، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (28 آذار، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (14 أيار، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (5 آب، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا. (31 كانون الأول، 2015). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9541

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Effect of Official Political Discourse of the Palestinian Authority (2012-2015) on the Support of the Political Elites to its Public Policies

By
Karmel Waleed Hasan Soboh

Supervised by
Dr.Raid Neirat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

The Effect of Official Political Discourse of the Palestinian Authority (2012-2015) on the Support of the Political Elites to its Public Policies

By
Karmel Waleed Hasan Soboh
Supervised by
Dr.Raid Neirat

Abstract

This study aimed to examine the stand point of the Palestinian Political Elites towards the official Palestinian political speech "the speech of the president Mahmoud Abbas" in time between 2012-2015, and that because of the importance of the Palestinian political speech at this stage of enterprise authority absence, specially the Palestinian legislation which makes this speech the one that express and drive the Palestinian public policy, also this period have experienced many changes on the Palestinian arena.

So, this study stands on main hypothesis which says that the technique of making the Palestinian political decision which characterized by individualism affect on the official political speech and makes it addressing the outside not the inside Palestinian which is not any more characterize the joint Palestinian agenda that helps the Palestinian political elites to be displayed as united political program that perform the whole Palestine.

This study adopt the discourse analysis method to analyze the official Palestinian political speech and to know its norms and exactly to know the role that this speech is rolling towards the Palestinian politic

elites, and how normally affect and the reflections on the political decision through analyzing the political speech the questionnaire has been identified. This has been used to study the impact of the official Palestinian political speech and how it supports the political elite.

However, the study has ended into many results that revolves around the nature of the political speech of the president Mahmoud Abbas during the period between 2012-2015 which was stronger and more regarding its language towards the Israelis through putting a time-limit for occupation causing the negotiation and continuing them several times, heading for the UN and the international institutions specially after the frequent of oppression on Gaza strip, in addition to the individuality of decision-making that the political Palestinian speech has shown by heading to address the outside without making a balance with the Palestinian inside and its needs.

This had led to weakening the support the Palestinian political elite of the attitude of the speech. In addition to the scattering of its attitudes towards the general policy.

Moreover, the result has shown that the Palestinian political elite has supported the fact that the political events occurring and was responding to it and that it agreed in its context with the massage that it presented.

At the same time, the Palestinian elite has asserted that it did not express the opinion of the Palestinian parties and its national support, even

it did not express the opinion of the Palestinian street, and it was based on symbols and slogans more than solution. Adding to this, the fact it was obscure in its general aims, strategies and policies.

The study was divided into four chapters. The first chapter included the plan of the study and theoretical framework. The second chapter included the beginning and establishment of the Palestinian political elite. The third chapter forward on the influence of the official political speech 2012-2015 and the project of the Palestinian authority on the political elite. Finally, the fourth chapter included the trends of the political elite toward the political speech of the president of Palestine.